الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

مواقف بعض الجماعات والأحزاب الاسلامية في الأردن من الديمقراطية والتعددية السياسية

إعـــــداد
عزمي أحمد رشيد منصور

اشـــــراف
د. ابراهيـــم عثمـــــان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الاجتماع بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية

أيار، ١٩٩٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٥/ ٦ / ١٩٩٤ وأجيزت من قبل اللجنة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
١- الأستاذ الدكتور ابراهيم عثمان	..... مشرفاً
٢- الأستاذ الدكتور على محافظة	..... عضواً
٣- الأستاذ الدكتور أحمد الربايعة	..... عضواً
٤- الدكتور عبد المهدي السودي	..... عضواً

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــداء

إلى أبي وأمي اللذين منحاني كل الحب والحنان والتشجيع

وإلى أخوتي وأخواتي، وخاصة أخي عدلي الذي رافقني مشواراً من العمر، مفعماً بالأمل أيام الليالي الحالكة، فكان العطاء في زمن الجدب، والحب في زمن ندرة الحب.

وإلى زوجتي التي أسهمت في توفير الجو المناسب لدراستي، وتشجيعي ...

وإلى أبنائي الأحبة

سجـــى وسائـــد وصبـــا

أهـــدي ثمـــرة جهـــدي هـــــذا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكـــر وتقديـــر

بادئ ذي بدء، جزيل شكري وتقديري **للأستاذ ابراهيم عثمان** الـذي أشـرف علـى رسـالتي، وتوجيهـي، باسـداء النصـح والارشـاد لـــي وتقديـم الملاحظات القيمّة، أثناء كتابة الرسالة، كمـا أشـكر أسـاتذتي فـي قسـم علـم الاجتماع وكل من ساهم في اخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود.

كما أتوجه بالشكر للمسؤولين بالجماعـات الاسـلامية المعنية بهـذه الدراسة، لما قدموه لي من مواد وتسهيلات.

واللـــه ولـــي التـوفيـــق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمـــــة المحتويـــات

الموضوع	الصفحة
- قرار لجنة المناقشة	ب
- اهـــــــــــداء	ج
- شكـــر وتقديـــــر	د
- قائمـــة المحتويات	هـ
- الملخص باللغة العربية	ح

الفصل الأول

١-١	مقدمة البحث	٢
١-٢	الاطار المنهجي	٣
١-٣	مشكلة البحث	٤
١-٤	الأهداف	٤
١-٥	الدراسات السابقة	٥

الفصل الثاني

الاطار النظري للدراسة

٢-١	مفهوم الديمقراطية	١٣
٢-٢	مفهوم التعددية	١٦
٢-٣	الجذور العقدية للديمقراطية في الفكر الاسلامي والعربي	٢٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث

"الحركات الاسلامية في الأردن"

٣-١ مدخل اجتماعي – تاريخي ٣٨

٣-٢ أهم الجماعات الاسلامية في الأردن ٥٤

٣-٢-١ جماعة الأخوان المسلمين في الأردن ٥٤

٣-٢-١-١ النشأة والتكوين ٥٤

٣-٢-١-٢ مواقف جماعة الاخوان المسلمين السياسية ٦١

٣-٢-١-٤ الاخوان المسلمون والبرلمان ٦٤

٣-٢-٢ حزب التحرير الاسلامي ٦٧

٣-٢-٢-١ ظروف النشأة والتكوين ٦٨

٣-٢-٢-٢ تطور حزب التحرير الاسلامي ٧٠

٣-٢-٣ حزب جبهة العمل الاسلامي ٧٥

٣-٢-٣-١ ثوابت الحزب وأهدافه الاستراتيجية ٧٧

٣-٢-٤ الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية (دعاء) ٨٢

الفصل الرابع

"مواقف الجماعات الاسلامية في الأردن نحو التعددية السياسية"

٤-١ تمهيد ٨٤

٤-٢ موقف الأخوان المسلمين من التعددية السياسية ٨٥

٤-٢-١ موقف الاخوان المسلمين من الاشتراك في الحكومة ٨٩

٤-٢-٢ نظرة جماعة الاخوان المسلمين للعلاقة مع الآخرين ٩١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوع	الصفحة

٤-٣ موقف حزب جبهة العمل الاسلامي من التعددية ٩٢
٤-٣-١ نظرة حزب جبهة العمل الاسلامي للعلاقة مع الآخرين ٩٣
٤-٤ موقف حزب التحرير الاسلامي من التعددية ٩٤
٤-٤-١ نظرة حزب التحرير الاسلامي للعلاقة مع الآخرين ٩٩
٤-٥ موقف الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية (دعاء) ١٠٠
٤-٥-١ نظرة حركة دعاء للعلاقة مع الآخرين ١٠٢

الفصل الخامس

٥-١ أهم النتائج والاستنتاجات ١٠٤

- قائمة المراجع والمصادر ١٠٩
- ملخص باللغة الانجليزية ١١٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الملخـــــــص

مواقف بعض الجماعات والأحزاب الاسلامية في الأردن من الديمقراطية والتعددية السياسية

اعـــداد: عزمي أحمد رشيد منصور

اشراف: الأستاذ الدكتور ابراهيم عثمان

لقد شهد العالم العربي، بعد استقلاله الوطني، محاولات عدة من أجل ايجاد نموذج للمجتمع والدولة، إذ ظهرت قوى وحركات وأحزاب دينية وعلمانية، ذات توجهات مختلفة لتحقيق ذلك. وقد برزت أهمية الجماعات والأحزاب الدينية الاسلامية، بشكل واضح منذ منتصف هذا القرن، وأصبحت حالياً من أهم الحركات السياسية الاجتماعية في البناء السياسي والاجتماعي في المجتمع الأردني.

تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل المبادئ العامة لمواقف الجماعات الاسلامية من مسألة الشورى والتعددية وكذلك التغيرات في هذه المواقف، إضافة إلى تحديد مدى التباين بين هذه الجماعات حول هذه المسألة.

كذلك هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التجانس والاختلاف داخل هذه الحركات نفسها فيما يخص مسألة مشاركتها في البرلمان والسلطة التنفيذية.

أما الأحزاب التي تناولتها هذه الدراسة بالتحليل، فهي أكثر الحركات الاسلامية اهتماماً بمسألة التعددية، وهي:-

جماعة الأخوان المسلمين، وحزب التحرير الاسلامي، وجبهة العمل الاسلامي، وكذلك حركة دعاء.

وفيما يتعلق بالمنهج الذي اتبعته هذه الدراسة، فقد لجأ الباحث إلى الاعتماد على المنهج التاريخي، حيث تم جمع المعلومات من مصادر مختلفة، (كالكتب التي تناولت هذا المجال، والمنشورات والبيانات الحزبية)، بالاضافة إلى اجراء المقابلات مع بعض الرموز القيادية للجماعات الاسلامية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد خلصت الدراسة للاستنتاجات التالية:-

١- لقد حسمت جماعة الأخوان، وحزب جبهة العمل الاسلامي وحركة دعاء، الموقف الخلافي المتعلق بالتعددية بقبول هذه الجماعات لها، كما وردت في الميثاق الوطني الأردني، في حين وقف حزب التحرير الاسلامي موقفاً رافضاً ومحرماً.

٢- ظهور اختلافات واضحة بين جماعة النص (الممثلة بحزب التحرير الاسلامي) وبين جماعة التأويل (ممثلين بالاخوان المسلمين، وجبهة العمل الاسلامي، وحركة دعاء)، مع وجود مستويات مختلفة بالتأويل، وظهور تقبل الجماعة الثانية للتعددية لتطويعهم التأويل ليتناسب مع التغيرات والظروف الموضوعية.

٣- وجود اختلافات فقهية وسياسية بين هذه الجماعات الإسلامية وكذلك اختلافات في آلية عمل وممارسة كل منها لتحقيق نموذج المجتمع والدولة الاسلامية، حيث طوع اصحاب النمط الثاني التأويل بما يتفق مع تقبل التعددية.

٤- حصول بعض التغيرات على مواقف جماعة الأخوان المسلمين في السنوات الأخيرة باتجاه القبول بالديمقراطية وممارستها، وقد تجسد ذلك من خلال المشاركة الفعالة في حزب جبهة العمل الاسلامي، أما حزب التحرير فلم يطرأ أي تغيرات على موقفه الرافض للديمقراطية والتعددية.

٥- اقتراب جماعة الأخوان المسلمين، وحزب جبهة العمل الاسلامي، وحركة دعاء من الأحزاب القومية والماركسية في مسألة الديمقراطية والتعددية، في حين ظل حزب التحرير الاسلامي بعيداً في مواقفه عن ذلك.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١-١ مقدمة البحث:-

لقد شهد القرن العشرون، وخاصة بعد الاستقلال الوطني، محاولات إيجاد نموذج للمجتمع والدولة في العالم العربي، ومنه الاردن.

ظهرت خلال هذه الفترة قوى وحركات واحزاب وجماعات دينية وعلمانية، وكان لكل منها توجهات ومواقف من نموذج المجتمع والدولة، فمنها من أرتأى بناء دولة عصرية تقوم على الاخذ بنموذج الدول الغربية، سواء من حيث التقدم التكنولوجي، او انظمة الحكم، وكان هذا الاتجاه يرى في النموذج الاوروبي المثال والقدوة مقابل الوضع المتردي والانحطاط الذي يعيشه العالم العربي، وحسب عبارة ابن خلدون فإن "المغلوب مولع بتقليد الغالب"، ويعكس هذا الاتجاه هذه المقولة الى حد ما.

وهناك من ارتأى بناء الدولة والمجتمع على اساس اسلامي، على إعتبار قيام سلطة سياسية ودينية اسلامية في الماضي، جسدت حالة رقي ونهوض بعد عصر من الهمجية والتأخر والجاهلية، وفي ظل الاسلام ازدهرت الدولة، وساد العدل الاجتماعي، وشاع الاخاء الانساني، وقد مثّل عصر الخلفاء الراشدين الفترة الذهبية للنموذج الاسلامي في بناء الدولة والمجتمع. وهناك من ارتأى التوفيق بين الاتجاهين، وبقدر متفاوت في الميل نحو الاتجاه الاول او الثاني.

إن بروز اهمية الجماعات والحركات الدينية الاسلامية بشكل واضح، منذ منتصف هذا القرن، وتنامي دورها لتصبح من اهم الحركات السياسية - الاجتماعية، في النسيج السياسي الاجتماعي في الاردن، تدفعنا لدراستها، ورصد مواقفها، خاصة وان هناك اكثر من جماعة إسلامية تتباين نظرتها في بناء المجتمع والدولة، هذا عدا عن ان هذه الجماعات، اصبح لها حضور فاعل، وتأثير مجتمعي ملموس على اكثر من صعيد هذا من جهة، ومن جهة اخرى فإن الاردن يشهد مسيرة ديمقراطية تعتمد بناء دولة المؤسسات والقانون، والتعددية السياسية، منذ بضع سنوات، كما يشهد احداثا سياسية لها تأثيراتها المختلفة، وما دام ان الجماعات الاسلامية تشكل كبرى الجماعات والحركات السياسية في الاردن، فإنه اصبح من المهم دراسة مواقفها من التعددية السياسية، خاصة وان الاردن يتجه نحو مسيرة ديمقراطية، أثارت الجدل، والرفض والقبول، قبيل ان تتعمق هذه التجربة وتترسخ.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١-٢ الاطار المنهجي:-

لا شك ان التاريخ سلسلة متصلة الحلقات، يرتبط فيها الماضي بالحاضر بالمستقبل. كما ترتبط النتائج بالمقدمات، وعليه فإن دراسة الماضي تعين في فهم الحاضر، والظواهر الاجتماعية، كالظواهر التاريخية لها صفة زمانية في اغلب الاحوال، وترتبط ارتباطا وثيقا بواقع المجتمع وماضيه، وتتأثر به في نشأتها ونموها، كما تدين للماضي بوجودها، لذا لا بد للباحث الاجتماعي من العودة الى الماضي، لتعقب الظاهرة منذ نشأتها، والوقوف على عوامل تغيرها، وانتقالها من حال الى حال، وتحديد الظروف التي احاطت بظاهرة من الظواهر منذ نشأتها لمعرفة طبيعتها.

لقد تنبه عدد كبير من المفكرين الاجتماعيين الى اهمية المنهج التاريخي في البحوث الاجتماعية، منهم ابن خلدون، واوجيست كونت، وفيكو وغيرهم وطالبوا بإستخدامه، نظرا لكون الظواهر الاجتماعية لا تثبت على حال واحدة، حيث تختلف اوضاعها بإختلاف المجتمعات، كما تختلف في المجتمع الواحد بإختلاف العصور.

لقد استخدمنا في دراستنا هذه، المنهج التاريخي، نظرا للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في المنطقة، وما تعرضت له المنطقة العربية من تغيرات، وخاصة الاردن منذ قيامه عام ١٩٢١، حيث شهد سلسلة من الاحداث السياسية، والتغيرات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية، ويكاد يكون آخرها سياسة التوجه الديمقراطي والتعددية السياسية، واقرار الميثاق الوطني، وقانون الاحزاب السياسية عام ١٩٩٢، وقد ركزت الدراسة على الجماعات والاحزاب الاسلامية التالية:-

- جماعة الاخوان المسلمون.
- حزب التحرير الاسلامي.
- حزب جبهة العمل الاسلامي.
- الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية "دعاء".

ومما لا شك فيه ان الجماعتين الرئيستين في الدراسة هما "جماعة الاخوان المسلمين" و "حزب التحرير الاسلامي"، نظراً لامتدادهما الطويل عبر تاريخ الاردن السياسي والاجتماعي، ونظرا لما تشكله الحركة الاسلامية من تأثير مجتمعي، وبروز وتنامي دورها في المجتمع والسياسة.

اما الجماعتان الاخريان، فقد تناولتهما الدراسة ايضا، وقد مثلتا ثمرة التحول الديمقراطي الذي اتجه إليه الاردن منذ عام ١٩٨٩، بعد غياب طويل للانتخابات البرلمانية، ومصادرة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحريات.

لقد اعتمدت الدراسة في تتبع مواقف الجماعات الاسلامية من التعددية السياسية، منذ مطلع هذا القرن، وخاصة بعد منتصفه، على المصادر التالية:-

- المصادر والمراجع التي كتبت في هذا المجال.
- ادبيات ومنشورات الحركات الاسلامية.
- المقابلات التي اجريت مع بعض الرموز القيادية للجماعات الاسلامية.

١-٣ مشكلة البحث:-

وتشمل بحث ودراسة مواقف الجماعات الاسلامية من الديمقراطية والتعددية السياسية في الاردن، إنطلاقا من:-

١- دراسة الاسس العامة لمواقف الجماعات الاسلامية، خاصة منذ منتصف هذا القرن.
٢- التغيرات في مواقف الجماعات الاسلامية منذ الخمسينات وحتى الآن.
٣- التباين بين هذه الجماعات وداخلها من التعددية السياسية.
٤- مشاركاتهم في البرلمان والسلطة التنفيذية.

لذلك تصبح مشكلة البحث محاولة لتفسير مواقف الجماعات والاحزاب الاسلامية من التعددية، بربطها بالتحولات الاجتماعية - التاريخية في المجتمع الاردني من جهة، وإرتباطها بمرجعية النص الديني من جهة اخرى.

١-٤ الاهداف:-

يهدف هذا البحث لمعرفة وتحديد التالي:-

١- المواقف والممارسات الديمقراطية وما يرتبط بها بقبول التعددية.

٢- مدى وضوح إتجاهات هذه الجماعات من التعددية والديمقراطية.

٣- مدى التباين والاسس التي يقوم عليها مفهوم هذه الحركات التعددية السياسية.

٤- تحديد مفهوم التعددية السياسية لدى هذه الحركات الاسلامية.

٥- مدى إتفاق وإختلاف هذه الحركات بالنسبة لمفهوم التعددية مع الجماعات والاحزاب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاخرى، واثر ذلك على مستقبل المسيرة الديمقراطية.

٦- مدى فعالية الحركات الاسلامية ووجودها المجتمعي والبرلماني.

١-٥ الدراسات السابقة:-[١]

هناك دراسات عديدة تناولت ظاهرة الصحوة الاسلامية، خاصة بعد ان شهدت معظم الدول الاسلامية، منذ منتصف هذا القرن، ظاهرة تنامي وبروز دور الجماعات الاسلامية في المجتمع والسياسة، وقد تناولت تلك الدراسات جوانب مختلفة للظاهرة. وكان للباحثين الغربيين والعرب إسهامات عديدة ومختلفة تناولت المفاهيم المستخدمة لتوصيف الظاهرة، ومؤشرات الظاهرة او مظاهرها، وتفسيرها، وتحليل الجماعات الاسلامية من حيث التكوين والبناء، وتقييم مستقبل ظاهرة الصحوة الاسلامية، ومن حيث النطاق الجغرافي، هناك دراسات تناولت الظاهرة بصفة عامة، وبعضها تركز على الظاهرة في الشرق الاوسط ككل، او في العالم العربي، وهناك دراسات تناولت الظاهرة في دول معينة كمصر مثلا، ولا يوجد دراسات تناولت الاردن تحديدا كنطاق جغرافي للجماعات الاسلامية السياسية.

اما من حيث المفاهيم التي استخدمها الباحثون الغربيون واخذ عنهم معظم الباحثين العرب، فقد تمحورت هذه المفاهيم في مستويات ثلاث هي:-

١- المفاهيم المستخدمة لوصف الاسلام، ومنها الاسلام السياسي، الاسلام التقدمي، الاسلامي الثوري، الاسلام الراديكالي، الاسلام الشعبي، الاسلام الرسمي، الاسلام التقليدي، الاسلام التحديثي...الخ.

والى جانب هذه المفاهيم تعرضت بعض الدراسات الى تعريف الاسلام فمنها من قال: انه دين موروث، او وعي تام بالذات او حضارة، او نظام شامل للحياة، او ايديولوجية ونظام اخلاقي، او ثقافة شاملة، او مصدر للهوية في العالم الاسلامي...الخ.

إن جميع المفاهيم المستخدمة أستعملت ثنائيات طبقا لمعايير الباحثين، ومعظمها من خارج إطار الفهم الاسلامي للظاهرة.

٢- إستخدم الباحثون الغربيون ومن تبعهم من العرب مفاهيم عديدة للتعريف بالظاهرة منها: الصحوة الاسلامية، الاحياء الاسلامي، الجماعات الاسلامية المسلحة، الاصولية الاسلامية الجديدة، ومنهم من قلل من شأن الظاهرة فوصفها بالهياج الاسلامي، او

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الغضب الاسلامي، او الهَبّة الاسلامية. ومنهم من وصفها بأنها احياء للتعاليم الاسلامية، او عودة جديدة للاسلام، او زيادة في الوعي الديني، ومنهم من وصفها بأنها ظاهرة سياسية اسلامية تتضمن لجوء النظم الحاكمة والقوى المعارضة الى الاسلام بحثا عن اسانيد للشرعية ومصادر القوة في إطار الصراع السياسي على السلطة.

٣- استخدم الباحثون ايضا تعبيرات ومفاهيم مختلفة لوصف الاعضاء الذين يشكلون الجسد الاجتماعي للظاهرة. ومن هذه المفاهيم "الاصوليون الاسلاميون" وقد شاع هذا المفهوم كثيرا في الكتابات الغربية، كما استعملت مصطلحات أخرى مثل "التحديثيون الاسلاميون" و "المتطرفون".

أما من حيث مؤشرات ومظاهر الصحوة الاسلامية، فقد رصد الباحثون مظاهر الصحوة من خلال المستوى السياسي الرسمي، مثل زيادة إستخدام النظم الحاكمة للدين الاسلامي كمصدر للشرعية، والتأكيد على ان الاسلام هو المصدر الاساسي للتشريع والحكم، وان القوانين الوضعية لا تتعارض مع الاسلام... الخ.

كما تم تناول الظاهرة على المستوى السياسي الشعبي، كدراسة بروز وتنامي الجماعات الاسلامية، خاصة داخل الجامعات في دول العالم الأسلامي، وزيادة نقد هذه الجماعات للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

جاءت بعض الدراسات الغربية مثل دراسة بيرغر M. Berger [٢] تبحث مستوى ممارسة الشعائر الدينية والالتزام بتعاليم الاسلام، وزيادة انتشار الزي الاسلامي "الحجاب" بالنسبة للمرأة "والجلباب" بالنسبة للرجل، وتصاعد الدعوة لمنع اختلاط الجنسين في دور العلم والاماكن العامة، ورفض مظاهر السفور والفساد الاجتماعي والاخلاقي، وزيادة إستخدام المصطلحات الاسلامية للمحلات التجارية والشركات وفي الطرقات ... الخ.

أما من حيث تحليل الجماعات والحركات الاسلامية كأحد أبعاد الظاهرة، فقد ركزت اغلب الدراسات على احد ابعادها، الخاص بالجماعات والحركات الاسلامية المسيّسة التي ترفع راية الرفض والتحدي للنظم القائمة، كما ركزوا على ابعاد اخرى مثل تحليل الاصول الاجتماعية لهذه الجماعات، من خلال معرفة الانتماءات الجغرافية والخصائص التعليمية والمهنية والمستويات الاقتصادية والاجتماعية لإعضائها. وقد خلصت هذه الدراسات[٣] التي درسها الباحثان حسن توفيق وأماني مسعود حيث اعتمدت دراسة الحالة لجماعات معينة الى عدة نتائج منها:-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- ان الإحياء الاسلامي ظاهرة حضرية تنتشر اساسا في المدن وبخاصة في الاحياء الهامشية المحيطة بالمدن.

٢- يمثل المهاجرون من الارياف الى المدن عنصرا اساسيا في التركيب الاجتماعي لهذه الجماعات.

٣- يغلب عنصر الشباب - وبخاصة من طلبة الجامعات والمعاهد - على التركيب الاجتماعي لتلك الجماعات، اذ يمثلون العمود الفقري لها.

كما إنتهت بعض الدراسات الغربية المتعلقة بالموضوع الى ان معظم اعضاء هذه الجماعات ينتمي الى الطبقات الدنيا وبعض شرائح الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة في الدول الاسلامية.

وهكذا فإن الجماعات او الحركات الاسلامية المسيّسة تعتبر ظاهرة حضرية وان كان لبعض اعضائها جذورهم الريفية.

وعلى صعيد تحليل الأطر الفكرية والتنظيمية لهذه الجماعات فقد هدفت الدراسات الى تحديد المصادر الفكرية لهذه الجماعات والوقوف على رؤاها بصدد القضايا والاشكاليات المركزية التي تواجه العالم الاسلامي مثل قضية الدين والدولة والموقف من الغرب، وكايدولوجيات وسياسات لدول ووحدات سياسية. هذا الى جانب مسألة التنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعي ووضع المرأة في المجتمع.

وتناولت بعض الدراسات تحليل الاطر التنظيمية لبعض الجماعات وتحديد وضعية ودور "الامراء" فيها، ونمط العلاقة بين الامراء والاعضاء، والى اي مدى تتسم تلك العلاقة بدرجة من الديمقراطية او الاستبداد او الدكتاتورية، بالإضافة الى دراسة اساليب تجنيد الاعضاء لتلك الجماعات، وانماط العلاقات والتفاعلات فيما بينها.

وركزت بعض الدراسات[٤] على تحليل افكار ومقولات عدد من المفكرين الاسلاميين الذين تعتبر كتاباتهم بمثابة اطر مرجعية لاغلب الحركات الاسلامية المسيّسة مثل ابن تيمية، وحسن البنا، وسيد قطب، والمودودي.

وبخصوص رؤى وتصورات الجماعات والحركات الاسلامية المسيّسة للمشكلات التي تواجه العالم الاسلامي، اكدت بعض الدراسات الغربية مثل دراسة الاسلام والتطور [٥] على عدة نتائج منها:-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- ان اغلب الجماعات تركز اساسا على المبادىء والنظريات الاسلامية العامة، وتضع هدف الاطاحة بالنظم السياسية القائمة في قائمة اولوياتها.

٢- ان بعض الجماعات لديها رؤى وتصورات بخصوص بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، لكن التحدي الحقيقي يكمن في الاشكالية السياسية التي لم تتضح بشكل كاف، فما هي معالم النظام السياسي الذي تطرحه هذه الجماعات؟ وما هي معايير اختيار الحاكم؟ وكيف ستتم عملية اختياره؟ وما هي اساليب تطبيق الشورى؟ ما هو وضع الاحزاب السياسية والاقليات السياسية غير الاسلامية في الدولة الاسلامية؟ كلها تساؤلات غير واضحة في فكر الكثير من الحركات والجماعات الاسلامية، خاصة وانه بإستثناء بعض المبادىء العامة، لم يتضمن القرآن والسنة شكلا معينا لنظام الحكم، وذلك بإعتباره مسألة دنيوية متروكة للمسلمين ليجتهدوا فيها طبقا لاختلاف العصور والمجتمعات.

٣- اكدت الدراسات على محورية دور الأمراء في الجماعات والحركات الاسلامية المسيّسة، وان علاقتهم بالاعضاء قوامها الطاعة والالتزام في معظم الحالات، وان كان هذا لم يمنع من بروز ظاهرة الانشقاق الداخلي لدى بعض الجماعات.

٤- اشارت اكثر من دراسة الى اهمية ودور علاقات الزمالة والصداقة والقرابة والمصاهرة في التجنيد لعضوية بعض الجماعات، خاصة التي تنخرط في مواجهة صدامية مع النظم القائمة.

٥- زيادة التأثر والتأثير وحركية التفاعلات فيما بين الجماعات في الدول الاسلامية المختلفة، فحزب التحرير الاسلامي وجماعة الاخوان المسلمين على سبيل المثال لهما امتداداتهما وتأثيراتهما على الحركات الاسلامية في العديد من الدول.

اما من حيث تقييم ظاهرة الصحوة الاسلامية ومستقبلها فقد اكدت بعض الدراسات على صعوبات في التنبؤ الدقيق بمستقبل الظاهرة، وذلك نظرا لاتساع نطاقها الجغرافي، واختلاف حركات الصحوة من بلد الى آخر، ومن فترة الى اخرى داخل البلد الواحد من حيث حجم القاعدة الاجتماعية والبشرية التي تستند اليها، وطبيعة عناصر القوة المادية التي تمتلكها، وطبيعة وانماط تفاعلاتها مع النظم القائمة، وحدود قدرة تلك النظم على استيعاب واحتواء تلك الحركات وتحجيم دورها...الخ.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلا أن اغلب الدراسات الغربية ومنها دراسة تناولت الصحوة الاسلامية في الشرق الأوسط[٦] حددت مستقبل الظاهرة بالتالي:-

١- إستبعاد تكرار النموذج الايراني في دول اسلامية اخرى، انطلاقا من خصوصية الحالة الايرانية، وضعف قوى المعارضة الاسلامية وتشرذمها، وعدم قدرتها على تطوير النظم لقدراتها في التصدي والتمرس، او في التعامل مع القوى المعارضة الاخرى. وبالرغم من ذلك فإن اكثر من دراسة اكدت ان الجماعات الاسلامية المسيّسة ستظل تشكل خطرا قائما ومصدرا للقلق السياسي بالنسبة للنظم السياسية في العديد من الدول الاسلامية.

٢- إن اغلب الجماعات والحركات الاسلامية تنطلق من المبادىء الاسلامية العامة، ولا تمتلك برامج واضحة ومحددة لمعالجة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات الاسلامية، وهذا يحد من قدرتها وفاعليتها في المستقبل. هذا الى جانب تعدد وتشرذم هذه الجماعات وضعف التنسيق والتحالف بينها في العديد من الحالات.

٣- من المتوقع إزدياد اتجاه بعض الجماعات للعمل مستقبلا تحت الارض، إلا ان النظم القائمة تستطيع إستيعاب هذه الظاهرة والتقليل من خطرها، فعملت بعض النظم على تدعيم المؤسسات الدينية الرسمية والانشطة الشعبية الدينية لاحتواء التوجه الديني، وحاولت بعض النظم معالجة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤدي الى تصاعد هذه الظاهرة.

٤- اشارت اكثر من دراسة الى ان مستقبل الظاهرة يرتبط في بعض جوانبه بمستقبل الثورة الايرانية، التي يعني نجاحها تقديم نموذج إسلامي براق، اما إذا انكسرت الثورة الايرانية، واصيب نموذج الدولة الاسلامية ببعض التشوهات فإن ذلك سيؤدي الى ركود الظاهرة الاحيائية.

٤٤٠١٩٢

٥- ان مستقبل الظاهرة وبخاصة في بعدها المسيّس، يرتبط ببعض جوانبه بمستقبل القوى السياسية والتيارات الفكرية الاخرى في هذه المجتمعات، فلا شك ان تنامي القوى السياسية اليسارية والقومية وزيادة دورها على الساحة السياسية في بعض الدول الاسلامية يمكن ان يشكل عاملا يضعف دور الجماعات الاسلامية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهناك دراسة قام بها بشير ابو رمان، تناولت "الحركة الاسلامية والبرلمان"(٧). حيث طرح الباحث بشكل موجز مواقف الحركات الاسلامية نحو الديمقراطية في الاردن والمشاركة السياسية في البرلمان، وصنف المواقف في ثلاث إتجاهات:-

أ- إتجاه يجيز المشاركة في البرلمان.

ب- إتجاه متحفظ.

ج- اتجاه يحرّم المشاركة.

وقد ساق الباحث في دراسته الوصفية، آراء كل إتجاه ودليله الفقهي، محاولا التوفيق بين الاتجاهات على قاعدة فقهية ايضا "بأن من اجتهد واصاب له اجران، وان من اجتهد واخطأ فله اجر".

خلاصة القول، لقد تناولت الدراسات السابقة ابعاد مختلفة لظاهرة الجماعات والحركات الاسلامية، فتناولت توصيف الظاهرة، ومؤشراتها او مظاهرها، وتفسيرها، وتحليل الجماعات الاسلامية كإحدى مكونات الظاهرة، وتقييم مستقبلها بشكل عام.

كما تناولت بعض الدراسات هذه الظاهرة بصفة عامة، او بتركيز عليها في الشرق الاوسط ككل، او في العالم العربي، وهناك دراسات كانت اكثر تحديدا على صعيد النطاق الجغرافي، فدرست الظاهرة في دول معينة، كمصر مثلا.

لقد ركزت معظم الدراسات السابقة على ظاهرة "التطرف" في الحركات الاسلامية، خاصة الحركات التي تمارس دور الرفض او التحدي للنظم القائمة، كما ركزت بعض الدراسات على تحليل الاصول الاجتماعية لهذه الجماعات، وقد اعتمدت في ذلك على دراسة الحالة لافراد هذه الجماعات، وخلصت الى الاستنتاج بأن ظاهرة "الصحوة الاسلامية" ظاهرة حضرية، ويمثل المهاجرون للمدن عنصرا اساسيا في التركيب الاجتماعي للجماعات الاسلامية المسيسة، كما انه يغلب فيها عنصر الشباب.

وهناك دراسات تناولت تحليل مضمون افكار ومقولات عدد من المفكرين الاسلاميين، الذين يشكلون اطرا مرجعية لاغلب الحركات الاسلامية، وذلك لمعرفة مواقف ورؤى وتصورات هذه الجماعات والحركات اتجاه المشكلات العديدة التي تواجه العالم الاسلامي، خاصة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن دراستنا هذه، قد تناولت اولا الجماعات الاسلامية في الاردن ومواقفها من التعددية السياسية، اي انها دراسة تتناول موضوعا محددا، فهي ليست دراسة لتاريخ هذه الحركات، ولا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هـي دراسـة لمعرفـة مواقـف هـذه الجماعـات والحركـات إتجـاه المشـكلات الاقتصاديـة او الاجتماعية... الخ، وإنما هي دراسة ينحصر موضوعها في مواقف هذه الجماعات من التعددية السياسية، خاصة وان الاردن يتجه نحو مسيرة ديمقراطية، تشكل التعددية احد اركانها الرئيسة.

كما ان دراستنا هذه، تتناول على النطاق الجغرافي دراسة الجماعات والاحزاب الدينية الاسلامية في الاردن فقط، وذات الاهتمام السياسي، حيث ان هناك جماعات إسلامية اخرى، ليس لها إهتمامات سياسية مباشرة كجماعة "التبليغ والدعوة" او بعض الجماعات الصوفية، فلم تشملها الدراسة.

ومن حيث المنهجية، فقد اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج التاريخي، وذلك لتتبع التغيرات والتطورات الحاصلة في مواقف هذه الجماعات اتجاه موضوع البحث وهو "مواقف الجماعات الاسلامية في الأردن من التعددية السياسية".

وهذه الدراسة محاولة اولى للربط بين الجماعات الاسلامية المعاصرة في الاردن، ومواقفها من مفهوم التعددية السياسية، حيث لم تتناول اي دراسة سابقة هذه المسألة في الاردن، وهذا ما يميزها عن الدراسات الاخرى، وخاصة دراسة قام بها بشير ابو رمان، تناولت الحركات الاسلامية والمشاركة السياسية في البرلمان، اعتمد فيها صاحبها على المنهج الوصفي، بأن ساق الدليل الفقهي لكل جماعة من مسألة المشاركة، وقد حاول التوفيق بين الاتجاهات المختلفة على قاعدة فقهية ايضا بأن (من اجتهد واصاب فله اجران، ومن اجتهد وأخطأ فله اجر).. فكل الاتجاهات لديه، سواء التي تجيز المشاركة في البرلمان، او التي تحرّم المشاركة، او التي تتحفظ عن المشاركة، مأجورة على مواقفها واجتهاداتها من المسألة.

اما في دراستنا هذه، فقد حاولنا ايضاح مواقف الاتجاهات المختلفة، على اساس اعتماد مفهوم الديمقراطية والشورى كأساس للتعددية .. وكإطار عام لتفسير مواقف وتوجهات الجماعات الاسلامية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-١ مفهوم الديمقراطية:-

إن كلمة ديمقراطية، كلمة يونانية مركبة من مقطعين هما: ديموس DEMOS أي الشعب، وكراتس KRATES أي الحكم، وبالتالي فهي تعني "حكم الشعب"، ومن هنا نشأ التعريف السائد الآن للديمقراطية بأنها: حكم الشعب، بواسطة الشعب.

«إن أول ممارسة للديمقراطية كانت في أثينا ثم اسبارطة ثم روما، وانطلقت ديمقراطية أثينا واسبارطة ومن بعدها روما، من تحديد خاص لمعنى كلمة شعب، هو: الصفوة (أو السادة الأحرار) في المجتمع، أما من هم خارج هذا الاطار من أفراد، فهم بالمعنى الحقوقي، والمصلحي، ليسوا جزءاً من الشعب، لأنهم خدم أو عبيد للسادة، وقد ترتب على هذا، أن أصبحت المصلحة المطلوبة من الفكرة والتشريع، هي مصلحة هذه الصفوة، وعليه، فإن حق المشاركة في تقرير المصلحة والتشريع المرتبط بها هو لأفراد الصفوة فقط، أي أن حرية الفكر والقول والفعل لتحقيق مصلحة المجتمع، محصورة في أفراد هذه الصفوة، والغالبية التي يصبح موقفها قراراً بالنسبة للفكرة والموقف والتشريع، هي أكثرية هذه الصفوة (طبقة الأحرار)[٨]». ويمكن القول أن ديمقراطية أثينا واسبارطة وروما كانت ديمقراطية مباشرة، نظراً لقلة عدد السكان، في مجتمع المدنية – الدولة.

لقد أصبحت فكرة الديمقراطية المباشرة فكرة مثالية، يصعب تطبيقها في المجتمعات الحديثة، نظراً لازدياد عدد السكان، وتعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، حيث أدى التباين الاجتماعي في المجتمعات الحديثة إلى وجود فئات وشرائح اجتماعية مختلفة داخل البناء الاجتماعي، للدولة الواحدة، فالمجتمعات الحديثة في اطار الدولة تشمل في غالبها على طبقات وطوائف وفئات اجتماعية مختلفة، أي أنها تتصف من حيث تكوينها بوجود جماعات فرعية ذات ثقافات فرعية، ومصالح متباينة تنبع من اختلاف أوضاعها.

تزامن هذا الوجود الاجتماعي بتطورات فكرية وأيديولوجية عن مفهوم الانسان والمجتمع والدولة ونظام الحكم، فبدخول المسيحية إلى أوروبا، دخلت فكرة الغاء نظرية السادة والعبيد التي كانت سائدة في مجتمعات المدينة – الدولة، ومع سيطرة الكنيسة المسيحية وتحولها إلى مؤسسة سلطوية عرفت بمؤسسة الكنيسة، تحولت مبادئ المساواة والحرية التي جاءت نقيضاً للعبودية، من ناحية عملية «إلى حرية الكنيسة واتباعها، وقد اتسع نطاق هذا الموقف ليشمل أيضاً حركة الفكر وحركة العلوم المادية، حيث أصبحت الحرية في هذين المجالين هي ما تقره الكنيسة فقط[٨]».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نتيجة تقييد الحرية، وحصرها في الكنيسة واتباعها، نشأ الصراع بين الاقطاع والقوى المحافظة ممثلة بالكنيسة وبين القوى البرجوازية الصاعدة في المدن، «وكان لحرب الاستقلال الأمريكية، والثورة الفرنسية (١٧٨٩)، أثر مباشر على تطوير الديمقراطية التمثيلية، ومن هنا كانت الحكومة الديمقراطية هي الحكومة التي تتألف من أشخاص اختارهم الشعب (المحكومين) بملء ارادته ليكونوا مسؤولين أمامه، وعليه فالحكومة الديمقراطية هي الحكومة المسؤولة أمام الشعب الذي اختارها (٩)».

أما نقطة التحول الفكري، فقد كانت من خلال نظرية "العقد الاجتماعي" "لجان جاك روسو" حيث حدد "روسو" العلاقة بين الشعب والسلطة على أساس تعاقدي، يقوم على قانون وضعي، فارتبطت الديمقراطية بالأسلوب الرأسمالي، وترتب على ذلك القول بسيادة الشعب، وأن الشعب مصدر السلطات، كما ارتبط هذا بفصل الدين عن الدولة في المجتمع المدني، «وكانت فرنسا البلد الرائد في مجال ايضاح الصلة بين الدنيا والدين (١٠)».

في عصر الثورة الصناعية، تبلور الفكر الاقتصادي الرأسمالي، وقد أدى ضغط الطبقة الرأسمالية الصاعدة الاجتماعي والسياسي، إلى بروز الأسس القانونية والنظرية للديمقراطية، ومن ثم العلمانية، «وقد قامت هذه الأسس على انقاض نظرية الحق الطبيعي الذي افترضته النظريات القانونية الكنسية على أنه حق سابق على الحقوق المدنية وقائم بالمشيئة الآلهية (١٧)» وأصبح الحق المدني حقاً قائماً على الضرورة التي تستتبعها الطبيعة المدنية للبشر، «وصار من البديهي، بالنظر إلى هذا التوجه السياسي والقانوني، ربط الطبيعة البشرية بما كان مناسباً لفترة بدايات الرأسمالية الأوروبية التي استندت إلى المدن المتحررة مؤسسياً من الكهنوت، والمحتاجة إلى نظم قانونية مناسبة لتحرير الملكية والمعاملات التجارية، فكان أن برزت النظريات الليبرالية على أساس من الحرية الاقتصادية – عند جون لوك خصوصاً – التي قد تضاف إليها الديمقراطية السياسية وقد لا تضاف(١٩)».

«وقام مفكروا السياسة في العصور الحديثة، يبنون أفكارهم على أساس أن العلاقة بين الحاكم والمحكومين هي علاقة تعاقدية، فقد اعتبر "هوبز" أن للأفراد حقوقاً متساوية في اختيار حكامهم، ولكنهم متى اختاروا لا يحق لهم العودة عن هذا الاختيار.

وقال جول لوك أيضاً بالعلاقة التعاقدية هذه، لكنه نادى بحق الشعب في استرداد أمانته، اذا لم يحقق الحكام الشروط المحددة في العقد، وكان لنظرية "لوك" أثر عميق في تطوير الفكرة التمثيلية في انجلترا (٩)».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهكذا عبر عملية صراع طويلة، وأثر النهوض الصناعي والتكنولوجي والفكري تبلور مفهوم الديمقراطية، حيث أصبحت الديمقراطية «**مذهب فلسفي واجتماعي، كما أنها نظام من أنظمة الحكم (١١)**». وأصبح لها مبادئ فلسفية وأهداف، وكذلك وسائل لتطبيق المبادئ والأهداف.

أما أهم هذه المبادئ الفلسفية فهي:-

١- الحرية

٢- المساواة

٣- سيادة الشعب

٤- سيادة القانون الذي يضعه الشعب

وأما أهم الوسائل فهي:-

١- الفصل بين السلطات، لعدم طغيان سلطة على أخرى.

٢- الأحزاب السياسية والمعارضة.

٣- الانتخاب والتمثيل، كوسيلة للتعبير عن سلطة الشعب والمشاركة السياسية.

وغدا هدف الديمقراطية هو تحقيق دولة القانون. (٩)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-٢ مفهوم التعددية

لقد ورد في الموسوعة السياسية، تعريف التعددية Pluralism على أنه:

«مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة، ذات مصالح مشروعة متفرقة، ويذهب أصحاب هذا المفهوم إلى أن التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافع، ويعتبر الليبراليون الولايات المتحدة كمثال للتعددية، إلا أن كلاً من اليسار الجديد واليمين الجديد، يرفض هذا المفهوم ويعارضه(١٣)».

وهناك اطروحات عدة لمفهوم التعددية، ومن بين الذين تناولوا هذا المفهوم الفرنسي "روجيه لابوانت" R. Lapointe، أحد المحررين لندوة عن التعددية نشرت أعمالها بالفرنسية عام ١٩٧٤، حيث يقول: "إن التعددية – بوجه عام – توجد حينما يوجد تنوع من نوع ما يتشبث به فرد أو جماعة"، ويوضح تعريفه أكثر بالقول: « **إن مجالات التنوع قد تتعدد، فقد نجده بين الأحزاب السياسية، ولكن – كما يقرر – بشرط أن تلتزم بقواعد الديمقراطية، وتسعى لتحقيق الرخاء القومي.. وهناك تنوع أيضاً في الأديان والمعتقدات الفلسفية، ويقرر أن هناك في الغرب تسامح بهذا الصدد.. وهناك أيضاً طبقات اجتماعية متنوعة وفروق اقليمية متعددة، وتباينات لا نهاية لها بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وبين الطبقات والأمم المسيطرة والطبقات والأمم المقهورة (١٤)».**

أما "جان ايفز كالفيز" J. Y. Calveg – وهو عالم اجتماع فرنسي – فإنه يفرق بين التنوع والتعدد، ويرى أن «**هناك تنوع لا يتناهى بين الأشياء في كل مجالات الواقع، كما أن هناك تنوع لا يتناهى في مجال الآراء، غير أن التعددية على العكس تتعلق – في نظره – بمجال القانون والدولة، بعبارة أخرى فإن الدولة، عن طريق القانون هي التي تسبغ الشرعية أو تقبلها أو ترفضها أو تبررها بالنسبة لوضع تعددي معين، فالتعددية لا تتعلق بآراء فردية يعتنقها شخص أو مجموعة، بقدر ما تتعلق بعلاقات اجتماعية من نوع ما، والقانون في المجتمع الحديث، هو الذي ينظم العلاقات الاجتماعية، ومن هنا أهمية ربط موضوع التعددية بالقانون والدولة (١٥)».**

كما أن هناك مفاهيم أخرى حول ظاهرة التعددية السياسية، وتحديد نشأتها كما هو الحال مع الظاهرة الحزبية، فهناك من العلماء من أعطى مفهوماً واسعاً وفضفاضاً للتعددية، تم ربطها بممارسة السلطة، أو الصراع عليها، وقد عكسوا في الواقع ربط ظاهرة التعددية السياسية،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالظاهرة السياسية، منذ نشأتها وحتى اليوم، أي منذ أن انقسم المجتمع الانساني إلى حكام ومحكومين، وظهور السلطة السياسية.

وهناك من أعطى ظاهرة التعددية مفهوماً أكثر تحديداً، فربطوها - غالباً بظهور الهيئات التشريعية والنظم الانتخابية، التي نشأت في القارة الأوروبية، منذ منتصف القرن التاسع عشر، وبعد ظهور مفهوم التعددية خارج القارة الأوروبية، خاصة في أمريكا الشمالية، وبعض دول أمريكا اللاتينية، وبعض الدول الآسيوية، فقد تم مراجعة المفاهيم السائدة للتعددية ونشأتها، بحيث تنسجم مع الوقائع والتطورات الجديدة، «**وقد استند مثل هؤلاء العلماء في ردهم أو تفسيرهم لظاهرة التعددية، إلى مناقشة ماكس فيبر "Max Weber" للتطور المبكر للاحزاب حول الكتل البرلمانية، وتعقبه للتحول مما اسماه ب"الاتباع الخالصين للارستقراطية، الى احزاب الاعيان، والى ظهور "الديمقراطية الشعبية(١٤)**».

كما أكدّ "موريس ديفرجيه" M. DUVERGER وهو أستاذ فرنسي في العلوم السياسية، وجهة النظر تلك، وقد نسبت اليه فيما بعد النظرية التي تربط بين نمو الاحزاب، وتطور البرلمانية القومية، ونمو حجم الناخبين، وفي إطار هذه النظرية قسّم "ديفرجيه" الاحزاب من حيث النشأة، الى احزاب نشأت داخل الهيئة التشريعية البرلمانية، واحزاب نشأت خارجها.

وفي إطار تفسيرنا لظاهرة التعددية في مجتمعات العالم الثالث عامة، والمجتمع الاردني خاصة، فإنه لا يمكننا الاخذ بهذه النظرية التقليدية (البرلمانية)، بخصوص نشأة الاحزاب والتعددية السياسية، فإذا كانت الاحزاب والتعددية نتاجا للتطور البرلماني والانتخابي في اوروبا وامريكا، واعتبارها علامة على "التحديث السياسي" و "التنمية السياسية"، فإن ظهور الاحزاب في بلدان العالم الثالث عموما لم يأخذ هذا المسار، حيث ان بلدان العالم الثالث لم تشهد الظاهرة البرلمانية، وان شهدتها، فإنها ليست اكثر من مؤسسات تمثيلية، اتاحت تصويتا محدودا، ومشاركة محدودة، وكثيرا ما كانت الاحزاب القومية المعارضة او الدينية ترفض المشاركة بها. وعلى هذا الاساس يمكن القول: «**بأن الظروف البرلمانية التي نشأت فيها بعض الاحزاب الاوربية، يمكن النظر إليها - بشكل اكثر جدوى - بإعتبارها تمثل نمطا واحدا من الظروف التاريخية، وليس بإعتبارها الحالة العامة التي يعتبر كل ما عداها انحرافا عنها (١٥)**».

وهنالك تعريفات اخرى للتعددية منها م.ج. سميث M. G. Smith الذي صاغ نظرية عامة في التعددية الثقافية مفادها «ان المجتمع المتعدد **Plural Society** يتكون من تجمعات إجتماعية او ثقافية يحدد حدودها تماما ابنية مؤسسية منفصلة ومستقلة. وهذه التجمعات ابنية مغلقة **Closed Corporations** ترتبط مع بعضها البعض في إطار الدولة من خلال سيطرة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جماعة واحدة، التي تصبح الدولة بالنسبة لها وسيلة للإخضاع. وهكذا فاللازمتان الاساسيتان للتعددية هما: عدم المساواة، والتدرج الاجتماعي(١٢)».

من خلال ما تقدم يتضح ان كل مجتمع يحتوي على جوانب تعددية، بشكل او بآخر وأن هناك أنواع من التعددية، فهناك تعددية سياسية تعكسها احزاب سياسية مختلفة، وتعددية إجتماعية تتمثل في وجود شرائح إجتماعية متفاوتة، وتعددية ثقافية تتمثل بوجود ثقافات فرعية مختلفة، وتعددية عرقية تتمثل بوجود اجناس وسلالات مختلفة في البلد الواحد، وهناك ايضا تعددية دينية او مذهبية... الخ، ولكن هذه التعددية في المجالات المختلفة في نسيج المجتمع العربي عامة، والاردني خاصة، يجب ان تقنن في إطار التعايش والتعاون لا في إطار الصراع، حيث ان التركيز على الجوانب التعددية وإطلاق الحرية للخلاف، تحت ذريعة الديمقراطية والقبول بالتعددية، قد يؤدي الى تكريس الطائفية، او بعث الفتن العرقية والسياسية، وتدعيم التعصب، وتبرير العنف.

يرتبط مفهوم التعددية ووجوده بجوانبه وأوجهه المختلفة سواء السياسية او الاجتماعية أو الثقافية، بنوع النظام السياسي القائم. فيمكن ان تتحقق التعددية في نظام سياسي دستوري ديمقراطي، حيث تتحق ظروف تنظيم العلاقات بين الجماعات والمؤسسات من خلال الدستور، في الوقت الذي تتيح الديمقراطية وسائل التمثيل والتعبير الشرعية، وفي حالة التباين العرقي او الاثني - ومن خلال الدستور والقانون - يتاح لكل جماعة الحفاظ على خصائص اجتماعية ثقافية ضمن النسق الكلي.

اما في حالة النظم التسلطية او الشمولية، والتي تعتمد في اساسها على احتكار فرد او فئة للسلطة، فإن مثل هذه النظم تعمل على تشكيل المجتمع وصبغه، حسب رؤى ومصالح الفئة الحاكمة، فلا تسمح بالتعددية. فالدولة الفاشية كشكل من اشكال الدول التسلطية غالبا ما تظهر اثناء الازمات الاقتصادية والسياسية، فتستخدم عناصر عاطفية تتعلق بضرورة الوحدة الدينية او العرقية حتى تتمكن من إمتلاك القوة، مما يفضي الى حكم دكتاتوري تملك فيه جماعة واحدة كامل السلطة على المؤسسات الاجتماعية، وتتم إدارة جميع المؤسسات بطريقة مباشرة او غير مباشرة عن طريق الدولة، وعادة ما تكون الجماعة الحاكمة هنا حزب يتحكم بجهاز الدولة (عن طريق شخص او طبقة) ويحق لها إستخدام القوة لضمان الامن والاستقرار، وتمتلك وسائل الاعلام والجهاز العسكري والاقتصادي، ولها ايضا ايديولوجية تعمل على تعميمها.

لا شك ان الدولة افراز إجتماعي، وهي مظهر سياسي حقوقي، اي انها حقيقة إجتماعية تنبثق عن مجتمع ما. وما دمنا نعيش في مجتمع ذي صبغة تعددية في العديد من جوانبه، فإن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدولة البرلمانية ذات الحكومة الديمقراطية هي النظام الامثل لمجتمعنا شريطة ان يكون مسار التعددية نحو التوحيد وبسط السلطة المركزية السياسية والادارية، وسيادة العدالة في كافة مناحي الحياة المختلفة.

وهنا تصبح التعددية القبول بالاختلاف على صعيد الوسائل والادوات والبرامج في نطاق وحدة الاهداف والغايات. وهنا لا بد من التنويه إلى أن «**التعددية كمفهوم Pluralism نشأ في الغرب في اطار الجدل بين الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة(١٦)**»، وقد ظهرت التعددية كفكرة لدى مفكري العقد الاجتماعي أولاً، في مواجهة فكرة السيادة، التي يدافع أصحابها عن الحكم المطلق، وقالوا بفكرة توزيع السيادة بين السلطات المركزية والمحلية، وتعدد مراحل صناعة القرار، التي تضعف من امكانية طغيان فئة عليه.

لذا فإن من أسس قيام التعددية باعتبارها ركناً من أركان الديمقراطية، ترسيخ قيم التسامح والموضوعية، واحترام معتقدات الغير، أما «**أهم أهداف التعددية أنها تكفل تداول السلطة وحريات التعبير عن الرأي والمصالح والانتخاب... إلخ، وهذا هو الجوهر الذي قد يعبر عنه بأشكال مختلفة، المهم أن تناوب السلطة أو تداول الحكم يتم بطريقة سلمية - بعد كفاح سياسي وجماهيري واسع المدى وممتد - وتضمنه الدساتير والقوانين والمؤسسات وتوازن القوى بين الجماعات السياسية المختلفة(١٦)**».

ضمن هذا المعنى للتعددية، ما هو موقف الجماعات الاسلامية من التعددية؟ وكيف ينعكس هذا في توجهاتهم الفكرية والايديولوجية من ناحية، وفي افعالهم وسلوكياتهم من ناحية اخرى؟ واخيرا ما هي مصادر واسس هذه التوجهات والمواقف؟

ان وجود الحياة الديمقراطية في الاردن، والوجود الملموس المنظم للجماعات الاسلامية، كجماعات سياسية إجتماعية تحمل ايديولوجية معينة، يستدعي التعرف على توجهات ومواقف هذه الجماعات من هذه الحياة الديمقراطية، ومن قبولها او عدم قبولها لمبدأ التعددية القائم على التباين.

ان مثل هذه التساؤلات تستدعي البحث في الاطر المرجعية لتوجهاتهم الفكرية، كما تتطلب التعرف الى مواقفهم الفعلية تاريخيا، وخاصة من خلال ممارساتهم في علاقاتهم مع الجماعات التي تختلف معهم ايديولوجيا، ومن مواقفهم من المشاركة او عدم المشاركة في الحياة البرلمانية، ولا بد هنا، وخاصة في هذا الجانب الاخير من التساؤل فيما اذا كانت الممارسات تكتيكا وسيلياً تحكمه الظروف التاريخية، او انه استراتيجيا ثابتا نابعا من قناعات ثابتة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-٣ الجذور العَقَدِيّة للديمقراطية والتعددية في الفكر الاسلامي والعربي:-

إن معادلة الترقي والانحطاط، قد استوقفت العديد من المفكرين المسلمين والعرب، وجعلتهم يتساءلون : ما الذي أدى إلى انحطاط المسلمين والعرب، بعد عصور من العزة والازدهار؟؟ ما الذي جلب الويل على الأمة؟؟ وما الذي جعل أوروبا تزدهر بعد عصور من الانحطاط والظلام؟؟

ومع تفاقم أزمة التردي والانحطاط في العالمين الاسلامي والعربي، انطلقت دعاوي عدة للخروج من هذه المحنة والأزمة الخانقة. ونتيجة لهذه الأوضاع الدولية والمحلية، ولحرص العرب على تجاوز واقعهم، تمخضت اتجاهات فكرية ومواقف متباينة أهمها:

١- اتجاه ديني سلفي، يرى أن تجاوز الواقع العربي المتردي، يكمن في النماذج السالفة التي تعكس ازدهار الأمة، وأن الاسلام بمصدريه الأساسين (القرآن الكريم والسنة) والرجوع إليهما، هما الحل وأساس النهضة.

٢- اتجاه علماني، رأى في النموذج الغربي ضالته، ورأى أن تحقيق ذلك لا يتم إلا بالانسلاخ كلياً عن ماضينا وحاضرنا.

٣- اتجاه توفيقي معتدل، يرى أن النهضة يمكن أن تقوم على مبدأ التوفيق بين التراث والتحديث، بما يمكن اكتسابه من النموذج الغربي.

تشكل هذه التوجهات والمواقف متّصلا يمثل فيه الموقف السلفي طرفاً، بينما يمثل أصحاب النموذج العلماني الطرف النقيض. وبين هذين الطرفين يقع أصحاب الموقف التوفيقي الذين يختلفون في قربهم أو بعدهم عن أحد طرفي المتصل، اعتماداً على المصدر الفكري والواقعي الذي يأخذون به.

ويقول محمد أركون: «**الشيئ الجديد الذي نجم في الساحة الثقافية العربية والاسلامية، منذ القرن التاسع عشر، هو ظهور المثقفين النقديين الذين درسوا في الغرب، وقد كانت هناك عدة مراحل، فهناك، أولاً، مرحلة المثقفين الليبراليين التي امتدت من عام (١٨٢٠) إلى عام (١٩٥٢)، ثم مرحلة المثقفين "الثوريين" العرب التي امتدت من عام (١٩٥٢) إلى عام (١٩٧٠)، ثم "الثوريين" الاسلاميين (بعد عام ١٩٧٩)، لكن ذلك لا يعني أن العلماء من رجال الدين قد اختفوا من الساحة، فقد نافسوا المثقفين الليبراليين على السيطرة على الساحة الفكرية، مؤكدين على أولوية العامل الديني وأسبقيته، وقد نجحوا في التأثير على هؤلاء الليبراليين ولوي تفكيرهم وانتاجهم في اتجاه مجاملة الذات والتبجيل والصراع الأيديولوجي(١٢)**».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يلاحظ أن النماذج النهضوية للانسان والمجتمع والدولة، بما في ذلك نظام الحكم في الاسلام يقوم على الاعتماد على مصدرين ونموذجين أساسيين، النموذج الديني السلفي مقابل النموذج الأوروبي العلماني الحديث، وقد ظل هذان النموذجان أساس التوجهات والمواقف العربية حول معظم القضايا، ومنها قضية التعددية، أما أصحاب النموذج السلفي فقد حددوا مواقفهم من التعددية من خلال العودة إلى نماذج الحكم السالفة، ومن خلال مفهوم الشورى، وتأويلهم له بصورة خاصة. بينما يبني الفريقان الآخران توجهاتهما ومواقفهما في أساسها على مفهوم الديمقراطية، وخاصة كما جاء وطُبّق في النموذج الغربي، مع ميل لدى جماعات التوفيق، وهي تتواجد الآن بين الجماعات الدينية والعلمانية الى الاعتماد على المصدرين، مع تباين في كنه المزج بينهما.

الاتجاه الأول:

ويطلق عليه الاتجاه الديني السلفي، لاختياره نموذجا وجد في الماضي، بمعنى ما درج عليه السلف. ويقوم نموذجه هذا على الاسلام، وما تحقق من نظام حكم، وخاصة في فترة البناء في المدينة المنورة. وقد اقام هذا الاتجاه دعواه على ان «**مواقف الاسلام هي ايجاد المجتمع المسلم على انقاض الواقع الفاسد، من خلال الاساليب التي قدمها الرسول عليه الصلاة والسلام، مع صحابته في بناء المجتمع الاسلامي الاول[١٨]**».

ويقول غازي التوبة: «**ان نظرية الاسلام في قلب الواقع الفاسد، تحتّم خلق الانسان المسلم اولا، ايجاده بالتربية، وصياغته بالعقل، وتحصينه بالعقيدة، وتمكينه بالإيمان، وربطه بالاخلاق. فيمكن لهذا الانسان - بعدئذ- ان يتجه الى قلب الواقع الفاسد، ويعمل فيه معوله، فيهدم ما يتنافى مع عقيدته، ويرمم ما يتناسب معها، ويبقى الصالح المفيد.**

إن حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، وسيرته في الدعوة، تؤيد ما نذهب إليه، فقد صاغ الرسول عليه الصلاة والسلام، المسلم اولا من خلال ركام الاطر الجاهلية، ولم يتجه لحظة واحدة الى إصلاح، او تطوير، او ترميم هذا الركام، ثم استطاع هذا الانسان المسلم ان يخلق بعد ذلك - الاطر والمؤسسات التي تحتمها عقيدته، وتتناسب مع بنائه الذاتي[١٨]».

بهذا كان الاسلام فكريا وتطبيقا، هو اساس التوجه، مما جعل لمفهوم الشورى، عند اصحاب هذا الاتجاه، اهمية خاصة، وإذا كان الذين يشملهم هذا التوجه متفقين على مصادر التشريع، إلا انهم يختلفون في تفسير وتأويل المفاهيم، وقد ظهرت هذه الاختلافات حول مفهوم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشورى منذ البداية، وتركزت هذه الاختلافات حول دور الشورى في القرار. وخاصة ان كان ملزما او غير ملزم، وحول من يقوم بالشورى، هل تقتصر على فئة خاصة، ام انها يجب ان تمثل الارادة العامة.

لقد اتضح من خلال دراسة من هم اهل الشورى، ان هناك مواصفات معينة قد تضعها الاجتهادات المختلفة حول اهل الشورى، سواء من قبل القائلين بوجوب الشورى والالتزام بها، او من قبل القائلين بعدم وجوب الالتزام، والاكتفاء بالاسترشاد بالشورى.

فالقائلون من العلماء والفقهاء، بأن الشورى واجبة على الحاكم، ولا يحل له تركها، والانفراد برأيه، دون مشورة المسلمين من اهل الشورى، قد حددوا مواصفات اهل الشورى بالتالي:-

- اهل العلم والدين (اي المكانة العلمية والمعرفة بعلوم الدين).
- "من يكون حائزا لثقة عامة المسلمين، ويكون الناس على اطمئنان من اخلاصه" حسب رأي ابي الاعلى المودودي.
- اهل الحل والعقد.

اما القائلون من العلماء والفقهاء، بأن الشورى مندوبة (غير واجبة) للحاكم، فلا جناح عليه، ولا حرج، ان لم يستشر احدا من اهل الشورى، ولكن من الاولى والافضل ان يستشير، فقد حددوا هؤلاء المستشارين بالتالي:-

- اهل الحل والعقد في الامة (اي النخبة بلغة علم الاجتماع الحديث).
- اولو الراي (اي قادة الرأي).

من هنا نرى، ان غالبية الجماعات الاسلامية المختلفة في نظرتها واجتهادها حول مسألة الشورى، تجمع في نظرتها الى اهل الشورى بأنهم نخبة المجتمع الاسلامي ، رغم اختلاف هذه الجماعات والحركات في كيفية تطبيق الشورى.

وبهذا، وإلى حد ما، يلتقي مفهوم من يشاركون في الشورى في نظام الحكم الاسلامي، كما تراه الأغلبية، مع مفاهيم من قالوا بحكم الصفوات، أو النخب، من أمثال "باريتو" و"موسكا" و"ميشيلز". هذا مع اعتبار التباين في أسس اختيار النخب وخصائص أعضائها، فالجماعات الاسلامية، وهي تتبنى الشريعة كأساس للحكم، تجعل من العلم بها، والتمسك بها، وما ينطوي ذلك على اخلاقيات، ومسلكيات، أساساً لتشكيل وتكوين هذه النخب، في الوقت الذي يركز فيه أصحاب نظريات النخبة في الغرب، على أساس وضعها من البناء الاجتماعي.

إن الفكرة الجوهرية لدى "موسكا" حول الصفوة، تتمثل في أن مصدر قوة الأقلية، قدراتها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التنظيمية، وتقديرها لمصادر القوة في المجتمع، التي قد تكون اقتصادية، أو عسكرية، أو دينية، كما تعتمد قوة الصفوة على تماسكها الداخلي أيضاً.

وعليه، فإن مؤسسة الشورى، هي مؤسسة الصفوة والنخبة الحاكمة، التي تتمتع بقوة دينية، قائمة على العلم بالدين، وهي التي تنتخب أو تعين الخليفة، وتبايعه البيعة الأولى "بيعة الانعقاد"، وبهذا تمهد له الطريق للمبايعة العامة، من قبل المسلمين. كما يتضح مفهوم الصفوة تاريخياً في الاختلاف التاريخي حول أحقية الخلافة، هل هي محصورة بآل البيت كما يقول الشيعة، أم هي لعموم المسلمين؟؟، أم هي للعرب؟؟.

وعلى أية حال، لم يحدث في التاريخ الاسلامي، أن رفضت مبايعة خليفة، أو حاكم، من قبل المسلمين، تمت مبايعته من قبل أهل الشورى.

رغم اتفاق الجماعات السلفية في الاعتماد على مفهوم الشورى، وتبنيه كأساس للنظام السياسي، إلا أنهم يختلفون، بما في ذلك المعاصرين منهم، في تأويلهم وتفسيراتهم لمفهوم الشورى، وما يتضمنه من معانٍ، ومن المواقف المتطرفة في حصر مفهوم الشورى، في اضيق الحدود، ما كتبه أحمد محمد شاكر، في انتقاده لمن يزعمون أن الشورى هي الديمقراطية بمفهومها الليبرالي، ويعتبر شاكر أن هذا الفهم لمفهوم الشورى، نوع من التضليل، والتلاعب، والتواطؤ مع المفهوم الغربي للديمقراطية، التي تستند إلى قاعدة الأكثرية، فيحدد لنا فهمه للشورى، بأنها استعراض لآراء أهل الرأي، واستئناس برأي "أولي الأحلام والنهى"، وإن ولي الأمر غير ملزم بالأخذ برأيهم، ولا يخضع لرأي الأكثرية أو الأقلية، فيقول الأستاذ أحمد محمد شاكر، في حاشيته، عمدة التفسير، في تعقيبه على قوله تعالى: (وشاورهم في الأمر) ما يلي:-

« وهذه الآية (وشاورهم في الأمر)، والآية الأخرى (وأمرهم شورى بينهم)، اتخذها اللاعبون بالدين في هذا العصر - من العلماء وغيرهم - عدتهم في التضليل بالتأويل، ليواطئوا صنع الافرنج، في منهج النظام الدستوري الذي يزعمونه، والذي يخدعون الناس بتسميته "النظام الديمقراطي"! فاصطنع هؤلاء اللاعبون شعاراً من هاتين الآيتين، يخدعون به الشعوب الاسلامية أو المنتسبة للاسلام، يقولون كلمة حق يراد بها الباطل، يقولون: الاسلام يأمر بالشورى، ونحو ذلك من ألفاظ، وحقاً إن الاسلام يأمر بالشورى، ولكن أي شورى يأمر بها الاسلام؟.

إن الله سبحانه وتعالى، أمر الرسول عليه السلام، ثم من يكون ولي الأمر من بعده، أن يستعرض آراء أصحابه، الذين يراهم موضع الرأي، الذين هم أولوا الأحلام والنهى، في المسائل التي تكون موضع تبادل الآراء، وموضع الاجتهاد في التطبيع، ثم يختار من بينها ما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يراه حقاً أو صواباً، أو مصلحة، فيعزم على انفاذه، غير متقيد برأي فريق معين، ولا برأي عدد محدود، لا برأي أكثرية، ولا برأي أقلية، فإذا عزم توكل على الله، وانفذ العزم على ما ارتآه[٢٩]».

أما ابن تيمية فقد رأى : «أن الأمة صاحبة الحق في اختيار الحاكم، ولا يكون حاكماً شرعياً، إلا اذا حاز على ثقة أغلبية الأمة، وطبق هذا في الواقع بمبايعتهم له، إن خلافة أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، لم تكن شرعية، إلا بموافقة الأمة، على ما ذهب أهل السقيفة، تمثل ذلك في بيعة جمهور الناس له، وكذلك ثبتت خلافة عمر، بموافقة أهل الحل والعقد في الأمة، وبيعة الأمة له، ولو رفضت الأمة، ولم توافق على ترشيح أبي بكر لعمر، لما صارت خلافة عمر شرعية، وهكذا مع سائر الخلفاء.

قال رحمه الله: "ومذهب أهل السنة أن الامامة تنعقد عندهم بموافقة أهل الشوكة، الذين يحصل بهم مقصود الامامة، وهو القدوة والتمكين [٣٠]».

أما رأيه عند اختلاف الحاكم مع أهل الشورى، فيرى ابن تيمية – رحمه الله – «أنه إذا اختلف رأي الامام مع رأي أهل الشورى، في أمر اجتهادي، فإنه لا يلزم برأيهم، بل له أن يرى رأياً يخالفهم، ويأخذ به، ويلزم الأمة به[٣٠]».

ويصرح ابن تيمية بأنه عند اختلاف الآراء فإن الامام «يختار من بين هذه الآراء، دون النظر إلى عدد القائلين ونسبتهم، هل كانوا أغلبية أو أقلية... فله أن يقلد من يرتضي علمه ودينه[٣١]».

أما الامام حسن البنا، مؤسس جماعة الاخوان المسلمين في مصر، وقد اعتمد على فكر ابن تيمية، يرى كذلك أن «الشورى الاسلامية ليس فيها أغلبية، ولا أقلية، فالامام يستوضح الآراء، وهو أمين عليها، ثم يأخذ بما يتبين له منها جميعاً، فينفذه وفق أحكام الاسلام، وهو مسؤول بعد ذلك عن نتائج سياسته، هذه هي النظرية الاسلامية للشورى، وإن كنا في الواقع قد اتخذنا في تطبيقها صورة قريبة إلى ما ألف الناس من هذه التشكيلات[٣٢]».

ويقول الاستاذ حسن هويدي أيضاً وهو من زعماء الاخوان المسلمين في مصر: أن «للأمير أو المسؤول الأول مكانة عظيمة في الاسلام، أعطته الحق في أن يخالف الأكثرية، إذا ظهر له وجه الحق، حيث لم يظهر لهم، إذ المقصود الوقوع على الصواب، لا ارضاء الأكثرية، أو الأقلية، فقد تكون القلة على حق، وتكون الكثرة على باطل، أو العكس، والامام هو المرجح.

ولم يثبت في الكتاب، ولا في السنة الصحيحة، ولا في عمل السلف، ولا في نهج الخلف، الزامية الشورى للامام، أو للخليفة[٣٣]».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما الشيخ تقي الدين النبهاني فله تعريف خاص بالشورى، يميزه عن المشورة، ففي المادة (٢٥) من كتاب نظام الحكم في الاسلام، تنص المادة على أن «**الشورى هي أخذ الرأي مطلقاً، والمشورة هي أخذ الرأي الملزم، وليس التشريع ولا التعريف ولا الأمور الفكرية ككشف الحقائق، وكالامور الفنية، العلمية، من المشورة، وأما ما عداها من الآراء فإنه يدخل تحت المشورة**".

ويقول في "المادة ٢٧ – المسائل التي تدخل تحت الشورى، وتكون من نوع المشورة يؤخذ فيها برأي الأكثرية، بغض النظر عن كونها صواباً أم خطأ، أما ما عداها مما يدخل تحت الشورى، فيتحرى فيها الصواب، بغض النظر عن الأكثرية أو الأقلية(٢٤)».

يتضح من كلام الشيخ تقي الدين النبهاني، أن هناك فرقاً بين الشورى والمشورة، حيث أن هناك مسائل لا مجال فيها للشورى، ولا تخضع الشورى لقاعدة الأكثرية، أو الأقلية، وإنما تخضع لرأي الحاكم وقراره، بينما المشورة تخضع لفكرة الاجماع، في المسائل التي تندرج تحت باب المشورة.

يتضح مما سبق أن غاية الشورى هي تحري الصواب، والقدوة والتمكين، ولما كان الامام أو الخليفة، هو المسؤول الأول، والمطلع على بواطن الأمور، فقد يرى الصواب أكثر من غيره، لذا فهو غير ملزم بالشورى، وبرأي الأكثرية أو الأقلية، وفي هذه الحال، فإن الشورى هي استئناس برأي أهل الحل والعقد، ورغم أنها واجبة أو مستحبة، إلا أنها غير ملزمة للإمام أو الخليفة.[١]

مما لا شك فيه، أن مثل هذه الآراء، تعكس توجهاً متشدداً في الاتجاه السلفي، برفضها قاعدة الأكثرية والأقلية، ورفضها الالتزام برأي الأغلبية، الذي يعتبر من المبادئ الديمقراطية في الممارسة والتطبيق، ولما كانت هذه الآراء، لا تمتثل لرأي الأغلبية من النخبة في المجتمع الاسلامي، فإنها بلا ريب لن تمتثل لرأي الأغلبية بالمفهوم الديمقراطي، وبالتالي فإن فهمها للشورى مغاير تماماً للديمقراطية والتعددية بالمفهوم الحديث .

ويلاحظ أيضاً مما سبق، أنه بالرغم من اتفاق الآراء حول عدم الزامية الشورى للحاكم في التطبيق، إلا أنها تختلف في نظرتها للشورى، ففي حين يرى ابن تيمية، وحسن البنا أن الشورى واجبة، يرى النبهاني وأحمد محمد شاكر أن الشورى مندوبة للحاكم، أي مستحبة، ولكنها ليست واجبة.

وهناك تأويلات وتفسيرات أخرى لمفهوم الشورى، تعكس مواقف أقل تشدداً، أو أقل حصراً لمفهوم الشورى، يرى أصحابها أن الشورى واجبة على الحاكم، وبالتالي فهي ملزمة في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التطبيق، وينطلق هؤلاء من قاعدة بناء الالزام على الوجوب، ومن أمثلة ذلك ما كتبه الأستاذ محمد رشيد رضا، الذي يرى: «**في تفسير المنار، أن على الامام أن يأخذ برأي الأغلبية، وإن كان يخالف رأيه، وكان يظن أن رأيه هو الأصوب، لما في ذلك من النفع للمسلمين في المستقبل، فإن الجمهور أبعد عن الخطأ من الفرد في الأكثر، والخطر على الأمة في تفويض أمرها إلى الرجل الواحد أشد وأكبر** (٣٠)».

ويرى الأستاذ عبد القادر عودة وهو من زعماء الاخوان المسلمين في مصر أن أساس الشورى هو "ان يحكم الشعب طبقاً لرأي الأغلبية"، أي أن أغلبية الشعب إذا أجمعت على رأي، كان رأيها قانوناً، أو حكما تجب له الطاعة والاحترام.

ويبين عبد القادر عودة، القواعد الخاصة بتطبيق الشورى، وبتنفيذ هذا المبدأ، فيقول: «**أن تكون الأقلية التي لم يؤخذ برأيها أول من يسارع إلى تنفيذ رأي الأغلبية، وأن تنفذه باخلاص، باعتباره الرأي الواجب الاتباع، وأن تدافع عنه، كما تدافع عنه الأغلبية، وليس للأقلية أن تناقض رأياً اجتاز دور المناقشة، أو تشكك في رأي وضع موضع التنفيذ** (٣٥)».

أما أبو الأعلى المودودي – من زعماء الحركة الاسلامية في الباكستان – فيقول في كتابه "الحكومة الاسلامية":-

«**إن قاعدة: (وأمرهم شورى بينهم)، تتطلب بذاتها خمسة أمور: خامسها التسليم بما يجمع عليه أهل الشورى، أو أكثريتهم، أما أن يستمع ولي الأمر إلى آراء جميع أهل الشورى، ثم يختار هو بنفسه بحرية تامة، فإن الشورى في هذه الحالة تفقد معناها وقيمتها، فالله لم يقل: (تؤخذ آراؤهم ومشورتهم في أمرهم)، وإنما قال: (وأمرهم شورى بينهم)، يعني أن تسيير أمورهم بتشاورهم فيما بينهم، وتطبيق هذا القول الالهي لا يتم بأخذ الرأي فقط، وانما من الضروري لتنفيذه وتطبيقه أن تجري الأمور وفق ما يتقرر بالاجماع أو الأكثرية** (٣٦)».

يتضح من خلال آراء القائلين بوجوب الشورى والزاميتها للحاكم أو الامام، أخذهم بمبدأ الأكثرية، وضرورة التزام الأقلية بالتنفيذ، خاصة بعد أن اجتاز القرار مرحلة المناقشة، ويرى أصحاب هذا الرأي: أن الشورى تصلح لأن تكون علاجاً ناجعاً للاخفاق الذي تعاني منه الديمقراطية في عصرنا، وكذلك الديكتاتورية، إذ يعتبر عبد القادر عودة، أن النظام الاسلامي القائم على «**الشورى والتعاون في مرحلة الاستشارة" وعلى "السمع والطاعة والثقة" في مرحلة التنفيذ، قد جمع بين ما ينسب إلى الديمقراطية من فضائل، وما ينسب إلى الديكتاتورية من محاسن، دون أن يشوبه شيء من عيوب النظامين** (٣٥)».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن هذه الآراء تعكس بالنتيجة قبولاً محدودا لما يتضمنه مفهوم الديمقراطية، من ضرورة مشاركة الأغلبية أو الأقلية في القرار، والتزام الحاكم بذلك، بالرغم من تحفظها على النظام الديمقراطي الغربي، واعتبار مبدأ الشورى أشمل وأنجع من مفهومي الديمقراطية والدكتاتورية، رغم وجود بعض المحاسن بهما.

وتعكس هذه الآراء توجهاً معتدلاً بين التيار السلفي، قياساً بالآراء المتشددة السابقة الذكر التي تعكس قبولاً ضيقاً، ومتطرفاً أحياناً في كيفية تحقيق الشورى، وبالتالي رفضاً للديمقراطية والتعددية بمفهومها الغربي – الليبرالي.

إن الجماعات السلفية رغم اتفاقها واعتمادها مفهوم الشورى كأساس للنظام السياسي الاسلامي، إلا أنهم اختلفو في كيفية تطبيق الشورى، وفي حكم الشورى، وما يترتب على ذلك من مواقف.

ولما كانت مسألة الشورى من المسائل الخلافية في التاريخ الاسلامي، بحكم عدم ورود نص قطعي الدلالة والثبوت في كيفية تطبيقها، وممارستها، خاصة في الشأن السياسي، فإنه ترتب على ذلك وجود اجتهادات متباينة، فرضها الواقع السياسي والاجتماعي على كل رأي أو جدل في الموضوع، وأصبح الواقع العملي هو الذي يقرر كيفية تطبيق الشورى، فإذا كان اجتماع "سقيفة بني ساعدة" قد قرر تنصيب أبي بكر (رضي الله عنه) خليفة للمسلمين، فإن هذا النموذج لم يحتذى في تنصيب عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، الذي تم اختياره من قبل أبي بكر، ثم دعا المسلمين لمبايعته، كما أن هذا النموذج أيضاً لم يحتذى في تنصيب عثمان (رضي الله عنه) خليفة للمسلمين، فقد تم اختياره من بين ستة رجال من الصحابة، عهد إليهم عمر بن الخطاب أن يجتمعوا وينتخبوا في غضون ثلاثة أيام من موته، خليفة للمسلمين، وبعد مقتل عثمان، تمت مبايعة علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه)، كونه الأكثر كفاءة وأهلية، فبايعه ناس، وحاربه ناس، إلى أن انتقلت الخلافة في زمن معاوية إلى نظام وراثي، نقض مبدأ الشورى.

وعليه، إذا كانت مسألة الشورى مسألة خلافية منذ وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، فإنها ما زالت أيضاً مسألة خلافية لدى المعاصرين، وما زال الواقع العملي، الواقع السياسي هو الذي يحدد الموقف منها، وكيفية تحقيقها، وهذا ما يفسر لنا تغير مواقف بعض العلماء ازاء مسألة الشورى بين فترة وفترة، ومثلاً، فإن أبي الأعلى المودودي كان يرى «**أن الشورى معلمه للأمير وليست ملزمة، فله أن يصر على رأي رآه، وإن كان هذا الرأي يخالفه أهل الشورى كلهم أو أكثريتهم، ونجد في كتاب آخر له يرى أن الشورى ملزمة، ويجب على الأمير أن يأخذ برأي أغلبية أهل الشورى، وأن ينفذ رأيهم، وإن كان يخالف رأيه الذي استصوبه**[٣٩]».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن الرأي الأول للمودودي في مطلع الخمسينات من هذا القرن، كان متأثراً بالواقع السياسي لشبه القارة الهندية، وقبل أن تنفصل باكستان عن الهند، في حين عكس الرأي الثاني واقع الانفصال، وقيام الباكستان كدولة مستقلة، ذات أغلبية اسلامية.

وهناك علماء معاصرون أيضاً قد غيروا موقفهم من مسألة الشورى باتجاه أنها ملزمة وليست معلمه، مثل عبد الكريم زيدان، ويفسر لنا الأستاذ محمد أبو فارس هذا التغير، والتراجع عن الموقف السابق، «**بتغير الظروف، فإن الأحكام الاجتهادية تتغير بتغير الظروف والأحكام، ومن المعروف أنه لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان** (٣٠)».

نستنتج من كل ما سبق أن التيار السلفي تتخلله آراء متباينه نحو مسألة الشورى، تتراوح بين القول بأن الشورى واجبة على الحاكم أو الامام وبالتالي فهو ملزم بالأخذ برأي الأكثرية من أهل الحل والعقد، وبين أن الشورى مندوبة للحاكم، وأنه غير ملزم برأي الأكثرية من أهل الحل والعقد، وبين أن الشورى واجبة، ولكن الامام غير ملزم بالأخذ برأي الأكثرية أو الأقلية، أي أنها مبدأ استحساني.

فإذا كان هذا الخلاف بصدد مفهوم الشورى الاسلامي، وكان هناك تراجعات وتغير في المواقف بصدد هذا المفهوم، انطلاقاً من القاعدة الفقهية "تغير الأحكام بتغير الأزمان"، هذه القاعدة التي لا يأخذ بها حزب التحرير الاسلامي، في حين تأخذ بها جماعات اسلامية أخرى، فإن خلافاً أكيداً سيبرز بين الجماعات والحركات الاسلامية نحو مسألة الديمقراطية والتعددية، خاصة وأنها مفهوم حديث، وبناء على ذلك تراوحت الاجتهادات حول مسألة الديمقراطية والتعددية، مثلما تراوحت حول مسألة الشورى، بين قائل بعدم الأخذ بالديمقراطية والتعددية، وبين من يرى أن نظام الشورى يستوعب تحديداً محاسن الديمقراطية، كونها نظام أشمل من الديمقراطية.

كما نستنتج أن هناك امكانية للتغير، نحو استيعاب مفهوم الديمقراطية الحديث، خاصة لدى الجماعات التي تأخذ بالقاعدة الفقهية "تغير الأحكام بتغير الأزمان"، ويبقى احتمال التغير للنقيض محتملاً انطلاقاً من نفس القاعدة الفقهية، وبعبارة أخرى، يبقى التغير والتحول من موقف إلى آخر، رهناً بالعوامل الموضوعية، والشروط الذاتية، وموازين القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية، والاقتصادية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاتجاه الثاني – الاتجاه العلماني

هو الاتجاه الذي رأى في النموذج الغربي ضالته المنشودة، ورأى أن تحقيق التقدم والنهوض لا يتم إلا بالانسلاخ كلياً أو جزئياً عن ماضينا وحاضرنا، لقد انطلق هذا الاتجاه في دراسته للمجتمع العربي والاسلامي من منظور غربي في التحليل، فحاول تطبيق المفاهيم والتعاريف والمقولات والمقاييس – المستمدة من السياق الحضاري للمجتمعات الأوروبية الحديثة، المتقدمة صناعياً وتكنولوجيا – تطبيقاً آلياً، انطلاقاً من أن تحقيق النهوض والتقدم يكمن في محاكاة النموذج الغربي، وعبر تغيير بنية المجتمع العربي – الاسلامي، ومؤسساته، بمؤسسات جديدة غربية الطابع، فكانت وجهة نظرهم أن "الديمقراطية هي الحل" وأن "النموذج الأوروبي هو الحل".

لقد مثلت آراء طه حسين نموذجاً لمثل هذا التوجه، حيث يقول:-

«**ونستطيع أن نقول: إن مقياس رقي الأفراد والجماعات في الحياة المادية، مهما تختلف الطبقات عندنا، انما هو حظنا من الأخذ بأسباب الحياة المادية الأوروبية، وإذا عبنا أنفسنا بشيء من هذه الناحية نعيبها بالابطاء في نقل ما عند الأوروبيين من نظم الحكم وأشكال الحياة السياسية (٢٧)**».

إن نظم الحكم وأشكال الحياة السياسية الأوروبية، سواء الماركسية منها أو الفاشية أو الليبرالية، قد وجدت صداها في هذا الاتجاه، ولكن المنظور الليبرالي – الديمقراطي، هو النموذج الأكثر غلبة وسيادة في هذا الاتجاه، خاصة بعد انهيار النظام الفاشي في الحرب العالمية الثانية، ثم انهيار النظام الاشتراكي مع أواخر هذا القرن، وبذا أصبح النموذج الديمقراطي الليبرالي التعددي هو النمط السائد في هذا الاتجاه الثاني، الذي آمن بمفهوم الديمقراطية الليبرالية، والتعددية كما تطورت في البلدان الغربية، وإلى حد ما مفهوم "العلمانية"، ولم يعط هذا الاتجاه دوراً فاعلاً للفكر الاسلامي في امكانية النهوض والتقدم على اعتبار إنه فكر (لا علمي)، تجاوزته تعقيدات الحياة الحديثة.

وقد حاول بعض أصحاب هذا الاتجاه تبرير التعددية السياسية بالرجوع إلى المبادئ الانسانية العامة والتباين الاجتماعي، وضرورة تمثيل الفئات والشرائح والطبقات المختلفة فيه، قولاً بأن التعددية السياسية ضرورة من ضرورات النهوض والتقدم.

يقول د. سعد الدين ابراهيم: «**إن التعددية السياسية غاية ووسيلة، هي غاية في حد ذاتها لأنها تجسيد للحريات الأساسية التي هي حق للفرد والجماعة، ولكنها أيضاً وسيلة لتحقيق**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

غايات أخرى في مقدمتها (على صعيد الوطن العربي) الوحدة العربية والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال اطلاق طاقات وملكات الأفراد والجماعات في كل قطر عربي(٢٨)».

وفي تحليله للمجتمع العربي وفق منظور التعددية، يرى سعد الدين ابراهيم: «**إن التعدد أو التنوع الاجتماعي حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها أو القفز عنها، سواء كان هذا التعدد تقليدياً - مثل القبيلة والعشيرة والطائفة والمذهب - أو كان هذا التعدد حديثاً ومكتسباً - مثل الطبقة والمهنة - والتعددية السياسية هي الاعتراف بشرعية وجود التعدد الاجتماعي، وحق الجماعات والتكوينات في الدفاع عن هويتها ومصالحها المشروعة بطرق سلمية من خلال مشاركة سياسية عادلة ومتكافئة، يمكن معها تداول السلطة بشكل سلمي مقنن، وأن هذه المشاركة السياسية يمكن أن تأخذ شكل الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تتنافس على السلطة بشكل دوري مقنن، أو صيغ أخرى تقوم على التمثيل الوفاقي لكل القوى الرئيسة في المجتمع، وأن احدى هذه القوى هي المؤسسة العسكرية التي لا بد أن تقنن مشاركتها أسوة بالقوى الأخرى دون افراط أو تفريط (٢٨)».**

يتضح أن مفكري هذا الاتجاه، يرون أن تغيير المجتمع العربي، والنهوض به يتم عبر التوجه الديمقراطي غاية ووسيلة، وان هذا التوجه الديمقراطي يستدعي قبول عدد من المبادئ الفكرية التي تتضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية اللازمة لقيام نظام ديمقراطي تعددي، أي الحقوق والحريات المدنية للفرد وسيادة القانون، وحرية التعبير والتنظيم، والمنافسة الحرة كأساس لتداول السلطة. «**وتفترض الديمقراطية من المنظور الليبرالي، التعددي نسقاً من الاجراءات التنفيذية التي تكفل ترجمة المبادئ الديمقراطية عملاً وحمايتها، وعلى صعيد بنية صنع القرار السياسي فقد اعتمدت الديمقراطية الليبرالية مبادئ اجرائية مستقرة لتنظيم سلطة القرار، أهمها تقسيم السلطة وظيفياً إلى اختصاصات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وتوزيعها بين عدد من المؤسسات المستقلة لضمان عدم طغيان أي منها وعسفه بحريات ومصالح المواطنين، واقامة نظام للتفاعل بين هذه السلطات والمؤسسات يقوم على توازن القوى والتكافؤ والردع المتبادل لمواجهة أية محاولة للانفراد أو تركيز السلطة، وبعبارة واحدة فإن بنية صنع القرار في النظام الديمقراطي تفترض انتشار السلطة (٢٩)».**

ويرى مفكرو هذا الاتجاه أيضاً، أنه منذ الاستقلال الوطني حاولت الدولة الهيمنة والسيطرة أمنياً وإدارياً واجتماعياً على مؤسسات وهيئات المجتمع، وتحكم الدولة في انشاء هذه المؤسسات والهيئات من خلال القوانين والاجراءات السلطوية، لذا ارتأى مفكروا هذا الاتجاه ضرورة قيام المجتمع المدني الذي يتكون من القوى والهيئات والأحزاب والجماعات والجمعيات السياسية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والنقابية والثقافية والخيرية، وتلك المهتمة بالمرأة والدفاع عن حقوق الانسان، والانتقال إلى التعددية التي تتيح لها ممارسة أنشطتها بشكل مستقل عن السلطة – الدولة، وضمن قواعد وأسس لادارة التعددية في اطار المشروع النهضوي.

فالتعددية كما يقول علي كتانة: **«هو حرية التفكير والتنظيم للدفاع والحوار، والابتعاد عن القوة والتشنج»**.

وكما قال د. عمر حمور: **«إن التعددية مطلوبة لادارة صراع موجود وقائم ولا يمكن ايقافه، أي أنها أداة سلمية لتنظيم الصراع، ولقد قبل البعض فكرة تداول السلطة ورفضها البعض الآخر، ولكن لا يمكن الحديث عن تعددية بدون مجرد الأمل بالوصول إلى السلطة»**.

أما د. محمد عابد الجابري فقد **«عرف التعددية السياسية بوجود صوت أو أصوات مخالفة لصوت الحاكم (٣٠)»**.

من خلال ما سبق يتضح أن الاتجاه الثاني، يرى في الديمقراطية والمجتمع المدني القائم على التعددية، وعلى مبادئ فصل السلطات في المجتمع المدني، وحرية الاعتقاد والرأي والتنظيم، والانتقال السلمي للسلطة عبر الانتخابات، واحترام الرأي المعارض، واحترام حقوق الانسان، هو الضمانة في تقدم المجتمع ونهضته عبر المشاركة الفعالة لكل القوى والهيئات والمؤسسات المجتمعية.

و يتضح مما سبق أيضاً تناقض هذا التوجه مع توجهات ومواقف الاتجاه السلفي، حول مسائل جوهرية ترتبط جميعا بنوع نظام الحكم عامة، وحول التعددية بمفهومها الذي طرحه أصحاب الاتجاه الثاني، ورغم هذا التناقض الجذري حول التعددية المرتبطة عصرياً بمفهوم الديمقراطية، فإن بعض الرموز الاسلامية تحاول الالتفاف على التعددية، بقبول مفهوم الديمقراطية ضمن معان محددة تفرغه من وظائفه الاجتماعية السياسية، يظهر هذا في قول عباس مدني – رئيس جبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر : **«إذا كانت الديمقراطية اطاراً للحركة واحترام الرأي، فنحن نتفق مع هذا المفهوم، وعلى النقيض فإننا لن نقبل أن يأتي منتخب يعارض الاسلام أو لا تكون الشريعة هي مذهبه ومصدر قيمه (٣١)»**.

أما نائب رئيس الجبهة بن عزوز فيقول: **«سنسمح بكل حزب لا يشكك ولا يعرقل الشريعة الاسلامية، وسنمنع كل حزب يعارض الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة (٣٢)»**.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاتجاه الثالث

الاتجاه التوفيقي المعتدل، فهو تيار يحاول المزج بين الاسلام وروح العصر، ويرى في هذه المزاوجة طريقاً للتقدم والنهوض، ولا يرون فيه مخالفة للشريعة الاسلامية، فالمشابهة فيما يتعلق بصلاح العباد لا تضر، والأخذ مما يوجد لدى الغير لما فيه مصلحة البلاد والعباد، هو أمر لا حرج فيه، وكما قال ابن قيم الجوزية «**إن امارات العدل إذا ظهرت بأي طريق كان فهناك شرع الله ودينه** (٤٣)». واستند دعاة هذا الاتجاه الذين كان همهم عبور الهوة التي تفصل عالم الاسلام الضعيف المتأخر عن عالم الغرب القوي المتقدم، إلى أن المشابهة والتقليد والأخذ عن الغير، يجب أن تتقيد بقوانين الشريعة المتعلقة بالأمور الدينية والدنيوية، ومن هذه الأصول لدى من يقتربون من القطب الاسلامي ولكنهم يقبلون الاستفادة من تجارب الأمم بما لا يخالف المبادئ الاسلامية:-

«١- **اخراج العبد عن داعية هواة وحماية حقوق العباد سواء كانوا من أهل الاسلام أو من غيرهم.**

٢- **اعتبار المصالح المناسبة للوقت والحال، وتقديم درء المفاسد على جلب المصالح، وارتكاب أخف الضررين.**

٣- **وجوب المشورة التي أمر النبي نفسه بالالتزام بها "مع استغنائه عنها بالوحي الالهي وبما أودع الله فيه من الكمالات" - وما كان ذلك إلا "لحكمة أن تصير سنة واجبة على الحكام من بعده".**

٤- **وجوب تغيير المنكر على كل مسلم بالغ عالم بالمنكرات...** (٤٤)».

وانطلاقاً من هذه الأصول، يتوسع خير الدين التونسي في مفهوم الشورى من حيث مضمونها السياسي، ووفق مفهوم سياسي اسلامي جوهري، هو مفهوم الاحتساب على الدولة "وضرورة رجوع الحاكم إلى أهل الحل والعقد". وواجب تغيير المنكر الذي لولاه "**ما استقام للبشر ملك، لأن الوازع ضروري لبقاء النوع الانساني، ولو ترك ذلك الوازع يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لم تظهر ثمرة وجوب نصبه على أمة لبقاء الاهمال بحاله، فلا بد للوازع المذكور من وازع له يقف عنده: إما شرع سماوي أو سياسة معقولة، وكل منهما لا يدافع عن حقوقه إن انتهكت، فلذلك وجب على علماء الأمة وأعيان رجالها تغيير المنكرات** (٤٥)». فالسياسة المعقولة والوازع هما بنظره شبيه بما لدى الأوروبيين من مجالس واهتمام بالرأي العام.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويقول خير الدين التونسي أيضاً بأن الشورى لا تعني «تضييق لدائرة خطة الامامة وعموم تصرفها"، إذ من المعلوم أن تصرف الامام في أحوال الرعية لا يخرج عن دائرة المصلحة، فتعطيل ارادته في ما يخرج عن دائرة المصلحة ليس أمراً لا مسوغ له، لذا كان "التشريك" في الحكم من مقتضيات الشرع "لا سيما في هذا الزمان الذي قل فيه العرفان وكثر الطغيان [٥٥]».

إن خير الدين التونسي يشير إلى ضرورة مشاركة أهل الحل والعقد في تدبير الأمور العامة للدولة والمجتمع، من خلال مجلس شورى، وعلى اعتبار ان "اجتماع الآراء إلى مواقع الصواب أقرب، "وأن العمل بالرأي الواحد مذموم ولو بلغ صاحبه ما بلغ من الكمالات والمعارف". وقد ضرب مثلاً بنابليون الذي خلص فرنسا من الاستبداد ولكنه لم تمض سنوات على ملكه حتى حمل أوروبا على التعصب على فرنسا التي غلبت على أمرها وغرقت في دماء مليون من النفوس، جراء الحكم الفردي.

أما رفاعة الطهطاوي في معرض حديثه عن الأخذ "بالمنافع العمومية" عن الافرنج، وبأنها ليست خروج عن السلف، قال: «**إن المعارف الآن سائرة بسيرة مستجدة في نظريات العلوم والفنون الصناعية التي هي جديرة بأن تسمى بالحكمة العملية والطرق المعاشية، ومع هذا فلم يزل التشبث بالعلوم الشرعية والأدبية ومعرفة اللغات الأجنبية والوقوف على معارف كل مملكة ومدينة مما يكسب الديار المصرية المنافع الضرورية ومحاسن الزينة، فهذا طرز جديد في التعلم والتعليم وبحث مفيد يضم حديث المعارف الحالية إلى القديم، فهو من بدائع التنظيم، وإذا أخذ حقه من حسن التدبير والاقتصاد فيه استحق مرتبة التعظيم، ولا ينبغي لأبناء الزمان أن يعتقدوا أن زمن الخلف تجرد عن فضائل السلف، وأنه لا يتصلح الزمان إذا صار عرضة للتلف [٥٦]».**

يتضح من قول رفاعة الطهطاوي أن التمدن والنهوض الاسلامي يتم من خلال أخذ المعارف والعلوم والفنون الصناعية الحديثة مع المعارف القديمة، وأنه يجوز الأخذ عن الافرنج فيما يصب في المنافع العمومية، بما في ذلك الطرق المعاشية واللغات والوقوف على معارض كل مملكة ومدينة.

أما عبد الرحمن الكواكبي فقد شخص تقهقر العرب والمسلمين واعتبر أن الاستبداد السياسي هو علة هذا التقهقر، بالاضافة إلى علل أخرى، وقد أوضح ذلك في كتابيه "طبائع الاستبداد"، و"أم القرى"، فقد أشار «أن الامامة لا تستقيم إلا إذا كانت قائمة على أصل الشورى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومدعومة بـ"أهل الحل والعقد" الذين ينبغي على الامام مشاورتهم في أمور الدولة والرعية(٣٧)».

ويقول أيضاً: «والقرآن نفسه مشحون بتعاليم امامة الاستبداد واحياء العدل والتساوي حتى في القصص نفسه، كما أنه ينطوي صراحة على ضرورة بناء ما يقابل في أيامنا هذه "مجالس الشورى العمومية"، وعلى توجيه الأمة بحسب "أصول الإدارة الديمقراطية (٣٧)».

أما جمال الدين الأفغاني رغم ميله للتغيير عبر الثورة وليس الاصلاح فإنه اعتقد أن التمدن الحقيقي مكافيء للدين، وقد اعتقد أن للتمدن «**بعد اخلاقي انساني إذا تجرد عنه تعرى عن قيمته ويفقد صورته ليتجسد بصورة التوحش والتأخر، ومعنى ذلك ايضاً أن الغرب لا يتقدم على الشرق بدرجة "التمدن الحقيقي" التي وصل إليها، وإنما فقط بقوته وآلاته وعدته المادية، أما التمدن "الانساني" الأصيل الذي يحقق وجوداً أسمى وأسعد للانسان في كل مكان فإن الشرق والغرب فيه صنوان، إذ كلاهما متأخر عنه بعيد عن ادراكه (٣٨)».**

وهنا يتضح أن الابتعاد عن الدين هو ابتعاد عن التمدن الحقيقي، لأن التمدن الحقيقي له بعد أخلاقي انساني، وهذا البعد يتوفر في الدين، وهنا يكشف الأفغاني أن للدين وظيفة اجتماعية ودورا في بناء المجتمع المتمدن، الذي لا بد أن يأخذ بأسباب القوة المادية أيضاً التي وصل إليها الغرب.

ولا بد من الاشارة بأن جمال الدين الأفغاني كان «**معجباً بلا شك بحركة الاصلاح البروتستانتي التي مثلت بالدرجة الأولى ثورة على السلطة البابوية والاكليركية (٣٩)».**

أما الشيخ محمد عبده، الذي خالف نهج استاذه الأفغاني العنيف، باللجوء إلى الإصلاح عبر التدريج، رغم تأثره بالعديد من أفكاره وتوجهاته، فقد خرج بنظرية اصلاحية في التغيير عبر التدرج في مختلف الشؤون العامة، «**فآمن باصلاح الأزهر سبيلاً لاصلاح المسلم، وآمن باصلاح مناهج التعليم طريقاً لايجاد المتعلم، وآمن بالتقريب بين الأديان سبباً لنشر الوئام والمحبة (٤٠)».**

لقد كان الشيخ محمد عبده من أنصار مذهب التأويل، وقد رأى في الشورى أنها الحكومة النيابية، ويقول محمد رشيد رضا في كتابه تاريخ الامام، الجزء الأول، ص ٧٢٢، إنه قد حدث محمد عبده بأن يتجه نحو الكتابة والتأليف لما في ذلك من هداية لهذه الأمة، بدلاً من صرف جل الوقت في اعمال مجلس شورى القوانين، الذي كان محمد عبده عضواً فيه أثر تسلمه منصب الافتاء للديار المصرية، فقال له محمد عبده: «**إن الغرض الأول من العمل في المجلس هو**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التعاون مع الأعضاء على الجد والاهتمام بالبحث في الأمور العامة ومصالح البلاد، وتربية الرأي العام في الأمة ليكون ذلك اعداداً لنفوس طائفة منا للفصل في الأحكام بالشورى (أي الحكومة النيابية التي بث فكرتها استاذه الأفغاني) فإذا ارتقت هذه الملكة في الهيأة الحاضرة للمجلس فإنها تنتقل منها إلى الهيأة التي تخلفها ويكون ذلك جرثومة من جراثيم الإصلاح في البلاد (٤٨)».

وفي نفس كتاب محمد رشيد رضا، تاريخ الإمام، الجزء الأول، الصفحات (٨٩٩-٩٠٢)، أورد محمد رشيد رضا نص رسالتين جوابيتين من محمد عبده إلى المستر ولفرد سكاون بلنت، حول الحالة السياسية الجديدة التي نشأت في مصر عقب ابرام الاتفاق الودي بين انكلترا وفرنسا، وحول رأيه في الدستور المناسب لمصر، فكان الجواب التالي في نموذج الدستور والاحتياط لضمانه: «.... واما الدستور فينبغي أن يراعى فيه ما سأذكره من المسائل الآتية بصفة خاصة:

١- أن تناط جميع شؤون الحكومة بسلطة من السلطتين الآتيتين:-

أولاً: تناط بسلطة تشريعية تسن القوانين الادارية والقضائية.

ثانياً: تناط بسلطة تنفيذية تكلف بتنفيذ تلك القوانين وأن تحصر السلطة التشريعية في مجلس نواب أو وكلاء يزيد عدد أعضائه عن أعضاء مجلس الشورى الحالي، وتكون دائرة اختصاصاته الحالية بحيث تحترم قراراته وتكون واجبة التنفيذ، وأن لا يسمح للوزراء بعدم احترامها، ومراعاتها مهما كانت الظروف والأحوال. وهذا المجلس هو الذي يسن القوانين كافة وتنتخب الوزارة من بين أعضائه. وان تحصر السلطة التنفيذية في الوزارة التي تخول حق تقديم مشروعات القوانين بحيث لا تستأثر بسنها وحدها، لأن حق سنها هو من اختصاص مجلس النواب.

٢- أن تناط جميع مسائل الحكومة التي ليس لها ارتباط بسن القوانين بالوزارة، حتى منح الرتب والنياشين، وان لا يترك من أشغال الحكومة شيء مطلقاً للجناب الخديوي. وان يناط بها أيضاً أمر المصالح المختصة بالتعليم الديني وغيره. والمحاكم الشرعية والأهلية وتوزيع الرتب والنياشين دون أن يسمح لسموه بأي تدخل فيها مطلقاً (٤٨)».

يتضح أن موقف الامام محمد عبده، يعكس أكثر التوجهات التوفيقية في هذا التيار القائم على التأويل، وبالتالي محاولة التوفيق بين التراث والحداثة، وقد بدا واضحاً اهتمامه وشغفه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالحضارة الأوروبية، وعزمه على ايجاد دستور لمصر يقوم على الحداثة وفق الدساتير الأوروبية التي تعتمد فصل السلطات، وعلى الحكومة النيابية، وإن مجرد التسميات بمصطلحات اسلامية لا تلغي عصرية الدستور، ولا تضفي كلمة "مجلس شورى" على "مجلس الأمة" أو "البرلمان" الالتزام الضيق بالمفهوم السلفي، فما دام لا يتعارض مع المبادىء الاسلامية، ويحقق المصلحة العامة، فإن تأويل الشورى بنائيا ووظيفيا بما يتفق مع المفهوم البرلماني والديمقراطي الغربي يصبح من الوسائل والغايات التي تخدم المصلحة العامة.

خلاصة القول، ان بحث التيارات الفكرية العربية الاسلامية، كأطر مرجعية لاتجاهات ومواقف الجماعات الاسلامية الحديثة العربية منها عامة، والاردنية خاصة، تقوم اساساً على أن هذا التراث الفكري يمثل المرجعية المشتركة للفكر والايدلوجيات التي قامت في البلدان العربية. فلم يختص اي قطر عربي بنوع أو نمط فكري خاص به، بل قامت الحركات والجماعات على المستوى العربي، واحيانا في حالة الفكر الاسلامي، على المستوى الاسلامي.

لقد كانت الحركات السياسية والفكرية في الاردن جزءا وامتدادا لما يقوم ويشيع في البلدان العربية، تتأثر به وتؤثر فيه.

ونستطيع القول ان ما بحث من اتجاهات فكرية وخاصة تلك التي برزت في الفكر النهضوي، قد وجدت طريقها الى الساحة الاردنية.

أما بالنسبة للجماعات الاسلامية في الاردن، فقد تأثرت إيجابيا او نفيا بجميع هذه الاتجاهات التي تم بحثها. فكان للأتجاه السلفي خاصة، والاتجاه التوفيقي اثارهما الأيجابية في توجهات ومواقف الجماعات الاسلامية في الاردن. اما النموذج الغربي فقد كان أثره من خلال نفيه ورفضه.

لقد أدت التأويلات المختلفة لمبدأ الشورى، الى تباين مواقف الجماعات الاسلامية في الاردن، حول هذا المفهوم ومضامينه، وحول طرق تحقيقه. وهذا ما سيتم بيانه من دراسة إتجاهات ومواقف هذه الجماعات من هذه التأويلات، وعلاقة ذلك بإتجاهاتهم ومواقفهم من التعددية. الذين اعتمدوا الاتجاه الاول اكثر رفضا للتعددية والديمقراطية الحديثة، بينما سنرى ان الذين تأثروا بالتيار التوفيقي يحاولون تأويل الشورى بما يتفق الى حد ما مع مضمون الديمقراطية الحديث، وهؤلاء عادة أميل لقبول التعددية، وإن كانت مواقفهم من هذه متباينة.

ونحن وإن كنا سنركز على الجماعات الاسلامية في الاردن، لا نستطيع فصلها عن نظائرها على المستوى العربي والاسلامي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

الحركات الاسلامية في الأردن

مدخل اجتماعي – تاريخي

اهم الجماعات الاسلامية في الاردن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-١ مدخل اجتماعي - تاريخي: -

لقد كان العالم العربي حتى مطلع القرن العشرين، وبداية الحرب العالمية الأولى خاضعاً في مشرقه وفي مغربه لنوعين من السيطرة: السيطرة العثمانية القديمة، التي انتهت مع انهيار الامبراطورية العثمانية، والسيطرة الاستعمارية الغربية التي امتدت إلى المشرق العربي بعد سيطرة القوات البريطانية والفرنسية على كل المنطقة الممتدة بين البحر المتوسط وبين الخليج العربي كنتيجة للحرب العالمية الأولى.

إن محاولة السيطرة الاستعمارية الغربية على العالم العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، من خلال تفتيته وتجزئته والحاقه كتابع لعواصم النظام الرأسمالي، قد جعل القطاعات الأساسية للبناء الاجتماعي في العالم العربي (البدوية والريفية والحضرية) **«خاضعة لأنواع من الاستغلال والتوجيه الاستعماريين، الأمر الذي أدى إلى سيطرة الاقطاع وتحكم النظام القبلي، وارتفاع نسبة السكان في القطاعين البدوي والريفي وانخفاضها في القطاع الحضري، ثم إلى غلبة الصفة الانقسامية بين المجتمعات العشائرية، ونشوء نوع من العزلة بينها وبين المدن، وإلى عدم وجود تقسيم عمل في الريف بالمعنى الحديث للكلمة، وبقاء الريف يعمل حسب الأساليب البدائية [٣٨]»**.

لقد طبعت الظاهرة الاستعمارية مختلف جوانب الحياة العربية في مطلع القرن العشرين، فقد لعب الاستعمار دوراً تفتيتياً بقطع وسائل الاتصال الاجتماعي في العالم العربي، «**كما عمدت الامبريالية إلى تعزيز الطائفية (وحتى إلى خلقها في بعض الأحيان) وترسيخها في خدمة مصالحها والابقاء على سيطرتها [٣٩]**» وتعزيز الثقافة الطائفية أيضاً.

وعلى الصعيد التعليمي والتربوي فقد عمد الاستعمار منذ بدايات هذا القرن «**إلى الحد من التعليم بشكل لا يسمح لأبناء الطبقات الشعبية بالدخول إلى المدارس [٤٠]**». كما عمد الاستعمار إلى محاربة المراكز الثقافية التاريخية القديمة والحيلولة دون تطويرها، وهدف من خلال المدارس القليلة التي أقامها، - وكانت معظمها مدارس تبشيرية - إلى تكوين جيل جديد مؤمن بالثقافة الاستعمارية، وخلق عقلية ونفسية تؤمن بالتجزئة.

أما واقع الحياة السياسية في هذه المرحلة، فقد خضع لانعكاسات ونتائج الحرب العالمية الأولى التي مزقت المنطقة العربية حسب اتفاقية سايكس-بيكو بين فرنسا وانجلترا، اللتان احتلتا العديد من البلاد العربية، بالإضافة إلى ايطاليا التي احتلت ليبيا منذ عام ١٩١١، كما شهدت هذه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المرحلة بعد عام ١٩٢٦ محاولات ألمانيا للدخول للمنطقة العربية بحثاً عن أسواق لمنتجاتها، وبعبارة أخرى كان العالم العربي هدفاً للأطماع الاستعمارية.

أمام هذا الواقع كان من الطبيعي أن تنشأ حركات وأحزاب مختلفة، كان همها الأكبر طرد الإستعمار، وقد عبرت هذه الحركات والأحزاب عن نفسها من خلال الهبّات الجماهيرية والأضرابات والتمرد المسلح، خاصة في المناطق الريفية، «**وقد تميزت هذه المرحلة العفوية التي كانت تفتقد إلى التنظيم والتخطيط... بظهور سلسلة متلاحقة من الثورات الوطنية (ثورة ١٩١٩ في مصر، ١٩٢٠ في العراق، في الجزائر (حركة الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الجزائري)، ١٩٢٤ في السودان، ١٩٢٥ في سوريا، ١٩٣٤ في تونس، ثم ١٩٣٦ في فلسطين [٣٨]**».

ويمكننا القول أن معظم الأحزاب والحركات التي نشأت في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، قد كانت امتداداً إما للمراكز الثقافية التاريخية القديمة (كبعض الأحزاب الدينية)، وإما «امتداداً للتأثيرات الفكرية التي خضع لها المثقفون الذين تلقوا علومهم في البلاد الغربية، فبعضهم كان يتمثل صيغة الديمقراطية البرجوازية، وبعضهم خضع لتأثير الفاشية، وبعضهم تأثر بالفكر الاشتراكي الديمقراطي، وبعضهم تبنى الفكر الماركسي [٣٨]»، وطرف ثالث، أخذ موقفا توفيقيا حاول المزاوجة بين فكر المراكز الثقافية التاريخية القديمة والفكر الأوروبي الحديث.

لقد تميزت هذه الأحزاب والحركات في غالبها خلال هذه المرحلة - بغض النظر عن تكوينها الفكري وتباين مصالحها - بمكافحة الاستعمار، والمطالبة بالاستقلال السياسي، كما أنها اتسمت بفقر تراثها الحزبي، واعتمادها على النخبة المثقفة، وعلى واجهات عشائرية.

«**بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، في الأول من أيلول عام ١٩٣٩، كانت البلاد العربية ميداناً لهذه الحرب أيضاً، فكانت بريطانيا تحتل جزءاً منه (فلسطين وشرق الأردن والكويت والبحرين وأقطار الخليج العربي والسودان وعدن وجزءاً من الصومال، وكانت تسيطر على نظام الحكم في كل من العراق ومصر والسعودية). وما تبقى من أجزاء العالم العربي الأخرى فقد كانت واقعة تحت الاحتلال الفرنسي (سوريا ولبنان، الجزائر، تونس، المغرب، وجزء من الصومال)، كما كانت ايطاليا تحتل ليبيا، وفي عام ١٩٤٣ أنزلت الولايات المتحدة الأمريكية جيوشها في المغرب وأنشأت قواعد جوية وبحرية في ليبيا والسعودية بالإضافة إلى المغرب [٣٨]**».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

«لقد كان للحرب العالمية الثانية التي انتهت عام ١٩٤٥ انعكاساتها على العالم العربي الذي شهد أحداثاً متسارعة، ومفاجآت عديدة، وتطورات هامة، فقد تأثر التركيب السكاني من خلال النمو المطرد للمدن 'على حساب القرية والبادية [٣٩]».

كما فرضت ظروف الحرب أن تتحول العديد من موارد العالم العربي إلى خدمة المجهود الحربي، خاصة البترول - الذي اكتشف قبل الحرب العالمية الثانية - والسلع الغذائية، وبالتالي ضرورة توفر أيدي عاملة في خدمة المجهود الحربي، كما نشطت بعض القطاعات التجارية.

أما على الصعيد التربوي والتعليمي فإن سنوات الحرب قد أدت إلى الانخفاض الكمي في عدد الطلبة خلال سنوات الحرب، وعلى الصعيد الكمي لعدد الجامعات **«لم يزد خلال فترة الحرب سوى جامعة واحدة، (هي جامعة الاسكندرية ١٩٤٢) اضافة إلى الجامعات التسع التي كانت قبل الحرب، وهي جامعة الزيتونة في تونس ٧٣٢م، وجامعة القرويين في فاس - المغرب- ٨٥٩م، وجامعة الأزهر في مصر - ٩٧٠م، والجامعة الأمريكية في بيروت - ١٨٦٦م، وجامعة الجزائر - ١٨٧٩، وجامعة القديس يوسف في بيروت - ١٨٨١م، والجامعة المصرية - ١٩٠٨م، والجامعة الأمريكية في القاهرة - ١٩١٩م، والجامعة السورية - ١٩٢٤م [٣٨]».**

لقد كان لبعض البلدان العربية، بما تهيأ لها من ظروف إتصال بالآخرين، وظروف محلية، السبق في التوسع التعليمي في مختلف درجات السلم التعليمي ومستوياته، مع زيادة درجة التحضر، وتنوع القطاعات الاقتصادية، مما أدى الى نمو الطبقة الوسطى، وقد كان لأعضاء هذه الطبقة دورا هاما على المستوى الفكري والتعليمي في مختلف البلدان العربية، فلعبت مصر واجزاء من بلاد الشام، دورا رياديا في توجيه الفكر النهضوي عربيا، ومراكز حضارية مؤثرة في بقية الامصار العربية.

كما ادت وسائل الاتصال بالآخرين وخصوصاً بأوروبا إلى قيام تيارات فكرية متعددة.

فعلى الصعيد الفكري نشطت التيارات المتأثرة بالفاشية خلال سنوات الحرب، إلا أن الانتصار على الفاشية من قبل دول التحالف، أضعف هذا التيار فيما بعد، لتنشط التيارات الفكرية والسياسية الأخرى، كالأفكطار الرأسمالية والاشتراكية والقومية وكرد فعل الدينية، وقد رافق ذلك زيادة في الوعي الجماهيري العام، جزاء التطور المتسارع للأحداث، ونشوء عالم جديد بعد الحرب العالمية الثانية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في هذه المرحلة اتسمت الحركات والأحزاب السياسية بمعاداة الاستعمار، وزاد نزوعها نحو الاستقلال، ومحاولات حل التناقضات التي عطلت طريق النهوض والتقدم، وفق منظور كل حزب أو حركة، ولكن هذه المحاولات اصطدمت بعقبة جديدة، أضيفت إلى العقبات السابقة (التجزئة، التخلف، الاستعمار، الاستغلال)، وهي ظهور الكيان الصهيوني على أرض فلسطين عام ١٩٤٨، كعامل تهديد مباشر لحياة الأمة ومستقبل أجيالها، وما يمثله هذا الكيان بتحالفه مع القوى الاستعمارية من تحد تاريخي ومصيري للعرب جميعاً، وعليه أصبحت فلسطين واحتلالها القضية المركزية في الصراع، بالاضافة إلى الصراع مع الاستعمار، سواء بشكله القديم أو الحديث، وبالتالي فإن حل هذه التناقضات تصدّر اهتمامات وأولويات القوى السياسية والفكرية المختلفة، بالإضافة إلى حل التناقضات الأخرى. وقد كشفت حرب عام ١٩٤٨ بين الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية، مدى خطورة هذا الكيان الاستيطاني على المشروع النهضوي العربي أو الاسلامي، ومدى عدوانيته وأطماعه في المنطقة، والتي تتلاقى مع الاطماع الاستعمارية.

بعد عام ١٩٤٨، حدثت تغيرات واسعة في العالم العربي، وكانت المسألة الفلسطينية، بحكم موقعها في الصراع، عاملاً في اسقاط بعض الأنظمة السياسية، وظهور بعض الأنظمة العسكرية، التي أخذت دور الجماهير، ومهمة التصدي لبناء الدولة الحديثة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما نالت بعض البلدان العربية استقلالها من الاستعمار.

فشهدت مرحلة الخمسينات والستينات، ميلاد العديد من الجماعات والأحزاب السياسية المختلفة في العالم العربي، كحزب البعث، وحركة القوميين العرب، وحزب التحرير الاسلامي، بالاضافة إلى أحزاب أخرى كانت قائمة ، كالأحزاب الشيوعية، وجماعة الأخوان المسلمين، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وغيرها من الأحزاب المحلية.

ويلاحظ في هذه المرحلة تنامي دور الأحزاب والحركات القومية، وإلى حد ما الاشتراكية، وذلك بسبب طبيعة الصراع (الحرب الباردة) بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، ودعم الأخير لحركات التحرر الوطنية والقومية في مواجهته للاستعمار، وقد احتلت المسألة الفلسطينية، والصراع مع العدو الصهيوني، والوحدة، والحرية، والاشتراكية، مكاناً بارزاً في برامج وإعلام الحركات والأحزاب السياسية المختلفة في تلك الآونة.

بعد عقد ونيف من الزمن شن هذا الكيان حرباً أخرى عام ١٩٦٧، احتل فيها مزيداً من الأراضي الفلسطينية والعربية.. وشرّد الآلاف من السكان عن ديارهم، مما يعكس عمق التناقض والمأساة التي يعيشها العالم العربي، ومدى التردي في الواقع العربي رغم ظهور الدول المستقلة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد اتسمت هذه المرحلة على الصعيد الفكري والسياسي- ورغم زيادة الوعي النسبي- بتفاوت الوعي بين الأحزاب والحركات السياسية المختلفة، كما اتسمت أيضاً بالبلبلة الفكرية وعدم فهم طبيعة الذات الحضارية والهوية، هل هي دينية اسلامية أم قومية أم وطنية أم كل ذلك؟؟ كما اتسمت بالتفاوت من حيث طبيعة العلاقة مع الجماهير، ومن حيث طبيعة العلاقة مع الأنظمة التي نالت استقلالها. كما امتد التناقض إلى طبيعة العلاقة مع البلدان العربية نفسها، وفي خضم هذا التفاوت في الوعي، كان الصراع الحزبي، والتباين في التحالفات، وكذلك التباين في الأولويات والمقاصد والغايات، مما زاد في تعثر المشروع النهضوي، اضافة إلى العوامل الخارجية التي ذكرناها سابقاً كعوامل معيقة أمام هذا المشروع، وقد جسدت هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ التجلي المنطقي لواقع التردي والصراع والبلبلة الفكرية، رغم وجود ارهاصات أولية للوعي تمثلت في مقاومة الاستعمار، ومحاولات الاطاحة ببعض الأنظمة الحكومية والانماط الديكتاتورية، ومحاولات التأميم، وتصفية بقايا الوجود الاستعماري، لتعزيز الاستقلال الوطني والقومي.

بعد حرب عام ١٩٦٧ ظهرت حركة الثورة الفلسطينية كرد للهزيمة، وقد طرحت الكفاح المسلح والثورة الشعبية المنظمة، وقد استقطبت حولها الجماهير الشعبية في مختلف أنحاء العالم العربي، حينما «**طرحت نفسها كبديل للنظام العربي الواحد المنهزم، وكثورة شعبية مسلحة عوضاً عن الجيوش النظامية مما أزعج الأنظمة (ربما دون استثناء)، إن المقاومة شكلت في وعي العربي نواة للثورة العربية المرتقبة** [٣٩]»، وعليه تعرضت هذه الثورة منذ انطلاقتها لمحاولات الحصار والاحتواء والضغوط.

لا شك أن هناك مستوى جديد من الوعي الجماهيري قد اتضح، وعليه باتت المرحلة أكثر خطورة، وباتت القوى الاستعمارية والصهيونية أكثر خطورة وتآمراً على الثورة الفلسطينية وحلفائها، ويمكن القول أنه بعد حرب تشرين أول ١٩٧٣ أخذ مسار الثورة الفلسطينية وزخمها يميل إلى التراجع بشكل واضح، بفعل عوامل داخلية وخارجية، وتراجع المد القومي لصالح القطرية، بالرغم من مناداة معظم الأحزاب والحركات بالوحدة العربية بشكل أو بآخر، ولم يرسّخ الاستقلال الوحدة بل ثبّت «**التجزئة والهويات المحلية واستقرار الدولة بدل أن يسير باتجاه الوحدة، وتبين أن الاستعمار لا يزال مسيطراً...** [٤٠]»، وإن محاولة الخروج من التخلف، عبر التنمية، لم تعط ثمارها، فرغم تحقيق نمو سريع في متوسط الدخل الفردي في بلدان النفط، لم يحصل تبدل جوهري وعميق في البنى الاجتماعية، وتفاقمت في هذه المرحلة التبعية الاقتصادية لاقتصاد العالم الصناعي، وبقيت المشاركة الشعبية مغيّبة عن بلورة القرار السياسي والاقتصادي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما بلدان التوجه الاشتراكي العربية، رغم وضعها للخطط الطموحة الهادفة إلى مضاعفة الدخل القومي، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، فقد فشلت بدورها في تحقيق أو انجاز هذه الخطط الطموحة، فلم تنجز الوحدة، ولم تحل مشكلة فلسطين، ولم تمنح الحريات العامة للشعب أو الأحزاب، ولم تتحرر البلدان العربية من النفوذ الامبريالي، بل تعرضت للهزيمة أمام الكيان الصهيوني، خاصة في حرب حزيران ١٩٦٧.

وعلى صعيد الأحزاب والحركات التي تتصف بالعلمانية، قومية كانت أو اشتراكية، فقد أخفقت هي أيضاً في تحقيق أهدافها، بل وتعرضت إلى انقسامات وخلافات، أفقدتها القدرة والامكانية والمصداقية في تحقيق الأهداف العريضة.

في ظل هذا الوضع اليائس، تهيأت الظروف المناسبة، لصعود الفكر الديني وحركاته وأحزابه السياسية، التي لم تك قد جربت من قبل، وأصبحت البديل الممكن الذي يحمل الحل، وامكانية النهوض والتقدم.

وعلى صعيد آخر فقد شهدت هذه المرحلة أيضاً ظهور التطرف الديني الاسرائيلي بوضوح بعد عام ٦٧، والتحدي السافر للاسلام والعرب من خلال تدنيس المقدسات الاسلامية وغيرها من ممارسات استفزازية، وقد ولد هذا ردة فعل لدى المسلمين والعرب. كما أن ظهور الحركات الأصولية الدينية المسيحية في الغرب، خاصة لدى الكنيسة البروتستانتية قد استدعى ظاهرة الأصولية الاسلامية، وكذلك الغزو الحضاري الثقافي الغربي قد ولد أيضاً ردود فعل مختلفة لدى العرب والمسلمين فكان للفكر الديني الاسلامي منظوره الخاص بالرد على هذا التحدي، كما أن ظهور دعوات بين العلمانيين العرب تؤكد أن سبب تخلفنا وهزائمنا هو تمسكنا بالاسلام كدعوة جلال صادق العظم وغيره من العلمانيين العرب قد ولد أيضاً ردود فعل عكسية لدى المسلمين تقول إن ابتعادنا عن الاسلام هو سبب تخلفنا. كذلك فإن استمرار معركة البحث عن الهوية في العالم العربي فتحت الباب أمام الفكر الديني لتحديد هويتنا على أنها الهوية الاسلامية.

ولهذا طغى على السطح مجدداً محاولات اعادة النظر في مسألة الدولة والمجتمع وامكانيات النهوض والتقدم، حيث حفلت هذه المرحلة بتغيرات اجتماعية كمية وكيفية، «وصاحب هذه التغيرات اشتداد مركزية السلطة، واقترن ذلك باخطار تعرضت لها الدول وأنظمتها، فعمدت أنظمة الحكم إلى حماية نفسها، وتوسعت في تضييق الحريات، واشتد الصراع على السلطة أحياناً، فحصلت تعديات على حقوق الانسان، كما اشتد الخوف من بروز قوى جديدة تهدد من في السلطة أحياناً أخرى (٤٠)».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أزاء محاولات التضييق وممارسة القمع السلطوي، برزت بالمقابل الدعوات الى حماية حقوق الانسان، وتم توجيه النقد لهذه المضايقات، وأحياناً العنف ضدها، وبدأ التفاعل حاداً بين دعاة الديمقراطية وبين أنظمة الحكم المختلفة، عكس في المحصلة النهائية أزمة تجربة المرحلة السابقة، التي صودرت فيها حرية الانسان باسم العمل من أجل التحرير، وصودرت فيها حقوقه باسم بناء الدولة "الاشتراكية" أو "التقدمية" أو "الحديثة".

لقد أدت هذه التطورات، وما رافقها من أحداث إلى أزمة كامنة أو متفجرة أحياناً، أدت إلى طرح مسألة الديمقراطية أو الشورى بقوة، ورفض وضعها جانباً كقضية ثانوية، وأصبح هناك رأي عام يعتقد جازماً أن الحرية والاشتراكية وبناء الدولة الحديثة، والتقدم لن يتحقق إلا من خلال سيادة الديمقراطية أو الشورى، «**وأصبح واضحاً أنه لا أمن ولا تقدم في الوطن العربي إلا بمشاركة المواطنين جميعاً من خلال ممارستهم الديمقراطية (٢٥)**».

فإذا كانت عملية التراكم والتغير والتطور التي حدثت على مجمل البنية الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - السياسية في العالم العربي، من خلال انحسار نفوذ الاقطاع في غالبية البلاد العربية، وصعود الطبقات والشرائح الوسطى، ونمو الطبقة العاملة والحركة الطلابية وبالتالي نمو وبلورة العمل الحزبي بما ينسجم والتغيرات الناجمة، واكتساب وعي جديد، فإنه مما لا شك فيه أن للأحداث الخارجية دورها أيضاً في هذا التغير، حيث هناك محطات في الساحة الأقليمية والدولية كان لها تأثيرها الواضح على تراكم الوعي والتغير السياسي والثقافي والاجتماعي، منها حدوث الثورة الايرانية عام ١٩٧٨، واتفاقية كامب-ديفيد بين النظام المصري والعدو الصهيوني عام ١٩٧٩، كمؤشر لتغير طبيعة الصراع المصيري، واختزاله من صراع وجود إلى صراع حدود، ثم حرب الخليج عام ١٩٩٠ وما مثلته من عدوان على العراق يعكس الرغبة الاستعمارية في ابقاء حالة التخلف والتبعية للعالم الغربي، وكذلك انهيار المعسكر الاشتراكي، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل عالم جديد يقوم على سيادتها في العالم وتشكيل نظام اقليمي شرق أوسطي.

أمام هذه التغيرات، فإن العالم العربي، يشهد ارهاصات أولية، في بعض مواقعه، من خلال منح الشعب بعض الفرص في المشاركة، وبناء المجتمع والدولة التعددية، ومن هذه المواقع المملكة الأردنية الهاشمية، التي تشهد تحولاً نحو الديمقراطية والتعددية منذ عام ١٩٨٩، اثر استئناف الحياة البرلمانية، واقرار الميثاق الوطني الذي يمثل عقداً اجتماعياً بين مختلف القوى والفعاليات السياسية، واقرار قانون الأحزاب عام ١٩٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن الحديث عن الأردن أو التجربة الأردنية لا يمكن عزله عن الأقطار العربية الأخرى، خاصة المجاورة منها، حيث أن التجربة القطرية في الأردن، تتأثر وتؤثر سلباً أو ايجاباً بالتجارب القطرية الأخرى، هذا عدا عن أن للأردن خصوصيته منذ قيامه عام ١٩٢١، فالتوجه القومي عكسته تشكيلة الحكومات المتعاقبة منذ التكوين، حيث أن أول حكومة تم تشكيلها في ١١ نيسان ١٩٢١، «**كان من بين أعضائها الثمانية أردني واحد هو السيد علي خلقي باشا، والباقون من العرب برئاسة السيد رشيد طليع من حوران، ثم أعيد تشكيلها وخرج منها علي خلقي، ومن ثم خرج منها رشيد طليع وبقي فيها ستة أعضاء برئاسة مظهر أرسلان، وبعدها جاءت حكومة برئاسة علي رضا الركابي من سبعة أشخاص وبدون أردنيين** (٤٤)».

ويقول د. علي محافظة في تعقيبه على محاضرة د. جمال الشاعر حول "تجربة الديمقراطية في الأردن بأنه «**قد وفد قادة الحركة العربية بعد انهيار المملكة السورية في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠ إلى عمان، وهللوا لقيام الدولة الجديدة التي حملت اسم "الشرق العربي" وحمل جيشها اسم "الجيش العربي" ولا يزال يحمله حتى اليوم.**

وشاركوا في بناء الدولة الفتية، آملين أن تصبح قاعدة للتحرر العربي ونواة لدولة عربية أكبر، وبقيت الآمال عالقة في أذهانهم وفي ذهن مؤسس الدولة حتى موته، ولم يفرق الأمير بين الأردني والفلسطيني والسوري واللبناني، ولم ير بأساً في تولي أي منهم مهمات الحكم في الأردن، ووجد الأمير استجابة في صفوف الشعب الأردني لهذا الاتجاه الوحدوي، وبقي الاتجاه القومي مهيمناً على الفكر السياسي في الأردن (٤٥)».

بقي أن نشير إلى أن المرحلة الاقتصادية – الاجتماعية التي عاشها الأردن منذ عام ١٩٢١، وحتى عام ١٩٤٨، كان فيها المجتمع الأردني مجتمعاً زراعياً رعوياً، حيث كانت العشائرية صاحبة السيادة في القرى والبادية، أما المدن فكانت صغيرة وتعاني من نقص في الخدمات والبنية التحتية، ولم يكن هناك انتشار للتعليم، حيث أن الأردن كان به مدرسة ثانوية واحدة في العشرينات هي مدرسة السلط، وعليه كان المتعلمون – وهم ندرة – من أبناء الأردن، يكملون تعليمهم العالي في الجامعات السورية، أو المصرية، أو اللبنانية، أو العراقية.

رغم تردي الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الأردن، إلا أن الوطنيين لم يقفوا مكتوفي الأيدي إزاء ما يجري من أحداث في الأردن والمنطقة، ورغم انعدام الامكانات المادية، وسيادة العشائرية، وارتفاع نسبة الأمية، فقد وقف أحرار الأردن في تلك الآونة ضد المعاهدة الأردنية – البريطانية الأولى عام ١٩٢٨، نظراً لما احتوت عليه من قيود مجحفة بحق الأردن،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بفرض الرقابة المالية على الامارة من قبل الانجليز، واخضاع القوى العسكرية لضباط منهم، كما عملت بريطانيا في تلك الفترة أيضاً، على اخراج الاستقلاليين - ارضاء لحليفتهم فرنسا - الذين اتخذوا من الأردن قاعدة لنشاطاتهم ضد الاستعمار الفرنسي في سوريا.

وشهدت هذه المرحلة، نشوء العديد من الأحزاب الوطنية، العاملة من أجل تحطيم القيود المفروضة من قبل بريطانيا على الأردن، ومن أجل الاستقلال الوطني، وتحسين الأوضاع الزراعية والاقتصادية، ونشر المعارف بين السكان، ونشر مبادئ الاخاء والمساواة، وقد كان "حزب الشعب الأردني"، أول الأحزاب السياسية في شرقي الأردن، والذي تأسس عام ١٩٢٧، **«وعند اعلان المعاهدة ونشرها رسمياً، دعا جماعة من أعضاء هذا الحزب إلى عقد المؤتمر الوطني العام الذي أقيم في عمان يوم ٢٥ تموز ١٩٢٨، واندمج معظم أعضاء الحزب بعد هذا التاريخ في حركة المعارضة التي تزعمها المؤتمر وهيئته التنفيذية(٤٣)»**.

في عام ١٩٢٩، قام السياسيون العاملون في المؤتمر الوطني، بتشكيل "حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني"، وقد استمر هذا الحزب بضع سنوات، **«وقام بدور كبير في مقاومة الانتخابات، وتحريض الناس على مقاطعة الاقتراع، ومعارضة سلطات الانتداب بقوة وعزم وتصميم، الأمر الذي حدا بها إلى تضييق الخناق على بعض أقطاب الحزب... الذين تعرضوا لكافة وسائل العسف والارهاق والاضطهاد بسبب تمسكهم بمبدئهم الوطني(٤٤)»**.

وظهر أيضاً "الحزب الحر المعتدل" عام ١٩٣٠، وجعل هذا الحزب غايته السعي لتعديل الاتفاقية المبرمة مع بريطانيا، تحقيقاً للسيادة القومية وفقاً لرغائب الأمة، وايصال البلاد إلى حقوقها في التشريع، والعمل بحرية تامة، والسعي لضمان الحرية الشخصية بأنواعها، ولم يعمر هذا الحزب طويلاً.

وفي عام ١٩٣٣ ظهر أيضاً "حزب التضامن الأردني"، **«وقد جعل هذا الحزب من أهدافه الدفاع عن كيان وأبناء شرقي الأردن، وايصالهم حقوقهم، وايجاد الألفة الفعلية والتضامن الحقيقي بين أبناء شرقي الأردن، ونشر الثقافة الحديثة(٤٥)»**.

بعد اجتماع المؤتمر الوطني الخامس عام ١٩٣٣، تمخض هذا المؤتمر عن تأليف حزب باسم (حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني العام)، وغايته السعي لتحقيق أماني البلاد القومية، وتنفيذ مقررات المؤتمر التي منها:-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- استنكار الصهيونية، ومقاومتها، والعمل على صيانة تراث الأجداد.
- السعي لاصلاح الوضع الحكومي الحاضر، وتأليف حكومة وطنية ذات مسؤولية مشتركة.
- اعفاء القرى الممحلة من ضرائب هذا العام بنسبة ما أصابها من المحل.
- السعي لتعديل المعاهدة البريطانية الأردنية.
- تعميم التحصيل الابتدائي وارسال بعثات علمية لتلقي العلوم الزراعية.

وغيرها من القرارات(٤٢).

كما ظهر حزب الاخاء الأردني عام ١٩٣٧، «**وجاء في البيان السياسي الذي نشره هذا الحزب بتاريخ ١٩٣٧/٩/٢٨، أن هذا الحزب يمثل طبقات الشعب كافة، وغايته خدمة شرقي الأردن، وتحقيق الاستقلال التام، وتوحيد المساعي القومية مع البلاد العربية الأخرى في سبيل الوحدة العربية، وللوصول إلى تلك الغاية لا بد من ايجاد الصلات الطيبة بين الشعوب العربية، وتقوية ما بينها من الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية..** (٤٣)».

وهناك أحزاب أخرى شكلتها حركة المعارضة عام ١٩٤٦ مثل "جماعة الشباب الأحرار" و "الحزب العربي الأردني"، «**ولكن مجلس الوزراء قرر عدم الموافقة على اجابة هذا الطلب** (٤٤)»، في حين "**رخصت الحكومة بتاريخ ٧ آيار ١٩٤٧ لحزبين سياسيين في المملكة ومركزهما عمان، وكانت غاية الملك عبد الله بالسماح لهذين الحزبين، أن يرى في بلاده تجربة جديدة للعمل الحزبي المنظم أسوة بالبلاد الديمقراطية الراقية(٤٥)**».

وهذان الحزبان هما: حزب النهضة العربية، وحزب الشعب الأردني.

يمكن القول، حين النظر إلى الحركة الوطنية في شرق الأردن، أنها اعتمدت على زعماء النواحي وشيوخ العشائر، وأن تلك الأحزاب الوطنية لم تكن تعيش طويلاً.. «**ومن ميزات الحركة الحزبية في شرقي الأردن حتى عام ١٩٤٨ – أنها كانت تقوم على أسس وطنية عامة تتعلق في صميمها بمصلحة البلاد، وبما يؤدي إلى خيرها ورقيها وتحريرها، ولم يكن العمل الحزبي – بين موال ومعارض – يهدف إلا إلى تحسين الأوضاع القائمة بالطرق المشروعة والمطالبة العلنية الواضحة، شريطة أن يبقى كيان البلاد الراهن راسخاً موطد الأركان، والحقيقة أن شرقي الأردن لم تعرف نوع الأحزاب العقائدية إلا بعد وحدتها مع الضفة الغربية(٤٦)**».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعد عام ١٩٤٨ واثر الاحتلال اليهودي لأجزاء من فلسطين، وتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين عن ديارهم، ومنهم من هاجر إلى شرق الأردن، ومنهم من بقي في الضفة الغربية التي تمت وحدتها مع الأردن في ٢٠ نيسان/ابريل عام ١٩٥٠، هذه الوحدة التي أعقبتها انتخابات نيابية عامة، حيث نصت قوانين الانتخاب على توزيع الدوائر الانتخابية في محافظات الضفتين مناصفة «**قد ساهمت في تحقيق اندماج سريع بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وتنشيط قوي للحياة السياسية في البلاد، وخلال سنوات معدودة تشكلت الأحزاب السياسية في الخفاء والعلن، كان بعضها فروعاً لأحزاب سياسية في خارج البلاد مثل حزب البعث العربي والحزب الشيوعي وجماعة الأخوان المسلمين، وكان بعضها الآخر قد نشأ على أرض الأردن مثل حركة القوميين العرب وحزب التحرير الاسلامي والحزب الوطني الاشتراكي** (٤٢)».

مما لا شك فيه أن المهاجرين الفلسطينيين، والوحدة الاندماجية مع الضفة الغربية من فلسطين، قد أثرت على التركيبة السكانية في الأردن، وكذلك على مستوى المعيشة، والعمران، وتعقد الحياة نسبياً، احدثت تغييراً في المفاهيم والقيم الاجتماعية نتيجة لتزايد اعتماد المجتمع الأردني على الوظائف في الأردن وخارجه، وعلى الادارة والتحول نحو الحرف والصناعات الخفيفة، وضعف الاعتماد على الزراعة، مما يعني ان هناك ارتفاعاً في نسبة القطاع الحضري على حساب الريف والبادية، حيث واكب عملية الهجرة القسرية للفلسطينيين من ديارهم، وتمركزهم في المدن، هجرة داخلية من البادية والريف إلى المدينة أيضاً، للعمل في قطاع البناء والخدمات ومؤسسات الدولة، والقطاع الحرفي والصناعي والتجاري، مما استدعى التفاعل والتعامل مع ظواهر جديدة لا وجود لها في الريف أو البادية، هذا التفاعل تطلب من المهاجرين التكيف مع الواقع الجديد، وبالتالي اكتساب قيم ومفاهيم جديدة أصبح بحاجة إليها نظراً لتعقد حياة المدينة عنها في الريف.

ومن جهة أخرى فإن مجتمع المدينة أيضاً قد تأثر بحركة الهجرة هذه، بشكل نمو وتطور متسارع، ليس على صعيد السكان فحسب، بل على الصعيد العمراني وعلى الصعيد التعليمي، والاقتصادي والاجتماعي. حيث «**شهد الأردن خلال ربع القرن الماضي نهضة تعليمية جعلته يحتل قصب السبق في هذا المضمار بين الشعوب العربية قاطبة، وأصبح اليوم نحو ٤٠ بالمائة من سكانه على مقاعد الدراسة، ورافق هذه النهضة وعي سياسي وأحساس مرهف بالقضايا العامة المحلية منها والعربية، كما صاحبها تغيرات اقتصادية وتطورات اجتماعية أصبحت اليوم واضحة المعالم** (٤٣)».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن الوعي السياسي الأردني لا يمكن فصله عن الوعي السياسي في العالم العربي، حيث إن الحركة الوطنية الأردنية ذات المحتوى القومي بحكم تركيبتها الاجتماعية، وبحكم طبيعة النظام القومية، قد جعلت الحياة السياسية في الأردن تتأثر بما يدور حولها من أحداث، فكانت المسألة الفلسطينية تحتل مركز الصدارة في العمل السياسي الأردني، كما كانت مسألة الوحدة العربية تحتل مكاناً مرموقاً في سلم الأولويات، ولما كانت الحركة الوطنية في الأردن متأثرة إلى حد بعيد بحركات خارج الأردن، باعتبارها جزءاً أو امتداداً لهذه الحركات، فإنها كانت تعاني من عدم الاستقلالية، ومن عدم امتلاكها قراراً مستقلاً، لذا فإنها كانت منفعلة بما يجري على الساحة العربية من ثورات أو مشاريع وحدوية، وكان الطابع القومي هو الغالب على حركتها وتوجهها، فنراها تمد يد العون إلى الحركات الوطنية في فلسطين وسورية ولبنان والعراق منذ العقود الأولى لهذا القرن، ثم إلى الجزائر وغيرها من البلدان العربية.

وعلى الصعيد الرسمي كانت العلاقات الأردنية العربية «عرضة للتوتر والتأزم اللذين يصلان إلى شفا اعلان الحرب، والانفراج والتعاون اللذين يسفران عن قيام القيادة العسكرية المشتركة والجبهات السياسية والعسكرية الموحدة...

(و) كان كل توتر في العلاقات الأردنية - العربية يتبعه أو يسبقه توتر داخلي وتحرك أو تحريك للقوى السياسية المعارضة في داخل الأردن، وقلاقل واضطرابات، وكان كل انفراج في العلاقات الأردنية - العربية يتبعه رفع للقمع السياسي وافراج عن المعتقلين وعودة الحياة السياسية إلى مجراها الطبيعي من خلال تطبيق أحكام الدستور، فكلما اشتد الخلاف بين الأردن وبعض الأقطار العربية المجاورة ضاق الخناق على الحياة السياسية باللجوء إلى الأحكام العرفية وقوانين الدفاع [٤٤]».

يتضح من ذلك أن هناك ارتباطات بين بعض الحركات في الأردن وبعض الأنظمة العربية، أو مع بعض الحركات والجماعات السياسية خارج الأردن، فالأحزاب ذات الصبغة القومية تأثرت خاصة في الخمسينات والستينات بثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ في مصر، ومن ثم بالناصرية، كما تأثرت بتجارب الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨-١٩٦١، ثم تجربة الوحدة بين مصر وسوريا والعراق، وقد استجابت الأردن لقوة المد القومي، فعملت على تعريب الجيش وطرد "كلوب باشا" الانجليزي، كما عملت الحكومة على انهاء المعاهدة البريطانية - الأردنية عام ١٩٥٧، ومحاولة اشاعة الديمقراطية السياسية في البلاد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حيث جرت انتخابات نيابية حرة عام ١٩٥٦ شاركت فيها مختلف القوى والفعاليات السياسية، ولكن لم تستمر هذه الفترة أكثر من سنة، حيث صدر قرار بحل جميع الأحزاب.

أما الأحزاب والجماعات السياسية الدينية، فقد أبدت معارضتها لسياسة عبد الناصر "والناصرية"، وكثيراً ما هاجمت الفكر القومي في تلك الفترة، ولكنها أيدت مسألة تعريب الجيش، وانهاء المعاهدة البريطانية الأردنية.

إثر قرار حظر الأحزاب عام ١٩٥٧، «**وبعد انهيار حكومة سليمان النابلسي، تفتت المعارضة السياسية في الأردن، وانتقل النشاط إلى صفوف الجيش في محاولات متكررة للسيطرة عليه أو للانقلاب على الحكم. وامتلأت المعتقلات بالسجناء العسكريين والمدنيين، وهرب عدد كبير من كل الفئات إلى دمشق والقاهرة، وبقيت كل فئة سياسية تنشط وحدها بالتعاون مع الفئات المماثلة لها خارج حدود البلاد** (٤٨)».

إثر حرب حزيران ١٩٦٧، ظهرت على الساحة فصائل الكفاح المسلح، رغم اعلان حالة الأحكام العرفية في البلاد نتيجة الحرب، كما أطلت الأحزاب الموجودة رغم قرار الحظر السابق بوجه جديد، فمثلاً أفرزت حركة القوميين العرب "الجبهة الشعبية" بزعامة جورج حبش، ومن ثم "الجبهة الديمقراطية" أثر انقسام في الجبهة الشعبية بزعامة نايف حواتمة.

وأفرز البعثيون الذين تعرضوا في السنوات السابقة لخلافات داخلية أثر تسلم البعثيين الحكم في سوريا والعراق، منظمة «**الصاعقة**» التي تعاونت مع الحكم السوري وحزب البعث الحاكم هناك، كما تشكلت «**الجبهة العربية لتحرير فلسطين**» المدعومة من الحكم وحزب البعث في العراق.

وأفرز الشيوعيون منظمة «**الأنصار**»، وأفرز الحزب السوري القومي الاجتماعي «**جبهة الفداء القومي**»، وشهدت المرحلة محاولة قيام «**التجمع الوطني**» بمبادرة سليمان النابلسي وبعض الساسة الآخرين الذين تربطهم علاقات حميمة مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، كما كان هناك منظمة «**فتح**»، ومنظمات أخرى صغيرة.

أثر أحداث أيلول الدامية عام ١٩٧٠، وخروج فصائل المقاومة من الأردن، وأثر قرار مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، والذي نص على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين. طغت للسطح الثنائية الفلسطينية – الأردنية، كما «**برزت الجوانب الأخرى من التعددية في المجتمع الأردني، كالعشائرية، والعرقية، والطائفية** (٤٩)».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبدأت تتكون معالم التعددية تدريجياً، خاصة التعددية السياسية، ومنذ عام ١٩٨٩ وحتى الآن، وأثر قرار فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية، وضرورة عودة الحياة البرلمانية للاردن، وفتح باب العمل السياسي العلني للعديد من الجماعات والاحزاب التي تعمل بصورة سرية او شبه علنية، ولها إرتباطاتها مع بعض الدول العربية، او مع تنظيمات اخرى تشكل امتدادا لها خارج حدود الاردن، وإنطلاقا من عودة ترتيب البيت الاردني، تم الاعلان عن إستئناف الحياة البرلمانية في الاردن عام ١٩٨٩، ومن ثم تفعيل الدستور، وصياغة الميثاق الوطني، وإقرار قانون الاحزاب عام ١٩٩٢، وتجميد العمل بالاحكام العرفية.

على ضوء هذه التطورات في الاردن، وإعلان التوجه الديمقراطي، وإقرار التعددية السياسية، ظهرت على الساحة الاردنية مجموعة من الاحزاب تراوحت بين احزاب عقائدية قديمة، وأحزاب جديدة وطنية، منها:-

١- التجمع الوطني الاردني.
٢- الوحدة الشعبية (الوحدويون).
٣- العهد.
٤- جبهة العمل الاسلامي.
٥- المستقبل.
٦- التقدمي الديمقراطي الاردني.
٧- الشيوعي الاردني.
٨- البعث العربي الاشتراكي الاردني.
٩- الشعب الديمقراطي الاردني (حشد).
١٠- التقدم والعدالة.
١١- الديمقراطي الاشتراكي الاردني.
١٢- اليقظة.
١٣- الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني.
١٤- الحرية.
١٥- الوحدوي العربي الديمقراطي (وعد).
١٦- الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية "دعاء".
١٧- البعث العربي التقدمي.
١٨- الجماهير العربي الاردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩- الوطن.

٢٠- العربي الديمقراطي الأردني.

٢١- جبهة العمل القومي.

٢٢- الجبهة الاردنية العربية الدستورية.

يتضح مما سبق ان المجتمع الاردني مجتمع تعددي، حيث يحتوي في تركيبته على ثنائية فلسطينية - اردنية، وعلى تعددية عشائرية، وتعددية طائفية، وتعددية عرقية.

كما تنوعت التيارات السياسية فيه بين سلفية وليبرالية وتوفيقية، وتنوعت بالتالي التشخيصات وطرق العلاج في بناء الدولة والمجتمع.

رغم هذا التنوع والتعدد، ومحاولات التوجه الديمقراطي المحدود في اكثر من محطة في تاريخ الاردن السياسي، إلا ان مفهوم الديمقراطية الغربية، ومفهوم التعددية السياسية لم يحظ بالإقرار الرسمي او الشعبي، فعلى صعيد الحكومة خضعت مسألة الديمقراطية السياسية بمدى إستقرار او تأزم العلاقة الاردنية - العربية، وبمدى إستقرار او توتر الوضع الداخلي، الذي كثيرا ما يتأثر بالسياسات العربية العامة، نظرا لارتباط العديد من القوى والاحزاب، وحتى الشخصيات، إما بأحزاب مماثلة خارج الاردن، وإما بدول عربية اخرى، وعليه فإن تناقضات الدول العربية، وتباين مواقف الاحزاب المختلفة، قد إنعكس بصورة سلبية على الساحة الاردنية .. فكانت التناقضات ايضا بين الاحزاب نفسها في الاردن، وبين بعض الاحزاب والحكومة، كما كان هناك إنسجامات وائتلافات مؤقتة بين بعض الاحزاب، وبين بعض الاحزاب والحكومة ايضا.. كما فهمت معظم الاحزاب على ان الديمقراطية "**ممارسة للحكم**" بمعزل عن فلسفة الديمقراطية بوصفها نظاما كليا.

كما يتضح ايضا تأثر الاحزاب الاردنية بالمرحلة التاريخية للمنطقة العربية، ففي فترة الخمسينات والستينات مثلا نشطت الاحزاب ذات الصبغة القومية، نظرا لموجة المد القومي عربيا، التي سادت تلك الفترة، وما واكبها من ثورات تحررية، وتأميمات، وإستقلال عن الاستعمار، ونشطت الاحزاب الشيوعية ايضا، في ظل المناخ العالمي، والحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، حيث انتعشت في تلك الفترة ايضا حركات التحرر الوطني التي حظيت بدعم الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية.

«ونتيجة للصعوبات والانهزامات التي منيت بها الحركات القومية والاشتراكية بما فيها حركة المقاومة الفلسطينية من جهة، وإنتصار الثورة الايرانية في هدم نظام الشاه، هذا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الانتصار الباهر في أواخر السبعينات، قوى التيار الديني السلفي لوهلة في مختلف البلاد العربية. وكما استغلت بعض الانظمة هذا التيار ضد اليسار، رحب به عدد من المفكرين في صفوف الحركات الوطنية بإعتبار ان القومية و الاشتراكية فشلتا في تحريك الجماهير فربما ينتصر الدين حيث اخفقنا [٢٩]».

وهكذا مع بداية الثمانينات، بدأ يتضح تأثير التيار السلفي في النسيج الاجتماعي الاردني، هذا التأثير الذي عكسته بوضوح إنتخابات عام ١٩٨٩ البرلمانية، حيث فازت جماعة الاخوان، المسلمين بواحد وعشرين مقعدا من اصل ثمانين مقعد... كما حاز بعض الاسلاميين المستقلين على عدد من المقاعد البرلمانية، ومع توجه الحكومة نحو إقرار الديمقراطية والتعددية السياسية في الاردن، حازت هذه المسألة على إهتمامات القوى السياسية المختلفة، ومنها الجماعات الاسلامية، وكان لدى هذه الجماعات الاسلامية مواقف متباينة من مسألة الديمقراطية والتعددية السياسية. سنحاول في الفصول القادمة إلقاء الضوء عليها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-٢ اهم الجماعات الاسلامية في الاردن

قام على الساحة الاردنية جماعتان اساسيتان، (هما الاخوان المسلمون وحزب التحرير)، وفي الآونة الاخيرة ظهر تجمعات اخرى لا تـوازي فـي اهميتهـا وإنتشـارها الجماعتين الاوليين وسنتناول فيما بعد اهم هذه الجماعات الاسلامية في الساحة الاردنية:-

٣-٢-١ جماعة الاخوان المسلمين في الاردن

٣-٢-١-١ النشأة والتكوين:-

إن البحث والدراسة في ظروف نشأة وتكوين الاخوان المسلمين في الاردن، يقودنا للتطرق الى جذور هذه الجماعة وتكوينها، على يد مؤسسها الشيخ حسن البنا، عام ١٩٢٨ في مصر، التي غدت «المركز الجديد للدعوى والمسرح الاساسي لتطور التيار الديني العقـائدي السلفي [٤٤]»، خاصة بعد الغاء دولة الخلافة في استانبول حيث «كـان البنـا يـرى الانجليز وقد أذلوا الشعب المصري، ويشاهد العمال وكأنهم عبيد عند ذوي الوجوه الحمر، ويرى الاباحة والفساد والتحلل يستشري فـي العـالم الاسـلامي وبخاصـة مصـر. وذلك بعد تعطيل الخلافة الاسلامية علـى يد مصطفى كمال اتـاتورك سنة ١٩٢٤، ويرى الغربيين جادين في إجتثاث الاسلام من جذوره وإقصائه من الوجود والشهود [٤٥]». لذا فقد كانت دعوة الشيخ حسـن البنـا «فـي فكرها إمتدادا لدعوات اسلامية سابقة، فدعوتـه تشبه الـى حد كبير دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، والدعوة السنوسية، ودعوة السيد رشيد رضا، واغلب هذه الدعوات إمتدادا لمدرسة إبن تيمية المتوفى ٧٢٨هـ - ١٣٢٧م والمستمدة من مدرسة الامام احمد بن حنبل التي وجدت في العراق في القرن الثالث الهجري [٤٦]».

إلا ان حسن البنا تميز في دعوته - حيث استفاد من المشكلات التي واجهتها الدعوات السابقة - بأن جعلها «دعوة تطبيقية نسبيا، ذات منهج ومراحل ومبادىء وبرامج ووسائل، ولـم يكتف بعرض الافكار فقط مثلمـا كـان غيره [٤٦]»، وإنما أوجد جماعة منظمة للدعوة، عقدت مؤتمراتها المتعاقبة، وبلورت نفسها تدريجيا، حيث حددها الامام حسن البنا في المؤتمر الخامس عام ١٩٣٩ بأنها «دعوة سلفية وطريقة سنية وحقيقة صوفية ومنظمة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية ثقافية وشركة إقتصادية وفكرة إجتماعية [٤٧]».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد نذر الامام حسن البنا جهده ونشاطه وحياته للتعريف بالدعوة، فجاب القرى وطاف المدن، «**وقد إستطاعت هذه الحركة خلال عقدين من الزمن ان تتحول فعلا الى حركة جماهيرية ضخمة، الى جانب تأثيرها الفكري على اكثر من صعيد** (٤٤)».

لم تقف الدعوة عند حدود مصر، بل انطلقت لخارجها ايضا، وكانت وجهتها الاولى نحو فلسطين التي تعاني من الاحتلال البريطاني ومن الاحتلال اليهودي. "**وقد ظهر اول دعم رسمي من جانب الجماعة خلال الاضرابات العربية الشاملة عامي ١٩٣٦-١٩٣٧** (٤٦)». ويقول عوني جدوع العبيدي: ان البدء في نشر الدعوة خارج حدود مصر كان حين «**قام المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين بإرسال أول مبعوث لهم الى الاقطار العربية (فلسطين وسوريا ولبنان) وهما الاستاذان عبد الرحمن الساعاتي ومحمد اسعد الحكيم، يرافقهما في رحلتهما تلك الزعيم التونسي "الثعالبي" الذي رافقهما من القاهرة عصر السبت ٤ جمادي ١٩٣٥ وقد وصلا بيت المقدس صباح الاحد ٥ جمادي الاولى، وهناك قابلا سماحة المفتي رئيس المجلس الاسلامي، ورد سماحته الزيارة لهما في المنزل النازلين فيه ...**(٤٥)».

ويقول ريتشارد ميتشل: «**هذا ولم تتح سنوات الحرب العالمية الثانية فرصة كافية للاتصال (بالفلسطينيين) وإن جرت بعض الاتصالات خلال تلك الفترة بأمين الحسيني، ثم استؤنفت العلاقات فور انتهاء الحرب من خلال المبعوثين المرسلين من مصر ليس فقط من اجل نشر الدعوة للحركة بل للحث ايضا على مناهضة الصهيونية، ومن بين المبعوثين كان هناك بعض الخبر اء الفنيين للمساعدة في تاسيس وتدريب الجوالة الفلسطينية** (٤٧)».

كما كانت هناك إتصالات بين الشيخ حسن البنا والحاج عبد اللطيف ابو قورة في مصر، حيث تأثر الاخير بأفكار الجماعة ومبادئها من خلال النشرات والمجلات الناطقة بإسم الجماعة، والتي كانت ترسل الى خارج حدود مصر ايضا، ومن الجدير ذكره ان الحاج عبد اللطيف ابو قورة وهو من مواليد السلط عام ١٩٠٩م، ومن خريجي الكتاتيب التي تعنى بتحفيظ القرآن الكريم، كان ذا إهتمام بالعلوم الدينية، وينحدر من اسرة محافظة ... لذا «**لم يتوان عن الاتصال بالشيخ حسن البنا المؤسس لهذه الجماعة ليبايعه ويعاهده على السير معا في طريق رفع بناء هذه الجماعة عاليا** (٤٥)»، وتأسيس فرع لها في الاردن حال عودته. وفعلا فقد ارسل الشيخ حسن البنا «الشيخين سعيد رمضان "زوج إبنته" وعبد الحكيم عابدين، ليساعدا ابا قورة في هذا الامر الجلل... وكان المسجد الحسيني المحطة الرئيسية التي انطلقا منها بالبيان والتبيين والافصاح عن حقيقة هذه الدعوة الفتية، التي تريد ان تنهض بالامة عن طريق الاسلام، الذي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تسعى لتطبيقه في كل نواحي الحياة (٤٤)». وكانت هذه البدايات التي ادت الى قيام الحركة في الاردن وقد مر قيامها بمراحل حتى وصلت الى ما هي عليه حاليا.

بعد فترة الاعداد، تقدم الحاج عبد اللطيف ابو قورة وإخوانه المسلمون الذين عملوا معه على تأسيس الجماعة في عمان، بطلب الى رئاسة الوزراء، «**يدعون فيه الحكومة الاردنية السماح لهم بممارسة عملهم تحت مظلة جمعية إسلامية تحمل إسم "جمعية الاخوان المسلمين"، جاء في الجزيرة في عددها رقم ١٠٧٤ الصادر سنة ١٩٤٥م، عن امر السماح لهذه الجماعة بممارسة عملها ما يلي: قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة في تاريخ ٩ كانون الثاني السماح للوجيه إسماعيل بك البلبيسي وإخوانه السادة عبد اللطيف ابو قورة، إبراهيم جاموس، راشد دروزة، قاسم الامعري، وغيرهم بتأسيس جمعية في شرق الاردن تدعى "جمعية الاخوان المسلمين (٤٥)»**.

بتاريخ ١٣ رمضان / ١٣٦٤هـ الموافق ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٥م «تم إفتتاح المركز العام لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن. وكان إفتتاح المركز العام قد تم تحت رعاية صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسها (٤٥)». وكان يرأس الجماعة في الأردن الحاج عبد اللطيف ابو قورة حتى عام ١٩٥٣.

«**إمتازت فترة التأسيس هذه (١٩٤٥-١٩٥٣) بدعوة الناس لاستئناف حياة إسلامية على طريق إيجاد المجتمع المسلم الذي تحكمه انظمة الاسلام الشاملة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكان معظم الدعاة القادمين من مصر يحسنون عرض دعوتهم، عبر خطب الجمعة واللقاءات العديدة، مع مجموعات مختارة من وجهاء واعيان الاردن في مختلف المدن، وعبر المحاضرات الاسلامية التي كانت تحضرها جموع المواطنين من موظفين وتجار وطلاب واساتذة، مما اقنعهم بضرورة العمل الجماعي للاسلام ضمن جماعة لها نظامها الاساسي واهدافها ووسائلها النابعة من الشريعة الاسلامية (٤٨)»**.

كما امتازت فترة التأسيس بالحركة والنشاط والاتصال الفردي والجماعي لتجميع اكبر عدد ممكن من الناس الواعين والمتفهمين لضرورة استعادة الخلافة، واستعادة حاكمية الاسلام، واستئناف الحياة الاسلامية، وقد إتسمت هذه المرحلة بالانتشار الافقي للدعوة، والحديث بموضوعات اسلامية كالجهاد او الزكاة او الصوم او الحج او المعاملات «**قليلا ما كان الحديث عن الحكم والحاكمية خلال هذه الفترة تحاشيا للصدام مع السلطات، وامتازت هذه الفترة بالتسامح التنظيمي، حيث كانت الروابط التنظيمية على شكل تجمعات اسلامية مفتوحة،**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واللقاءات مفتوحة، والاحاديث عامة ولكن هادفة، وكانت الضوابط المالية غير ملزمة، فكثيرا ما كانت الاشتراكات على شكل تبرعات شهرية او سنوية او حسب المناسبات، ولم تكن بنسبة محدودة من الدخل، كما كانت اللقاءات غير القيادية طوعية في معظمها، حسب فراغ الاعضاء وسماح اوقاتهم بذلك (٤٨)».

«شاركت جماعة الاخوان المسلمين في الاردن في الجهاد على ارض فلسطين المباركة، وجهزت كتيبة كان لها دور مهم في الجهاد الفلسطيني. وكان قائد كتيبة الاخوان الاخ المجاهد الحاج عبد اللطيف ابو قورة رحمه الله (٤٩)». «كما شاركت كتائب الاخوان في مصر بقيادة الشهيد احمد عبد العزيز ومن سوريا بقيادة المراقب العام هناك المرحوم الاستاذ مصطفى السباعي... ومن العراق بقيادة الاستاذ الصواف ...بالتعاون مع الاخوان في مدن وقرى فلسطين، مما كان له اكبر الاثر في تلاحم الصف الاخواني، ولما لم يسمح للمجاهدين في الاستمرار بعملياتهم، لتدخل الجيوش العربية في القتال، وتقييد المجاهدين بإبعادهم عن خطوط التماس مع العدو، إضطر المجاهدون بعد ان تكشفت ابعاد المؤامرة بين حكام العرب واليهود والمستعمرين الانجليز على تثبيت الكيان اليهودي في الحدود التي اغتصبها من فلسطين حتى عام ١٩٤٨، وبعد إعلان الدولة اليهودية في ١٩٤٨/٥/١٥م، وإعتراف الامم المتحدة بها، إضطر المجاهدون الى العودة الى اوطانهم (٤٩)».

«شارك الاخوان في الاردن في الانتفاضة الشعبية التي اعقبت مهزلة عام ١٩٤٩ بتوعية الناس حول تخاذل حكام العرب في تحرير فلسطين من الغاصبين اليهود، وبدأت الاعتقالات للمجاهدين في الاردن وفلسطين، وجمع الاسلحة من المجاهدين، وصدرت قوانين الاحكام العرفية، وقوانين منع حيازة الاسلحة النارية، وفرضت العقوبات الشديدة على من يحملها او يقتنيها بدون ترخيص رسمي، وكممت افواه الخطباء، وروقبت الصحف رقابة شديدة (٤٨)»، ويذكر ان العدد الثالث من مجلة الكفاح الاسلامي التي كان يصدرها الاخوان المسلمون «لم يصدر بسبب إقدام الحكومة على إغلاق المجلة في ١٩٥٤/٨/٢٦، ولم تعد للصدور إلا في ١٩٥٧/١٢/١١ (٤٩)».

بعد إستقالة الحاج بعد اللطيف ابو قورة، انتخبت جماعة الاخوان المسلمين بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٦ الاستاذ محمد عبد الرحمن خليفة مراقبا عاما لها، وبهذا دخلت جماعة الاخوان المسلمين مرحلة جديدة، مجتازة مرحلة التأسيس بسلام، حيث انها تمكنت من الانتشار الواسع في مدن وقرى الاردن وفلسطين، خاصة بعد وحدة الضفة الغربية بالضفة الشرقية، إثر مؤتمر أريحا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عام ١٩٥٠، وليظهر الى الوجود ما اصبح يعرف بالمملكة الاردنية الهاشمية.

في مرحلة التأسيس تلك تمكنت الجماعة من فتح شعب عديدة «في مدن الضفة الشرقية مثل عمان والسلط والكرك واربد (٥٠)»، كما تم فتح بعض المدارس مثل دار العلوم الاسلامية (وكان من مؤسسيها الحاج عبد اللطيف ابو قورة) التي انبثقت عنها الكلية العلمية الاسلامية وكلية الشريعة فيما بعد. وكذلك هناك مدرسة اخرى في إربد وهي المدرسة الاسلامية، كان الشيخ عبد العزيز الخياط مدرسا فيها، واحد اعمدة النشاط الاخواني فيها في منطقة اربد بالإضافة الى آخرين.

ويلاحظ في هذه المرحلة التاريخية، حظر الاحزاب السياسية في الاردن، إلا ان الحظر لم يشمل جماعة الاخوان المسلمين، لأنها جماعة لها صفة اعتبارية كجمعية خيرية، وقد حافظت على علاقات طيبة مع جلالة الملك عبد الله، الذي تم تحت رعايته إفتتاح المركز العام لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن. وقد ذكر انه خلال مقابلة الاستاذ عبد الحكيم عابدين وجلالة الملك عبد الله بن الحسين، «والتي جاء فيها: أنه قابل الملك عبد الله الذي ابدى إعجابه بدعوة الاخوان وبقيادتهم، وانه ينتظر الخير للأمة الاسلامية على ايديهم. ثم قال الملك: إن الاردن في حاجة الى جهود الاخوان، ولتكن اولى خطوات هذه الجهود ان يعين الاستاذ عبد الحكيم عابدين وزيرا في حكومة الاردن، على ان ينعم عليه وعلى الاستاذ البنا برتبة الباشوية. وقد رد الاستاذ البنا على جلالة الملك عبد الله – كما جاء في الاخوان المسلمين رؤيا من الداخل – برسالة رقيقة إستنهضه فيها للعمل للاسلام مشيدا بانتسابه الى العترة الهاشمية الشريفة، واثنى فيها على حسن ظنه بالاخوان، واعتذر إليه بأن العمل غير الرسمي للدعوة الاسلامية احوج الى جهود الاخوان، وأنه يأمل ان تلتقي الجهود الرسمية وغير الرسمية في سبيل هذه الدعوة (٤٥)».

ويفسر تيسير ظبيان هذه العلاقة بين جلالة الملك عبد الله والاخوان المسلمين، الى أصالة الجانب الديني لدى الملك عبد الله، ومحافظته على الشعائر الاسلامية، «ومقاومة المبادىء الالحادية والانحرافات الخلقية، وكان الملك يعمل بحزم على منع تسرب الشيوعية الى الاردن، ويعتبرها داء وبيلا يهدد المجتمع العربي الاسلامي في هذه البلاد. ويبدي دهشته لانتشارها في بعض الاقطار العربية والاسلامية، ويعتبر تلك الاقطار بعيدة كل البعد عن التعاليم الدينية (٤٥)».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذا فإنه من باب لقاء المصالح والتقاء الاهداف يرى جلالته «**ان الاردن في حاجة الى جهود الاخوان**» كحركة سلفية، ترفض الالحاد وتقاوم الشيوعية، ويقول الاستاذ داود عبد العفو سنقرط – وهو بعثي سابق – «**لقد كان بيننا وبين الاخوان المسلمين آنذاك حلف غير معلن لمحاربة الشيوعيين .. نحن نتهمهم بالغربة عن امتهم، والانصياع الذليل لموسكو، والاخوان المسلمون يتهمونهم بالكفر والالحاد والانحلال** (٤٥)».

وبصدد مهاجمة الاخوان المسلمين للفكر القومي، ومنه حزب البعث، يقول الاستاذ سنقرط: «**فقد كانت حملات الشيوعيين ضدنا (يقصد حزب البعث) غير موضوعية، وغير شريفة .. فقد أخذوا يتهموننا بالعمالة لامريكا، في مقابل إتهامنا إياهم بالانصياع الى موسكو.**

اما الاخوان المسلمون فقد كانت حملاتهم شريفة، لدرجة انهم ما كانوا ليذكرونا بالاسم، وإنما في معرض نقدهم للقومية، التي كانوا وما يزالون يعتقدون بأن الاسلام كان قد حاربها وتخطاها (٤٥)».

يتضح مما تقدم ان الصراعات الحزبية كانت قائمة بين الاحزاب الموجودة في تلك المرحلة، وأن سياسة الاخوان المسلمين اتسمت برفض تلك الافكار الغريبة من قومية او شيوعية وهاجمتها، كما هاجمت ايضا الاستعمار واليهود، وكانت على توافق نسبي مع سياسة الاردن وتطلعاته وان ظهر تعارض فلم يكن ليصل حد الصدام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يظهر قول داود سنقرط أن الديمقراطية بمفهومها الليبرالي لم يكن لها وجود في الأردن، حيث أن كل حزب يهاجم الحزب الآخر، وكل حزب يعتقد أنه يملك الحقيقة وحده، وغيره خاطئ، وبالتالي حاربت الأحزاب بعضها البعض، ومارست الارهاب الفكري ضد بعضها البعض، من خلال الاتهامات المتبادلة بالعمالة أو التبعية أو الالحاد أو الرجعية وغاب عن وعيها السياسي أن الديمقراطية والتعددية تقتضي الاحترام المتبادل، وعدم الادعاء بتمثيل أو احتكار الحقيقة وكذلك عدم اللجوء للعنف.

بعد إجتياز مرحلة التأسيس وهي مرحلة الدعوة، اهتمت الجماعة بالانتشار الافقي، دون تدقيق بخصوص العضوية، حيث اتسمت مرحلة التأسيس بالجلسات المفتوحة، واللقاءات غير الملزمة للاعضاء، والاشتراكات غير المنتظمة. وقد انتقلت الجماعة في المرحلة التالية الى الدقة في التشكيل والاختيار، والتوجه الرأسي، حيث «**طالب الاخوان مجلس الشورى في الجماعة ان يعمل على تطوير إدارة الاخوان المسلمين، بإنتخاب مكتب تنفيذي ليدير امور الدعوة وشئونها في كافة شعب الاخوان المسلمين في الاردن** (٤٥)».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكان عدد اعضاء مجلس الشورى في ذلك الحين يختلف كلما فتحت شعبة جديدة. كما ان الجماعة تقدمت بطلب الى رئيس الوزراء للخروج من قانون الجمعيات والاندية التي اخذت ترخيصها وفقه، لأخذ ترخيص جديد تعتبر فيه الجماعة هيئة إسلامية عامة شاملة، لا جمعية خيرية، وقد وافق رئيس الوزراء السيد توفيق ابو الهدى على ذلك. ويقول الاستاذ محمد عبد الرحمن خليفة «**إجتمعت مع رئيس الوزراء في ذلك الحين، السيد توفيق ابو الهدى، وعرضت الامر عليه بعد تمهيد سابق، بالاتفاق مع احد الوزراء، والذي كان اخا لامعا في دعوة الاخوان المسلمين. وهو الاستاذ احمد الطراونة (ابو هشام) وكان وزيرا للزراعة في وزارة توفيق باشا (ابو الهدى) رحمه الله** (٤٥)».

ويفسر الاستاذ محمد عبد الرحمن خليفة سبب إخراج الجماعة من قانون الجمعيات والاندية، «**هو ان الدولة كانت ترسل وبحكم القانون وبعد السماح من الحاكم الاداري، وقائد الشرطة مندوبا للامن ومندوبا للادارة، ولا يعقد إجتماع عام مع الناس لمحاضرة او غيرها إلا بموافقة الحاكم الاداري وقيادة الشرطة. وهذا لا يتمشى مع طبيعة نشر الدعوة والتربية الاسلامية الصحيحة، فكان صدور قرار رئيس الوزراء بناء على الارادة السنية بالسماح للجماعة بنشر دعوتها في المساجد، وفي الاماكن العامة، وفي دور الجماعة، وبفتح فروع لها في كافة انحاء الاردن، وان تدار هذه الفروع من قبل هيئات عامة بحرية تامة وبدون تدخل من السلطات الامنية إلا في حالة وقوع ما يسبب مخالفة للقانون** (٤٥)».

هذا وقد قام الاستاذ محمد عبد الرحمن خليفة بإصدار قانون اساسي لجماعة الاخوان المسلمين في الاردن، ونظام داخلي للجماعة ايضا. حيث تم إنشاء «**الهيئة العامة لكل شعبه، وتنظيم جميع الاخوان المسلمين العاملين في تلك الشعبة، والهيئة العامة تنتخب اعضاء مجلس الشورى حسب القانون الاساسي الذي يحدد عددهم. ومجلس الشورى هو القيادة العليا، ومن وظائفه إنتخاب المراقب العام، وإنتخاب المكتب العام (المكتب التنفيذي)** (٤٥)».

وقد تمت الموافقة بالإجماع من قبل مجلس الشورى على النظامين.

لقد كان توجه جماعة الاخوان المسلمين في هذه المرحلة نحو الشباب، وبشكل خاص الطلبة، «**وكان مجال الدعوة الخطب والدروس في المساجد، والقاء المحاضرات القصيرة التي كنا نقيمها للطلاب في دور الاخوان، وننتخب المحاضر الشاب الذي يحسن مخاطبة ابناء جيله** (٤٥)»، وقد كانت فلسفة الاخوان في التوجه نحو الشباب، منطلقة من ان الشعوب والامم تنتصر بالشباب، وبهم يتم إنقاذ الامة. لذا لا بد ان تنصب الجهود لإنقاذ الشباب وتوجيههم الوجهة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاسلامية الصحيحة، بدلا من الانزلاق وراء "الموضة"، ومظاهر الحضارة الغربية الغازية لثقافتنا وتراثنا.

٣-٢-١-٢ مواقف جماعة الاخوان المسلمين السياسية:-

في ١٩٥٤/٤/٣ أصدرت الجماعة بيانا حددت فيه «سياستها بالخطوط العريضة التالية:-

١- الاردن جزء لا يتجزأ من العالم الاسلامي.

٢- الاخوان المسلمون يرفضون اي نظام لا يقوم على اساس الاسلام.

٣- الاخوان المسلمون لن يؤيدوا اي حاكم حتى يقيم شرع الله في الارض.

٤- الاخوان المسلمون في الاردن جزء من الحركة الاسلامية في مصر.

٥- الاخوان المسلمون ينظرون الى قضية فلسطين على انها قضية إسلامية، وهم يحشدون كل إمكاناتهم المادية والمعنوية لتحرير فلسطين من اليهودية العالمية والصليبية الدولية (٥١)».

إنطلاقا من هذه السياسة، فقد أعتبر الاخوان المسلمون في الاردن انفسهم جزءا من الحركة الاسلامية في مصر، وعليه كانوا يتأثرون بمواقف الحركة في مصر، فعندما أعلن عبد الناصر حظر الحركة، واصطدم بها، اعلنت الجماعة الاسلامية في الاردن بيانا عن حقيقة الحكم في مصر، تدين فيه هذا النظام التآمري. لقد بقيت هذه المنطلقات تحكم وجهة نظر الاخوان المسلمين اتجاه حكم عبد الناصر والناصرية بشكل عام، ولم يتغير الموقف من النظام المصري إلا بعد وفاة جمال عبد الناصر، حيث حاول السادات إعادة الاعتبار للقوى السياسية التي ضربتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والتوجه نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي والسياسي، وعليه فقد تغير موقف الاخوان المسلمين في مصر من النظام المصري الساداتي، وتغيرت ايضا مواقف الاخوان المسلمين في البلدان العربية الاخرى تجاه النظام المصري. كما ادانت إتفاقية الجلاء بين بريطانيا ومصر وطالبت بإلغائها، على إعتبار انها إتفاقية محل إتفاقية، تعقد مع الغرب الصليبي، حيث لا يجوز الاتفاق شرعا معهم.

كذلك ندد الاخوان المسلمون بحلف بغداد عام ١٩٥٥ (إتفاقية لحلف عسكري برئاسة بريطانيا وعضوية تركيا وإيران والعراق وباكستان) حيث كان الاردن مدعوا للانضمام لهذا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحلف، الذي رفضه الشعب الاردنـي، «**وقـامت المظـاهرات ضده منذ ان وطنـت اقـدام "تمبلر" الاراضي الاردنية** (٤٨)»، مما اضطر سعيد المفتي لتقديم إستقالة حكومته، التـي اعقبتهـا حكومـة هزاع المجالي.

كما رفض الاخوان المسلمون مشروع ايزنهاور (الذي يحمل شعار ملء الفراغ في الشـرق الاوسط، ويدعو الى ان تحل امريكا محل بريطانيا في المنطقة بإيجاد قواعد عسـكرية لهـا فيهـا)، وقد اصدروا بيانا «**ووزعوه علـى النـاس سنة ١٩٥٧م حيث هـاجموه وبينـوا للامـة حقيقتـه وحقيقة ما يراد بها وحذروها من ذلك** (٤٩)» بإعتباره فكرة إستعمارية لدعم إسرائيل.

وفي نهاية عام ١٩٥٧، بعد إعـلان الدولـة خـروج معظـم الاحـزاب عـن القـانون وبالتـالي حظرها، «**عقدت الحركة إجتماعـات جماهيريـة، دعمـا للملـك ومدحـوا موقفـه لصـالح الاسـلام، وهاجموا موقـف حكومـة النابلسـي فـي خطبهـم وندواتهـم، وقـد إختـار الاخـوان المسـلمون فـي الاردن التحـالف مـع نظـام الحكـم تحالفـا كـاملا لمواجهـة خصومهـم وهـم القوميـون العـرب** والشيوعيون والبعثيون (٥٠)».

ويعود هذا الموقف من حكومة النابلسي نظـرا لإعجـاب النابلسـي بعبـد النـاصر مـن جهـة، ومن جهة اخرى كونه امين عام الحزب الوطني الاشتراكي، الذي ابدى تعاطفا مع الشيوعيين.

كما يعكس هذا الموقف غياب الفهم الديمقراطي، وغيـاب مفهـوم التعدديـة السياسـية، سـواء لدى الحكومة بحظرها للأحزاب، أو جماعة الاخوان المسلمين بتعاطفهم مع قرار الحظر وتـأييده، حيث أن الديمقراطية تقتضي الدفاع عن حق الخصم حتى لو عارضه الرأي، فـإذا كـان الدسـتور قد كفل حرية التنظيم وتشكيل الأحزاب علـى أن تكـون غاياتهـا مشـروعة ووسـائلها سـلمية، فـإن موقف الجماعة من خصومهـا (القوميين والشـيوعيين) ابـان حظـر الدولـة للأحـزاب، واختيارهـا الوقوف إلى جانب الحكومة يعني أن الجماعة انطلقت من سياسة "براغماتية" نفعية، ولم يكن لديها أبسط مفاهيم الوعي الديمقراطي، أو الممارسة الديمقراطية في تلك الفترة.

كما "إحتج الاخوان المسلمون على الحكومة الاردنية لإستدعائها قوات بريطانية لترابط فـي الاردن على اثر الانقلاب الذي حدث في العراق سنة ١٩٥٨م.

وجاء في مذكرة الاحتجاج التي رفعها الاخوان للملك:-

«**إن الحكومة الاردنية التي اشارت عليكم بإستدعاء الانجليز ليحتلـوا عمـان مـن جديـد - حكومة خائنة ينبغي محاكمتها**".

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى اثر ذلك اعتقل المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين، واودع السجن لبضعة شهور....(٤٩)».

وفي عام ١٩٦٢ عندما دخل الجيش المصري لليمن، اعتبر الاخوان المسلمون هذا التدخل نوعا من الخيانة، «**فأصدروا منشورات اقتبسوا فيها من الصحافة السعودية وهي تصف عبد الناصر انه شيوعي سيء السمعة ووثني ملحد، واضاف الاخوان بعض القاب الشتيمة واشاروا إتهامهم القديم ان القائد المصري يعمل على تدمير الاسلام، ودعت جميع المسلمين الحقيقيين لمعارضته وتأييد الملك سعود والملك حسين (٥٠)».**

مما لا شك فيه ان هذا الموقف يعود بحقيقته الى الموقف من عبد الناصر الذي حل الجماعة في مصر، واعدم ابرز قادتها مثل سيد قطب وغيره، وسجن الكثير من اعضائها.

وعلى صعيد الاردن كان الاخوان المسلمون ينتقدون العديد من قضايا السياسة المحلية او السياسة الخارجية، ولكن لم يعمل الاخوان المسلمون لتصعيد المواقف لدرجة الصدام مع الحكومة، إنطلاقا من قاعدة "الامر بالمعروف والنهي عن المنكر".

وعلى صعيد الاحداث الخارجية فقد شجب الاخوان المسلمون إتفاقية سيناء عام ١٩٧٥، وابدوا إهتماما كبيرا بما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، وقضايا الساعة، فأصدرت الجماعة بيانا بمناسبة يوم الارض ١٩٧٦/٣/٣٠، عرت فيه الماسونية والدول العربية والشيوعية والصهيونية على إعتبار انهم «**جميعا حلفاء ضد الاسلام، اوجدوا دولة اليهود في فلسطين، ثم صاروا حماتها على مرّ الايام. وركزت على ان الحل الوحيد لمشاكل المسلمين هو: العودة الى كتاب الله: عقيدة، وشريعة، ونظام حياة وإعلان الجهاد الاسلامي (٤٩)».**

واصدرت الجماعة بيانا نددت فيه بزيارة السادات المشؤومة الى دولة الاغتصاب في فلسطين عام ١٩٧٨. وكذلك شجبت حملات الابادة التي تشن ضد الشعب الفلسطيني المسلم وضد الشعب اللبناني. وفي عام ١٩٨٣ ندد الاخوان بمجازر صبرا وشاتيلا في لبنان، وكذلك حول حرب المخيمات في بيروت عام ١٩٨٥. كما اصدرت الجماعة عدة تصريحات وبيانات تؤكد فيها «**ان امريكا دولة صليبية حاقدة على الاسلام والمسلمين، وهي ضالعة مع اليهودية للتآمر على المسلمين وبخاصة الشعب الفلسطيني المسلم(٤٩)».**

وفي عام ١٩٨٨ اوضحت الجماعة موقفها من قضية فك الارتباط بين الضفة الغربية والشرقية، في بيان للناس، جاء فيه:-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

«إن اية فكرة إنفصالية بين اجزاء الامة الاسلامية مخالفة شرعية، وهي خروج على وحدة الامة كما انها من مؤامرات المحتلين والمستعمرين وتنفيذا لإرادتهم في سياسة "فرق تسد".

وإننا ندعوكم جميعا الى كلمة الله ووحدة الامة وبذل الجهد والخروج من المآزق السياسية والاقتصادية والعسكرية والامريكية واليهودية الى رحاب الاسلام والجهاد في سبيل الله (٤٩)».

كما ايدت الجماعة الانتفاضة الفلسطينية المباركة، وخاصة حركة المقاومة الاسلامية "حماس"، واعتبرتها الذراع الضارب للاخوان المسلمين في فلسطين، واعتبرت الاردن بلد "الحشد والرباط" الذي يردف هذه الحركة الاسلامية المقاومة التي تجسد مرحلة التنفيذ للدعوة في فلسطين.

وعلى صعيد المسائل الداخلية في الاردن كان الاخوان المسلمون ينتقدون تصرفات الحكومة وخاصة فيما يتعلق بما يعتبرونه انحرافا عن القيم الاخلاقية الخالصة للاسلام، فاحتجوا على وجود قوانين بيع الخمور، كما احتجوا على احياء حفلات تزلج في المدرج الروماني بعمان، واحتجوا على الاختلاط في المدارس والجامعات والمراكز العامة، وعلى مهرجان جرش للثقافة والفنون، وعلى بعض البرامج التلفزيونية الهابطة، وعلى دور السينما التي تعرض الافلام الاباحية، وعلى ضرورة تعديل بعض المناهج المدرسية، وغيرها من الامور.

٣-٢-١-٣ الاخوان المسلمون والبرلمان:-

بعد إستقلال المملكة، ووضع اول دستور لها عام ١٩٤٧، جرت انتخابات للمجلس النيابي الاول في ١٩٤٧/١٠/٢٠، **«وفي عهد هذا المجلس عدل قانون الانتخابات ليشمل الضفة الغربية، وضوعف عدد اعضاء المجلس الى ٤٠ عضوا: عشرون للضفة الشرقية، ومثلهم للضفة الغربية، وحل هذا المجلس في ١٩٥٠/١/١، وذلك من اجل إجراء انتخابات جديدة تشمل الضفتين (٤٥)».**

إن موضوع الانتخابات من المواضيع الهامة، التي اثارت جدلا لدى الاخوان المسلمين، منذ الشروع فيها، وقد كانت احد الاسباب في استقالة اول مراقب عام للجماعة، وهو الحاج عبد اللطيف ابو قورة، حيث يقول غالب عبد اللطيف ابو قورة: «إن من اسباب ترك والدي جماعة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاخوان المسلمين رأيه في "الانتخابات"، التي كان يحضّر لها في الخمسينات وخلاصته: "إنه طالب الجماعة عدم خوضها بنسبة لا تشكل الاغلبية في البرلمان، حتى لو نجح جميع المرشحين، لان هذه النسبة الضئيلة لن تمكن الجماعة من قيادة الاردن نحو تطبيق الشريعة الاسلامية". بينما كان يرى الاغلبية من الاخوان ان دخولهم الانتخابات لتشكيل الاغلبية في البرلمان في ذلك الوقت مستحيلة. وان بقاءهم خارج قبته لن يتيح لهم فرصة ابداء الرأي او المعارضة او شرح المفاهيم الاسلامية، كما لو كانوا تحت هذه القبة. وطبعا تغلب رأي الاكثرية في صفوف الجماعة على رأيه المعارض، فقدم إستقالته... (٤٥)».

يتضح ان الحاج عبد اللطيف ابو قورة كان يعارض دخول الانتخابات نظرا لعدم توفر العدد المناسب لتشكيل اغلبية برلمانية تتمكن من قيادة الاردن نحو تطبيق الشريعة الاسلامية، فالحاج ابو قورة ليس ضد مبدأ الانتخابات وإنما هو مع دخولها بثقل وزخم في الوقت المناسب، رأى ان الجماعة في هذه المرحلة التأسيسية غير قادرة على خوضها بالحجم المطلوب الذي يؤهلها للتغيير نحو تطبيق الشريعة الاسلامية، بينما رأى الاكثرية من الجماعة بأن دخول الانتخابات بأي عدد ممكن، هو فرصة لنشر الدعوة الاسلامية عبر هذا المنبر الهام، وان خوض الانتخابات افضل للجماعة والدعوة، من البقاء خارج هذه المسألة، وخارج البرلمان.

وعليه فقد خاضت الجماعة إنتخابات عام ١٩٥١، ١٩٥٤، من خلال افراد مستقلين، وليس كجماعة، وقد حصلت على عدد من المقاعد البرلمانية، وخاضت إنتخابات عام ١٩٥٦ بإسم الجماعة، حيث ان تلك الانتخابات اعطت للمرشحين الحرية الكاملة في طرح برامجهم على اسس حزبية. وقد حصلت الجماعة فيها على اربعة مقاعد.

كما شارك الاخوان المسلمون في المجالس النيابية الاخرى، وكانوا يحصلون على عدد من المقاعد. وقد اهتم نواب الاخوان المسلمين في تبليغ الدعوة من خلال هذا المنبر، وإيصال افكار الاسلام الى النواب الآخرين والى الشعب. «**ودعوا الى تطبيق الشريعة الاسلامية في كل مناحي الحياة، ولم يتخذوا في ذلك أسلوب الشدة والقسوة والتطرف، بل بالحكمة والموعظة الحسنة وبيان الحق وكشف الباطل (٤٥)**».

بعد عودة الحياة البرلمانية للاردن عام ١٩٨٩، شارك الاخوان المسلمون في تلك الانتخابات، بإسم الحركة الاسلامية، وتحت شعار "الاسلام هو الحل"، وقد «**فازت الحركة الاسلامية بواحد وعشرين مقعدا من اصل ثمانين مقعدا (٥٠)**».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي إنتخابات عام ١٩٩٣، خاضت جماعة الاخوان المسلمين الانتخابات تحت مظلة حزب جبهة العمل الاسلامي، مع بعض الاسلاميين في الحزب، الذين لم يكونوا من جماعة الاخوان المسلمين. وقد حصلت الجماعة على ستة عشر مقعدا. وخاضت المعركة الانتخابية تحت نفس الشعار السابق "الاسلام هو الحل"، رغم اختلاف البرنامج الانتخابي في عام ١٩٩٣ عنه في عام ١٩٨٩.

٣-٢-٢ حزب التحرير الاسلامي*:-

للحديث عن حزب التحرير الاسلامي، لا بد من الاشارة الى شخصية وحياة مؤسس هذا الحزب وهو الشيخ تقي الدين إبراهيم النبهاني المولود «**في قرية "إجزم" قضاء حيفا عام ١٩١٠** (٥٢)»، لأسرة لها تاريخها الفكري، فجده لأمه الشيخ يوسف النبهاني من كبار علماء الدين الاسلامي، وشاعر واديب له عشرات الكتب في التصوف والادب والحديث والتاريخ والتفسير، ولقد نشأ تقي الدين في رعاية جده هذا وتتلمذ على يديه.

«**التحق الشيخ تقي الدين بالثانوية الازهرية عام ١٩٢٨** (٥٣)»، ونال شهادة العالمية، كما التحق بكلية دار العلوم التابعة للازهر وتخرج منها عام ١٩٣٢. وعاد راجعا الى وطنه في فلسطين، ليبدأ حياته العملية مدرسا للعلوم الشرعية في مدارس حيفا الثانوية الى جانب تدريسه في المدرسة الاسلامية بحيفا.

تنقل الشيخ مدرسا في اكثر من مدينة ومدرسة في فلسطين، ثم عمل في مجال القضاء والمحاكم الشرعية، حيث عمل في محكمة بيسان ثم في طبريا وحيفا وتدرج في سلك القضاء، ففي عام ١٩٤٥ عمل قاضيا لمحكمة الرملة حتى عام ١٩٤٨، مما اضطره للخروج منها الى الشام، اثر سقوط فلسطين في يد اليهود، ولكنه سرعان ما عاد من الشام الى القدس، وعمل في محكمة الاستئناف حتى عام ١٩٥٠، وقدم إستقالته نظرا لخوضه الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥١ عن منطقة القدس، ولكنه لم يحالفه النجاح في الانتخابات، كما عمل مدرسا في الكلية العلمية الاسلامية منذ إستقالته من محكمة الاستئناف.

كان الشيخ تقي الدين بحكم تربيته الدينية، ونشأته مهتما بشؤون المسلمين، «**فدرس بعمق**

---

* بعد الاطلاع على قائمة الأحزاب المرخصة، الصادرة عن وزارة الداخلية، فإنه لا وجود لاسم حزب التحرير الاسلامي بينها، لذا فإنه يعتبر حزب غير مرخص.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واهتمام الاحزاب والحركات والتنظيمات التي نشأت منذ القرن الرابع الهجري، درس اساليبها وافكارها واسباب إنتشارها او فشلها (٥٢)»، كما ان احتلال فلسطين اوقفه للتفكير في كيفية النهوض بالامة، والتغلب على عوامل ضعفها، فاستلهم الفكر القومي مقرونا في فكر وعقيدة ورسالة الاسلام، فكتب في هذا المجال "رسالة العرب"، "وإنقاذ فلسطين". ولكنه سرعان ما عاد عن هذا النهج، وبدأ يفكر في ضرورة وجود تكتل حزبي، خاصة بعد محاورته وإستماعه لمعظم الاطروحات التي تعج بها الساحة العربية والفلسطينية، إلا انه لم يقتنع بها، فقرر إنشاء حزب سياسي على اساس الاسلام، وشرع يقنع العلماء والقضاة والشخصيات السياسية والفكرية بضرورة الانضواء في إطار حزبي وفكري، ولقد لقيت هذه الدعوة تجاوبا لدى البعض.

بدأ العمل لتشكيل الحزب في مدينة القدس سنة ١٩٥٢ مع مجموعة من الرجال «**منهم الشيخ احمد الداعور من قلقيلية، والسيدان نمر المصري وداود حمدان من اللد والرملة، والشيخ عبد القديم زلوم من مدينة الخليل، وعادل النابلسي، وغانم عبده، ومنير شقير، والشيخ اسعد بيوض التميمي (٥٣)**». والشيخ عبد العزيز الخياط...

ولقد تقدم الشيخ تقي الدين النبهاني بطلب رسمي لوزارة الداخلية الاردنية للسماح لحزب التحرير الاسلامي بمزاولة نشاطه، مبينا في الطلب الهيئة القيادية للحزب والتي كانت «**على النحو التالي:-**

١- تقي الدين النبهاني - رئيسا للحزب.

٢- داود حمدان - نائبا للرئيس وسكرتيرا للحزب.

٣- غانم عبده - امينا للصندوق.

٤- الدكتور عادل النابلسي - عضوا.

٥- منير شقير - عضوا (٥٤) ».

إلا ان وزارة الداخلية رفضت السماح للحزب مزاولة نشاطه، بسبب برنامج الحزب المقترح التي تتعارض بنوده مع بنود الدستور الاردني وليس مع روحيته، حسب رد وزارة الداخلية للشيخ تقي الدين البنهاني «رقم: ن د/٧٠/٥٢/٩١٦ ت: ١٤/أذار/١٩٥٣(٥٤)».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-٢-٢-١ ظروف النشأة والتكوين:-

سبق وان اشار الباحث الى ان الشيخ تقي الدين النبهاني قد درس بعمق واهتمام الاحزاب والحركات والتنظيمات التي نشأت منذ القرن الرابع الهجري (العاشر ميلادي)، كما درس بإهتمام التنظيمات والتكتلات والاحزاب التي نشأت في القرن الفائت، ومطلع القرن العشرين، وقد رأى فيها حركات متعددة للنهضة، ومحاولات لم يكتب لها النجاح. وقد عزى الشيخ تقي الدين هذا الاخفاق من ناحية تكتلية الى اربعة امور:-

١- انها كانت تقوم على فكرة عامة غير محددة.

٢- لم يكن لديها طريقة لتنفيذ فكرتها، بل كانت الفكرة تسير بوسائل مرتجلة وملتوية.

٣- اعتمادها على اشخاص لم يكتمل فيهم الوعي الصحيح، حيث كانوا مجرد اشخاص عندهم الرغبة والحماس فقط.

٤- ان الاشخاص الذين اضطلعوا بعبء هذه الحركات لم تكن بينهم رابطة صحيحة سوى مجرد التكتل.

وتظهر بذور مواقف قيادة حزب التحرير من إمكانية تقبل الاخرين المختلفين، من وصفه وتحليله للتجمعات والتكتلات السياسية السائدة في المجتمع العربي، بما في ذلك الحركات الاسلامية الاخرى. ويشير هذا الوصف والتحليل الى عدم قبول الاخر، اي عدم قبول التعددية بمعناها السياسي والفكري.

لذا «**كان إخفاق جميع هذه الحركات طبيعيا، لانها لم تقم على فكرة صحيحة واضحة محددة، ولم تعرف طريقة مستقيمة، ولم تقم على اشخاص واعين، ولا على رابطة صحيحة(٥٥)**».

وقد حدد الشيخ تقي الدين النبهاني هذه الحركات بأنها «**كانت حركات إسلامية، وحركات قومية، وحركات وطنية، وحركات شيوعية، تقوم على اساس المادية. وقد فسر إخفاق الحركات الاسلامية بسبب دعوة القائمين على هذه الحركات بالدعوة الى الاسلام بشكل مفتوح عام، ومحاولة تفسير الاسلام تفسيرا يتفق مع الاوضاع التي كانت قائمة حينئذ، او التي يراد اخذها من الانظمة الاخرى حتى يصلح الاسلام لان يطبق عليها، وحتى يكون هذا التأويل مبررا لبقائها او اخذها (٥٥)**».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

«أما القائمون على الحركات القومية، فقد كان العرب منهم يدعون الى قيام نهضة العرب على اساس قومي غامض مبهم، بغض النظر عن الاسلام والمسلمين، وكانوا يعتمدون على الفاظ القومية، والعزة، والكرامة، والعرب، والعروبة، والاستقلال وما شابهها، دون ان يكون لهذه الالفاظ اي مفهوم واضح عندهم، يتفق مع حقيقة النهضة. وكان الترك منهم يدعون الى قيام نهضة الوطن التركي على اساس القومية، ويوجه دعاة القومية من العرب والترك بتوجيه الاستعمار الذي كان يوجه البلقان ايضا بهذه الحركات القومية لاستقلاله عن الدولة العثمانية بوصفها دولة إسلامية (٥٥)».

أما الحركات الوطنية التي قامت في مختلف البلدان الاسلامية، نتيجة لإستيلاء المستعمر على اجزاء الدولة الاسلامية، ونتيجة للظلم السياسي والاقتصادي الواقع على الناس، من جراء تطبيق النظام الرأسمالي عليهم، فإن هذه الحركات رغم انها صدى للآلام الواقعة على الناس، فإن منها مَنْ سيطرت الناحيةُ الاسلاميةُ عليها، ومنها من كانت الناحية الوطنية البحتة هي التي تسيطر عليها، وعلى اية حال فإن هذه الحركات الوطنية قد «اشغلت الامة بالكفاح الرخيص الذي ثبّت اقدام الاعداء فضلا عما كان ينقصهم من وجود اي فكر يسيرها (٥٥)».

أما الحركات الشيوعية، «فكانت هذه الحركات تابعة للحركة الشيوعية في روسيا وموجهة بتوجيهها وطريقتها في الهدم والتخريب، ومن غايتها - مع إيجاد الشيوعية في البلاد - التشويش على الاستعمار الغربي لصالح المعسكر الشرقي، بوصف القائمين عليها عملاء له، ولم تتجاوب هذه الحركات مع الامة، ولم تحدث اثرا، وكان إخفاقها طبيعيا، لانها تخالف فطرة الانسان، وتناقض عقيدة الاسلام. وقد سخرت الوطنية لمآربها، وكانت عقدة تضاف الى العقد التي يرزح تحتها المجتمع (٥٥)».

والى جانب هذه الحركات فقد قامت جمعيات ثقافية وخيرية، وجمعيات أخلاقية تعمل لنهضة الامة، على اساس الاخلاق بالوعظ والارشاد، والمحاضرات والنشرات، على اعتبار ان الخُلُق هو اساس النهضة، «وقد بذلت في هذه الجمعيات جهود واموال ولكنها لم تكن لها نتائج هامة، ونفست عاطفة الامة بهذه الاحاديث (٥٥)». ويضيف الشيخ تقي الدين النبهاني: «إن الامم لا تكون بالاخلاق، وإنما بالعقائد التي تعتنقها، وبالافكار التي تحملها، وبالانظمة التي تطبقها. وكان كذلك مبنيا على الفهم المغلوط لمعنى المجتمع، من انه مكون من افراد، مع ان المجتمع هو كلّ مكون من اجزاء هي: الانسان، والافكار، والمشاعر، والانظمة. وفساده إنما هو آت من فساد الافكار والمشاعر والانظمة، لا من فساد الانسان. وإصلاحه إنما يكون بإصلاح افكاره ومشاعره وانظمته (٥٥)».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بناء على ما تقدم رأى الشيخ تقي الدين، ان إخفاق جميع هذه التكتلات والجماعات كان محققا، وذلك بسبب عدم قيامها على اساس تكتل صحيح، «**ولعدم وجود الفكرة والطريقة، ولخطأ الطريقة في التكتل، فإنها لم تكن تقيم تكتلاتها على اساس صلاحية الفرد الذاتية، وإنما كانت تقيمها على اساس مكانته في المجتمع، وامكان وجود الفائدة المعجلة من وجوده في الحزب او الجمعية** (٥٥)». ورغم ان الامة لا تنهض إلا بالتكتل، فقد رأى الشيخ تقي الدين، ضرورة إقامة تكتل حزبي صحيح يأخذ بالحسبان اخطاء الحركات السابقة ويتلاشاها، وان يقوم هذا التكتل على اساس «**حزبي مبدئي إسلامي، تكون الفكرة هي الروح لجسم الحزب، وهي نواته، وهي سرّ حياته. وتكون خليته الاولى إنسانا تتجسد فيه فكرة وطريقة من جنسها، حتى يكون إنسانا من جنس الفكرة في نقائه وصفائه، ومثل الطريقة في وضوحه واستقامته** (٥٥)». وعليه فإن تشكيل حزب التحرير الاسلامي بوجهة نظر الشيخ النبهاني - هو النموذج للعمل الاسلامي الصحيح، وهو التكتل الحزبي الاسلامي المبدئي. وعليه فإن مسببات قيام الحزب هو نفي لجميع التكتلات الأخرى.

٣-٢-٢-٢ تطور حزب التحرير الاسلامي:-

لقد اكد حزب التحرير الاسلامي منذ نشأته، على اهمية الثقافة الاسلامية الحزبية، بإعتبارها مبدأ إتخذ من الاسلام عقيدة اساسية، ومن النظم المنبثقة عن هذه العقيدة، منهجا له. وقد اعتمد الحزب خطة من ثلاث مراحل، كانت المرحلة الاولى فيها: مرحلة التثقيف المركّز والجماعي، بالثقافة الاسلامية، لإحداث الانقلاب الفكري، الذي يحدث الانقلاب الشامل في المجتمع. وان المرحلة الثانية، هي مرحلة التفاعل مع المجتمع عن طريق العمل الثقافي، والسياسي، لإنهاض الامة من خلال وعيها الفكري، وإدراكها لقضاياها المصيرية. وتلي هذه المرحلة مرحلة تسلم الحكم عن طريق الامة، ويجوز للحزب في هذه المرحلة الثالثة، طلب النصرة ممن بيدهم السلطة عبر إقناعهم بالفكرة دون ان يشترط التزامهم التام بهذه الفكرة، «**فالحزب يطلب النصرة من اهل القوة والنجدة ولا يتخذ الاعمال المادية طريقة لتحقيق اهدافه** (٥٦)».

لقد تركز نشاط الحزب في مراحله الاولى، على تثقيف اعضائه، من خلال تبنيهم للافكار الواردة في كتب الشيخ النبهاني، ومن الفتاوى الصادرة عنه، حيث افتى ان الاشتغال بالسياسة فرض على المسلمين. كما ضمّن العديد من آرائه في كتاب مفاهيم سياسية لحزب التحرير، وكتاب نظام الحكم في الاسلام، وغيرها من الكتب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى ما يبدو ان مرحلة التثقيف قد تزامنت مع مرحلة التفاعل مع المجتمع، فمنذ التقدم بطلب ترخيص رسمي للحزب عام ١٩٥٣ والحزب ينشط إتجاه التفاعل مع المجتمع، عبر النشرات، والخطب في المساجد، والتجمعات، والبيانات، حيث اصدر الحزب في الاول من حزيران ١٩٥٣ بيانا مقدما للحكومة الاردنية، يوضح فيه وجهة نظر الحزب من بيان الحكومة، الصادر في ١٩٥٣/٣/٢٢ الذي اعتبر فيه الحزب غير قانوني، ومنعت القائمين عليه من اي نشاط حزبي، وفي نفس البيان اوضح الحزب موقفه وفهمه للحكومة الاسلامية او الدولة الاسلامية «**ووظيفتها التي وجدت من اجلها فإنها تنفيذ للمبدأ عقيدة ونظاما في داخل حدودها وحمل دعوته الى باقي العالم قيادة فكرية بالدعوة وبالقوة المادية التي تحمي هذه الدعوة وتزيل الحواجز المادية التي تقف في طريقها** (٥٦)».

وكما يتضح من نفس البيان فإن حزب التحرير الاسلامي وجد نفسه في صدام مع الحكومة منذ نشوئه وبدء نشاطه، حيث تم إعتقال اربعة من المؤسسين.

لقد استثمر خطباء حزب التحرير المسجد، فكثيرا ما كانوا يلقون خطبا دينية ذات طبيعة سياسية، وقد أمكنهم تشكيل قاعدة جماهيرية لهم بسرعة كبيرة، وبدأ الحزب يحرّض جموع المصلين، ضد النظام علانية منذ اعوام ١٩٥٣-١٩٥٤، مما اضطر الحكومة الى اصدار مشروع قانون للوعظ والارشاد في اواخر عام ١٩٥٤، «**اعتبر القاء الخطب والتدريس في المساجد غير قانوني إلا بإذن خطي من قاضي القضاة او من ينوب عنه...** (٥٧)».

لقد شارك حزب التحرير في الانتخابات العامة في الاردن في الاعوام ١٩٥٤ و ١٩٥٦ بأكثر من مرشح، لم ينجح منهم سوى احمد الداعور من طولكرم ولمرتين على التوالي، وكان احمد الداعور قد «**لعب دورا فعالا في المعارضة البرلمانية وناضل بكل قواه لإلغاء المعاهدة مع بريطانيا...** (٥٠)». كما تقدم السيد احمد الداعور بكلمة في البرلمان بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٥، «**نقض فيها مشروع القانون المدني المقدم من قبل الحكومة، والذي اعتمدت مصادره على الفقه المتعدد والتوفيق بينها، فقد اعتمد مشروع القانون، على القانون الفرنسي والقانون الالماني، واستعان بالاحكام الشرعية، ولكن لا بإعتبارها دينا، بل بإعتبارها قانونا، او فقها على الاكثر...** (٥٦)».

إن حزب التحرير الاسلامي قد عمد الى سياسة تبني مبادئ عامة في العديد من القضايا، وقد كان كل اعضاء الحزب يلتزمون بهذه المبادئ ويتبنونها في أي مكان هم فيه، وقد وردت هذه المبادئ العامة في النشرات التي تحمل "سؤال وجواب" حيث كانت تتناول هذه النشرات سؤالا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

معينا، يتناول قضية او مسألة معينة، وتتم الاجابة عليها، وتعتبر الاجابة بمثابة حكم إلزامي على كافة اعضاء حزب التحرير تبني هذه الاجابة، بالإضافة الى ما يصدره الحزب من نشرات. وإذا تتبعنا هذه النشرات حسب سنوات صدورها فإننا نلاحظ ان النشرات الصادرة منذ عام ٥٣-١٩٦٩ قد تناولت في البدء، حكم الاشتغال بالسياسة بأنها فرض على المسلمين، وضرورة لكشف وفضح المخططات، والسياسة ومعناها، والسياسة الدولية، وكيف يتأتى للافراد ان يؤثروا في السياسة العالمية، وكيف يتأتى للاحزاب ان تؤثر في إتجاه الدول، وكذلك الموقف الدولي والدولة الاسلامية، والتفكير السياسي، والتحليل السياسي، ومفهوم النشرات. وهذه كلُّها موضوعات نظرية تشكل الخلفية التي ينطلق منها حزب التحرير الاسلامي في تحليله للمواقف والاحداث والسياسات.

بعد هذه النشرات النظرية، بدأ الحزب يتناول قضايا مختلفة بالتحليل والتحريض او الكشف، فنشر الحزب بيانا في كشف اهداف العدوان الثلاثي على مصر، وبيانا في كشف الحماية والاحلاف الاستعمارية التي يريد ان يفرضها ايزنهاور على العالم الاسلامي، وطريق تكوين الوحدة الاسلامية، والاتفاقية بين مصر والسودان حول مياه النيل، ودور عبد الناصر في المنطقة...

ومما يلاحظ ان هناك تركيز من قبل حزب التحرير على مؤامرات الانجليز والامريكان والصراع بينهما، وان جل ما يجري في المنطقة من احداث خاضعا لهذا الصراع على النفوذ في المنطقة بينهما، ويلاحظ ايضا عدم تركيز حزب التحرير على معاداة الاتحاد السوفياتي - مع انه كافر بوجهة نظره - كما هو الحال في معاداته للانجليز والامريكان.

ويرى الحزب بأن حكام جميع الدول الاسلامية عملاء للاستعمار، فمنهم من هم عملاء للانجليز ومنهم من هم عملاء للامريكان. ولم يستثن الحزب اي حاكم في العالم العربي او الاسلامي، وهذا بعكس ما يقوله د. صادق امين وهو من جماعة الأخوان المسلمين في كتابه الدعوة الاسلامية فريضة شرعية وضرورة بشرية بقوله وهم يرون: «بأن حكام جميع الدول الاسلامية عملاء للاستعمار عدا حكام تركيا وافغانستان.

ففي بيان "سؤال وجواب" الصادر عام ١٩٦٠، حول الشعوب التي تكّون الامة الاسلامية، يتطرق البيان الى ان الشعوب التي تكون الامة الاسلامية من تركيّة وعربية وفارسية وهندية وجاوية وغير ذلك كلها تدرك ان الغرب كافر، ما عدا العرب وينظرون إليه انه مستعمر فقط. ولذلك ليس من المحتمل ان يسيروا مع امريكا ولا من المعقول ان تعتبرهم امريكا انهم معها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن المسألة هي ان العالم الاسلامي فيه عرب وغير عرب.. وتركيا قلعة امريكية ولذلك كانت امريكا مطمئنة الى برامجها الدفاعية (٥٦)».

كما يتبين من النشرات ايضا ان لدى حزب التحرير الاسلامي موقفا مبدئيا واضحا وصريحا إتجاه الاحزاب والمنظمات والدول، سواء اكانت وطنية ام قومية او ماركسية او إسلامية، فالحزب على تناقض وخلاف مع هذه الفئات جميعا، ويوضح ذلك في بيانه الصادر في ١٩٦١/١١/٢١ تحت عنوان: الى متى يظل اهل الضلال يصدون عن سبيل الله؟ فيقول البيان: **«.... ولقد كان الكفار هم الذين يصدون عن سبيل الله، حتى اذا هزمونا بالغزو الفكري والسياسي والعسكري واحتلوا عقولنا وبلادنا اقاموا مقامهم مسلمين يصدون عن سبيل الله. فأقاموا في بلاد الاسلام أحزابا وجمعيات تصد عن سبيل الله. وأقاموا حكاما يحكمون بغير ما انزل الله ويصدون عن سبيل الله. وأقاموا افرادا من المغفلين والمأجورين يصدون عن سبيل الله... أما كيف تصد هذه الاحزاب والجمعيات عن سبيل الله فإن ذلك حاصل في دعواتها لأفكار الكفر لصرف الناس عن الاسلام. فهي تدعو الى القومية اي الى جعل العروبة رابطة او جعل التركية رابطة او جعل الفارسية رابطة وهذا يعني الدعوى الى القبلية ولكن بشكل موسع وهي دعوى الى العصبية وهي دعوة كفر وقد جاء الاسلام يحرمها على المسلمين.... والاشتراكية ليست من الاسلام فضلا عن ان الاشتراكية منبثقة عن المادية وهي عقيدة كفر... لذلك صار كفاح هؤلاء الذي يصدون عن سبيل الله فرضا لا يقبل التراخي وواجبا فوريا يأثم من يؤخره ولو ساعة وصار الدخول معهم في صراع فكري كالدخول مع الحكام الظلمة في كفاح سياسي في منتهى الضرورة التي يتوقف عليه بقاء الامة الاسلامية كأمة والحيلولة بينها وبين الفناء والاندثار (٥٦)».**

وفي القسم الثاني من النشرات السياسية التي تغطي اعوام ٧٠-١٩٧٩ يتضح استمرار نفس النهج والموقف والتحليل للاحداث التي حدثت في تلك الاعوام على انها صراع بين امريكا وانجلترا على النفوذ في الشرق الاوسط. كذلك النشرات في القسم الثالث من ١٩٨٠-١٩٩٠. ولكن يلاحظ ان الحزب يوضح موقفه من الانتخابات النيابية في الاردن وعدم مشاركته فيها عام ١٩٨٩ رغم إشتراكه في الانتخابات عام ١٩٥٤ و ١٩٥٦ فيقول في نشرة صادرة في ١٩٨٩/٨/١٠ تحت عنوان "جواب سؤال" عن الانتخابات النيابية في الاردن".

«١- إن حزب التحرير وهو يحمل الدعوة الاسلامية بالطريق السياسي لا يتعامل مع اية دولة من الدول القائمة في العالم الاسلامي فضلا عن أية دولة من دول العالم، وهو لا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يعترف بأية دولة منها. ويعتبر جميع هذه الدول غير شرعية وغير إسلامية تحكم بأحكام الكفر ولا تطبق احكام الاسلام.

٢- وبناء على هذه القاعدة فإن حزب التحرير يعمل على إسقاط جميع هذه الانظمة وإقامة نظام الخلافة بدلا منها. وطريقته في ذلك إنقلابية جذرية، ولذلك فهو لا يدعو لإصلاح هذه الانظمة وترميم التالف منها لأنه يؤمن بأن إصلاحها يطيل في أمرها ويعيق العمل على خلعها وإسقاطها بالكامل.

٣- إن الاسلام يقر إجراء الانتخابات، وأن دولة الخلافة سوف تجري الانتخابات لاختيار ممثلين عن الناس في مجلس الامة، والانتخاب هو وكالة في الرأي، والوكالة حكم شرعي، والانتخابات في دولة الخلافة توجد نوابا او وكلاء عن الناس في إبداء الرأي ومحاسبة الحاكم على اساس احكام الاسلام، ومراقبته ومنعه من الظلم والانحراف، وهذه غير الانتخابات في النظام الرأسمالي الديمقراطي....

٦- إن حزب التحرير قد شارك في الانتخابات النيابية ودخل مجلس النواب الاردني مرتين، مرة في عام ١٩٥٤ ومرة ثانية في عام ١٩٥٦ وذلك من اجل غرض واحد أنذاك هو إتخاذه من مجلس النواب منبرا لإسماع الناس صوت الاسلام السياسي، وافكار الاسلام التي يتبناها ولم يشترك في سن القوانين او التصديق عليها مطلقا، كما حجب الثقة عن الحكومات المتعاقبة آنذاك، حكومات توفيق ابي الهدى وإبراهيم هاشم وسمير الرفاعي وسليمان النابلسي، والآن وبعد ان مكّن الله سبحانه لصوت الاسلام ان يسمع، ومكّن لأفكار الحزب الاسلامية وعلى رأسها فكرة الخلافة ونظام الحكم في الاسلام ان تنشر في العالم الاسلامي كله فإن الدافع لخوض الحزب الانتخابات قد زال، فأهملها منذئذ، ولم يعد يفكر في خوضها. ولكننا نقول هنا: إن أراد مرشح ان يخوض الانتخابات على الاساس وبالكيفية التي خاض بها الحزب الانتخابات، اي يمتنع عن المشاركة في سن القوانين والتصديق عليها، ولا يعطي الثقة للحكومة، ويحاسبها بجرأة على اساس احكام الاسلام وليس على اساس احكام الدستور فلا بأس. وإن كان الأولى غير ذلك في هذه المرحلة (٥٦)».

لقد عمل حزب التحرير منذ عام ١٩٦٥ حسب مخططه المرحلي بموجب المرحلة الثالثة وهي مرحلة تسلم الحكم عن طريق الامة واهل النصرة، فهو «يعمل على تجميع القوى المادية عن طريق اهل النصرة لتغيير احكام الكفر وإعادة الحكم بما انزل الله من الداخل وليس من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخارج بالرغم من إعتباره ان الدار في جميع البلاد الاسلامية دار كفر لا دار اسلام... أما بالنسبة لوجوب اعداد القوة المادية القادرة على إزالة حكم الكفر وإعادة الحكم بما انزل الله فإنه يكون بالنسبة لنا عن طريق اعمال النصرة كما تبنينا ذلك اتباعا لطريقة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سيره، وليس بالتسلح والتدريب للحزب وشبابه (٥٦)».

إن المتتبع لنشرات حزب التحرير الاسلامي يلاحظ الاهتمام الواضح بالقضايا السياسية المحلية والاقليمية والعالمية، كما يلاحظ ان القضايا الاجتماعية لم تحظ بالاهتمام الكافي من الحزب، كما «**ان الموضوعات الدينية الرئيسية لم يكن لها نصيب كبير، وكانت تسود على الرغم من ذلك، الموضوعات الدينية والتعبيرات الدينية على المنشورات، (متقطفات من القرآن والحديث) (٥٠)**».

٣-٢-٣ حزب جبهة العمل الاسلامي

على ضوء ما شهده الاردن من إنفتاح سياسي عام ١٩٨٩، بإستئناف الحياة البرلمانية بعد غياب سنوات طويلة، وما أعقب هذا القرار من توجه نحو تبني النهج الديمقراطي في التعامل بين الحكومة والشعب، وبين فئات الشعب المختلفة، وما استدعى ذلك من حوار وطني، توّج بإصدار "الميثاق الوطني" وسن قانون جديد للاحزاب يحمل رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢.

وعلى ضوء نتائج الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٩، التي أتاحت للحركة الاسلامية "الاخوان المسلمون"، الفوز بإحدى وعشرين مقعدا من أصل ثمانين مقعداً، مما عكس الثقل النسبي للجماعة داخل البرلمان، وفي الشارع الاردني، وعلى ضوء ممارسة العديد من القوى للعمل السياسي، فقد تداعى عدد من الاسلاميين من اجل إيجاد صيغة سياسية معاصرة، وفق قانون الاحزاب الرسمي، وممارسة العمل السياسي من منظور إسلامي، وقد شكلت جماعة الاخوان المسلمين العمود الفقري في الجبهة، ومنذ ان جرت إنتخابات مجلس الشورى للحزب، كان ثقل جماعة الاخوان المسلمين واضحا، مما اضطر بعض اعضاء الحزب لتقديم استقالاتهم، إعتقادا منهم ان هناك إتفاق بين اعضاء الجماعة حولهم.

لم تثن هذه الاستقالات - التي شكلت تحد للحزب منذ البداية - القائمين على العمل من الاستمرار والإعداد، ووضع البرامج والخطط، ومضاعفة الجهد، وقد تكلل ذلك بإخراج اول حزب إسلامي يحصل على ترخيص رسمي في ١٩٩٢/١٢/٨ بإسم "حزب جبهة العمل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاسلامي" وقد انتخب بالتزكية د. إسحق الفرحان امينا عاما له، وبهذا يكون قد تمّ إنجاز المرحلة التحضيرية التي إستغرقت عامين.

لقد اصدر امين عام الحزب تصريحا صحفيا بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٨ اوضح فيه الخطوط العريضة لسياسة الحزب، المتمثلة بالتالي:-

«... خدمة العقيدة الاسلامية والسعي نحو تطبيق الشريعة الاسلامية في المجتمع، وخدمة القضية الفلسطينية، وتعزيز الامن الوطني والوحدة الوطنية. والإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لوطننا الحبيب لتأمين العيش السعيد، والحياة الفضلى لشعبنا العزيز، في ظل القيم الاسلامية الاصيلة، والإسهام في توحيد الامة العربية، والتضامن الاسلامي، وخدمة القضايا الانسانية بعامة (٥٦)».

وقد ابدى حزب جبهة العمل الاسلامي، إهتماما مبكرا بالقضايا الاسلامية، خارج الاردن، **«ففي ١٢ كانون اول ١٩٩٢ اصدر الامين العام للحزب تصريحا صحفيا ادان فيه احداث الاعتداء على المسلمين ومساجدهم في القارة الهندية من قبل مجموعة متطرفة من الهندوس (٥٧)».**

كما أبدى الحزب إهتمامه بالقضايا العربية، فأصدر الحزب بيانا في نفس اليوم ايضا ١٢ كانون اول ١٩٩٢، **«استنكر فيه الخطوة الاستعمارية التي تقودها الولايات المتحدة لاحتلال الصومال تحت ذريعة وضع حد للحرب الاهلية هناك (٥٧)».**

وعلى صعيد القضايا المحلية، أبدى الحزب إهتماما بذلك ايضا، فأصدر بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٩٣ بيانا **«سياسيا حول الحصار الامريكي لميناء العقبة، والضغط الامريكي لإستئناف مفاوضات السلام (٥٨)».**

اما على صعيد القضية الفلسطينية، فقد اصدرت "اللجنة المركزية لنصرة فلسطين" التابعة لحزب جبهة العمل الاسلامي، بيانا بمناسبة الذكرة الخامسة والاربعين لاغتصاب فلسطين، **«مؤكدين على الرفض المطلق لأية حلول تفرط بذرة تراب واحدة من ارض فلسطين المباركة (٥٨)».**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-٢-٣-١ ثوابت الحزب واهدافه الاستراتيجية:-

لا شك ان الاهداف الاستراتيجية للحزب، وكما هو واضح في بيان التأسيس، هو السعي **«لتطبيق الشريعة الاسلامية في المجتمع بصورة تدريجية، وضمن معطيات الواقع وبالاساليب السلمية وبالحوار والإقناع، وتبدأ هذه العملية بتنقية القوانين مما يخالف الشريعة الاسلامية، وتتدرج في سن القوانين المنسجمة مع الشريعة الاسلامية (٥٩)»**. وعليه فإن **«اولى ثوابت الحزب «تبني المرجعية الاسلامية من الناحية الفكرية».**

اما الثابت الثاني: «التكامل بين العروبة والاسلام، وانهما وجهان لعملة واحدة».

والثابت الثالث: «الوحدة الوطنية والامن الوطني»، وعدم التمييز بين الناس في الحقوق والواجبات بسبب العنصر او العرق او اللون او الدين. كما ان الامن الوطني، السياسي والاجتماعي والاقتصادي اساس إستقرار المجتمعات، لذا لا معنى للعمل السياسي بدون ترسيخ قاعدة الوحدة الوطنية والامن الوطني .

والثابت الرابع: «ترسيخ مبادىء الشورى والنهج الديمقراطي في المجتمع. وتأكيد احترام كرامة الانسان وحقوقه وحريات المواطنين الفردية والاجتماعية والسياسية».

والثابت الخامس: «الايمان بعروبة فلسطين واسلاميتها، وعدم التفريط بأي شبر من ارضها، وإعداد الاجيال لتحريرها مهما طال الزمن (٥٩)».

إن هذه الثوابت الخمس، التي تعتبر منطلقات لفهم سياسة حزب جبهة العمل الاسلامي، بحاجة الى منهاج لتحقيقها من اجل احداث التغيير المطلوب في المجتمع، وقد اوضح امين عام الحزب، في رسالته الى الاخوة في حزب جبهة العمل الاسلامي، نهج الحزب في التغيير، وتحت عنوان «نهجنا في التغيير هو الاصلاح المتدرج وليس العنف» قال: **«إن العمل السياسي الاسلامي شأنه شأن العمل الدعويّ الاسلامي او العمل التربوي الاسلامي والعمل الخيري الاسلامي، التي تصدر جميعها عن المنهج الاسلامي في الاصلاح المبني على الوسائل السلمية، والذي ينبذ العنف كوسيلة للتغيير (٦٠)».**

في هذه المرحلة التأسيسية للحزب، التي إستغرقت ما يقارب العام – كما اوضح د. إسحق الفرحان في محاضرته بمؤسسة شومان بتاريخ ١٩٩٣/١/١٧- **«وفيها تم وضع التشريعات واللوائح التنظيمية للحزب، وبناء هيكله التنظيمي ومؤسساته القانونية، وفتح الفروع، وفتح باب الانتساب، وبناء كوادر الحزب، وتأليف لجان العمل، والبدء بإصدار ادبيات الحزب، وكتابة**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

برامجه التفصيلية، وممارسة اعماله المختلفة وفي مقدمتها التفاعل مع الجماهير بأسلوب ديمقراطي (٥٩)».

وهنا لابد من الاشارة الى الهيكلية التنظيمية لحزب جبهة العمل الاسلامي وهي:-

١- الهيئة التأسيسية.

٢- الهيئة العامة.

٣- المؤتمر العام.

٤- مجلس الشورى.

٥- المكتب التنفيذي.

على ضوء إستكمال بنى الحزب، وممارسة نشاطه، وتبيان مواقفه من القضايا المختلفة، فقد بدأ الحزب في دخول المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التفاعل مع الجماهير، وقد عكست انتخابات عام ١٩٩٣ هذا التفاعل المباشر، حيث خاض الحزب هذه الانتخابات، وتمكن من الفوز بستة عشر مقعدا، رغم تعديل قانون الانتخابات، الذي ارتكز على قاعدة صوت واحد للناخب الواحد.

يتضح من خلال ما يطرحه حزب جبهة العمل الاسلامي، ومن خلال ثوابته، وخاصة البند الثالث والرابع منها، ومن خلال أسلوب التفاعل مع الجماهير بأسلوب ديمقراطي - كما يقول اسحاق الفرحان - ومن خلال التقدم بحصول على ترخيص للحزب على قاعدة الميثاق الوطني، ان لدى حزب جبهة العمل الاسلامي توجهاً حقيقياً نحو الديمقراطية والقبول بالتعددية.

كما أن نظرة الحزب وعلاقته بالآخرين تؤكد على ذلك، كما سنرى لاحقاً، حيث أن حزب جبهة العمل الاسلامي، الذي تشكل جماعة الأخوان المسلمين فيه العمود الفقري، يعكس في المحصلة النهائية التغير المطرد في الجماعة، كما يعكس توجهاً جديداً في العلاقات مع القوى والجماعات السياسية المحلية وغير المحلية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-٢-٤ الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية "دعاء":-

إثر إستئناف الحياة البرلمانية في الاردن عام ١٩٨٩، وصدور الميثاق الوطني، وقانون الاحزاب في الاردن، ظهرت الى مسرح الحياة السياسية في الاردن في مطلع عام ١٩٩٠، الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية "دعاء"، محاولةً إعادة النظر في الكثير من المفاهيم السائدة لدى التيار الديني السلفي، على إعتبار انها «**حركة بناء العقل العربي الاسلامي المستنير، وبناء الثقافة العقلانية النقدية الشجاعة** (٦١)»، وهي «**مغامرة إنقاذ للمشروع الاسلامي، من فلسفة البكاء على الاطلال الرفائية ... الى الانطلاق الى فضاءات المستقبل الرحبه** (٦١)».

وفي مقابلة مع جريدة الرأي الاردنية، يقول مؤسس الحركة السيد يوسف ابو بكر: «**ان اعادة تحديد المفاهيم هي واحدة من همومنا الفكرية، والسلفية كمفهوم قائم اعدنا تحديده وتقديمه.**

فالسلفية ليست خصوصية دينية بل هي منهج فكري موجود في رؤوس بعض الناس. فهناك سلفية قومية وسلفية عشائرية وسلفية يسارية، وسلفية دينية ايضا.

والسلفية هي تلك العقلية وذاك المنهج العاجز عن مواجهة قضايا ومشاكل العصر وتحدياته، وحلها بآليات حلوله الخاصة المستحضرة من الماضي... من عقول رجال توفاهم الله منذ زمن بعيد. وقد اسسنا قاعدة في هذا الشأن تقول (ان اجترار حلول السلف وعدم تقديم حلول قرآنية عصرية. هما عمليتا هروب منظمة الى قاع التاريخ)، ولذلك نحن لا نهاجم ولن نهاجم اي حزب او حركة إسلامية، إنما نهاجم جمود العقل في الاسلام ... وكل عقل سلفي، هو محط إنتقادنا وهجومنا انى وجد (٦٢)». وبناء على ذلك فإن «**حركة دعاء... تحملت المسؤولية الثقيلة بأمانة حتى لا تكون عالة على التراث، وموظفا بمنصب "دليل" في متحف التاريخ** (٦١)»، وإن «**حركة دعاء .. كفاح عقلي .. في سبيل الوحدة والتوحيد، وحدة الامة على الارض.. وتوحيد الله في ملكوته الاعلى** (٦١)»، لذا فإن حركة دعاء تقبل بين صفوفها اي مسيحي عربي يؤمن بخط ونهج الحركة، إنطلاقا من إيمان حركة دعاء بأن المسيحية العربية، جزء عضوي وأصيل في البنيان الحضاري العربي الاسلامي، شريكة في بنائه ونمائه وتطوره، وان هذه الحضارة امانة في عنق المسلم والمسيحي سواء بسواء.

تعتقد حركة دعاء ان نهضة الامة لا تتأتى إلا من خلال إعادة النظر بالمفاهيم السلفية، وتجديدها وفق معطيات العصر، فكما يقول رئيس حركة دعاء السيد يوسف ابو بكر: «إن السبب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاساسي في إنحطاط الامة، هو إستدعائها للحلول دون المناهج من اعماق التاريخ، فالأساس هو رسالة النظافة .. وليس تقديس السواك (٦٢)».

وعليه فإن حركة دعاء، محاولة لفهم وتفسير النص القرآني بمضمونه وليس بظاهره، وهي محاولة إطلاق الوعي، وأوله العقل للغوص في مكنونات القرآن الكريم، وقد ورد في الاسس الفكرية لحركة دعاء، البند الرابع: ان «**القرآن الكريم ظاهرة الهية حركية متجددة الحياة منذ النزول الاول والى ان يرث الله الارض ومن عليها، وله قدرة فذة في تشخيص الواقع وإعطاء الحلول، تبعا لظروف وشروط كل عصر على حدة (٦١)**».

وورد في البند الخامس من الاسس الفكرية ايضا: «**العقل هو أداة فهم النص وتوصيله وتفعيله. وهو الميدان الذي استقبل النص الاصلي المطهر، وهو الوحيد القادر على إستقبال اي نص والتفاعل معه، سواء كان هذا النص مكتوبا او مقروءا او مسموعا، او ظاهرة طبيعية موضوعية خارج الوعي الانساني (٦١)**».

وعليه فإن حركة دعاء تنظر الى "النصيين" الذين يقدسون ظاهرة النص، دون الغوص في اعماقه، كمن يحوّل النص الى صنم، بدلا من ان يكون ظاهرة الهية متجددة الحياة، وهؤلاء هم السلفيون، الذين نظروا الى النص المطهر كنص جامد، مما يعني انهم مصابون بجمود العقل ايضا، والتخلف عن إدراك قيمة النص وجوهره.

وبناء على هذا الفهم، فإن حركة دعاء تنطلق من منهج جدلي في التفكير، يتوخى بناء منهج إسلامي خاص، هو "منهجية العقل والنص المطهر"، كمحاولة إعادة إعتبار للعقل الذي تعرض للتغييب والامتهان، «**حيث قدم النص عليه، والغاه، في عملية (تفضيل النقل على العقل) التي تعني وضع الالهي في مواجهة الانساني بصورة متعادية وفي حالة احتراب، وهذا نعده إهانة كبرى للنص الالهي، الذي ما جاء ليقاتل الانسان بل ليساعده (٦٣)**».

مرتكزات حركة دعاء الفكرية:-

«**-جدلية العروبة والاسلام، التي تعني إعادة بناء الفكر القومي على اسس قرآنية، وتوصل الى حقيقة ان الامة العربية ضرورة قرآنية.**

- **جدلية الديمقراطية والشورى، اي الديمقراطية الاسلامية.**

- **جدلية العقل والنص، وهو المنهج الذي نستخدمه في البحث، سواء في النص الديني، او في اي نص موضوعي خارج الوعي.**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **المذهبية الاقتصادية الاسلامية.**

- **العلاقة الاسلامية المسيحية (٦٢)».**

تعتقد حركة دعاء انها منحازة للمنهج الجدلي في التفكير، وانها حركة منفتحة على الثقافة الانسانية، بما فيها الثقافة الماركسية التي تعتبرها الحركة **«جزء عضوي واصيل من البنيان الثقافي للانسانية (٦٣)»**، وبناء على هذا الفهم فقد رفعت حركة دعاء شعارا في الشأن الثقافي يقول: "الثقافة الانسانية" لبن عالمي يتأخر راضعوه" ... "والحكمة ضالة المؤمن، انى وجدها التقطها".

ويقول السيد يوسف ابو بكر: **«وفي الماركسية، حكم كثيرة، ليس اولها المنهج الجدلي في التفكير بعيدا عن ربطه برفضه للغيب، وليس آخرها كفاحها من اجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية (٦٤)».**

وبصدد اهداف حركة دعاء، فقد حددت الحركة اهدافها بقسمين، الاولى الاهداف العملية، والثانية الاهداف العليا.

وتتمحور الاهداف العملية حول خمسة محاور متجادلة هي:-

أ- المحور الاقتصادي.

ب- المحور الاجتماعي.

ج- المحور الثقافي.

د- المحور التربوي - التعليمي.

هـ- المحور السياسي.

وبناء على تحديد هذه الاهداف فإن حركة دعاء ترى انها **«مشروع اصيل لبناء اطار ثقافي مرجعي، يؤسس لإحداث تحولات إجتماعية تاريخية، ملتزمة هوية الامة - العروبة والاسلام (٦٥)».**

أما الاهداف العليا، وهي اهداف تسعى الحركة بكل جهدها لتحقيقها في المدى البعيد، «بالتعاون مع كافة القوى المخلصة في الوطن والامة سواء بسواء هي:-

اولا- تحرير فلسطين تحريرا كاملا من الاستعمار الاستيطاني اليهودي، وإعادة توحيد الوطن، بجناحيه في شرق النهر وغربيه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا- المساهمة في تحرير المواطن العربي، من الجهل والتخلف والاميّة والاستغلال والتبعية، وبث اليقظة السياسية والفكرية فيه، ليسهم في صناعة مستقبل الامة دينا ودنيا.

ثالثا- تحقيق الوحدة العربية، بصورة تدريجية، من خلال توحيد اقاليمها الطبيعية اولا، فوحدة هذه الاقاليم معا ثانيا.

رابعا- إعادة الاعتبار للدين الاسلامي العظيم، بفهمه فهما عصريا مستنيرا، يحوله الى رافعة ومحرك للتاريخ العربي - كما كان - وتقديمه الى العالم كله، كنموذج للفكر التقدمي الذي ينسجم مع تيار التاريخ.. لا الذي يسير في عكسه، او يقف على هامشه (وخصوصا بعد سقوط مختلف الايديولوجيات، في المستويين العربي والعالمي).

خامسا- مساعدة كل الشعوب في العالم، وخصوصا الاسلامية، في تأكيد هويتها القومية والعقدية، وحقها في تقرير مصيرها، واختيار نظام الحكم الذي تريد.

سادسا- تقديم رؤية حضارية إنسانية للبشرية، مؤسسة على الفكر الاسلامي المستنير، القادر على تقديم مقترحات حلول واقعية وعادلة، لمشاكل البشرية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية .. الخ.

رؤية جديدة، تنظر الى الانسان، اينما كان، بإعتباره كائنا إجتماعيا، مستهدفا من السماء بالرعاية والمحبة والاحترام والتكريم، بغض النظر عن اللون، والعرق والجنس والمعتقد، على قاعدة عريضة، تدعو الى:-

- الوحدة والتوحيد.
- وحدة الانسانية في إنسانيتها.
- وتوحيد الله في ملكوته الاعلى (٦٤)».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

مواقف الجماعات الاسلامية في الاردن نحو التعددية السياسية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤-١ تمهيد:-

لا شك ان طبيعة فهم مقاصد الشريعة الاسلامية هي التي تحدد المواقف اتجاه القضايا الخلافية، القضايا التي لم يحسمها النص القطعي الدلالة والثبوت، ولم تحسمها السنّة او التاريخ الاسلامي، هذا التاريخ الذي حفل بالاختلاف السياسي والفكري منذ وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وحتى الآن، ولم تكن الفرق الاسلامية المتعددة، إلا مثالا على هذا الاختلاف، فقد سجل الشهرستاني وجود ٧٦ فرقة إسلامية، وسجل الخوارزمي وجود ٧٢ فرقة إسلامية، وسجل الاشعري اكثر من مئة فرقة إسلامية.

كما قام بعض الفقهاء، وبعض العلماء، وبعض المؤرخين، بإقامة الحواجز المذهبية بين المسلمين، حيث لم يقتصر الخلاف حول الامور ذات الطابع السياسي، وإنما طال الفقه ايضا، حيث قسم الفقه الاسلامي المسلمين الى مذاهب متعددة، أبرزها اربعة عند اهل السنة واثنان عند اهل الشيعة الامامي والزيدي.

«وإذا رجعنا الى هذه المذاهب، نجد اختلافا كبيرا بينها، بعضها في الاصول، واكثرها في الفروع.

فقد نجد الاختلاف في المسألة الواحدة، فهي عند بعضهم واجبة، وعند الآخرين جائزة، وعند زيد مستحبة، ولدى عمر مستكرهة (٦٣)».

وهذا ما تعكسه المواقف المختلفة من مسألة الشورى مثلا لدى الجماعات الاسلامية المعاصرة، ومواقفهم ايضا اتجاه مسألة التعددية السياسية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤-٢ موقف الاخوان المسلمين من التعددية السياسية:-

بادىء ذي بدء لا بد من الاشارة الى ان التعددية كمفهوم Pluralism نشأ في الغرب في إطار الجدل بين الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة، وإن كانت له تعبيراته وممارساته المختلفة لدينا، وان لم تحمل نفس اللفظة أيضاً، «**فبينما ظهرت التعددية كفكرة لدى مفكري العقد الاجتماعي في مواجهة فكرة السيادة التي يدافع اصحابها عن الحكم المطلق، فقد رأى "منتسكيو" ان افضل انظمة الحكم هو ذلك الذي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (ومثال لديه النظام الانجليزي) فهذا المبدأ يكفل الحد من طغيان السلطة على حقوق الافراد، ويتحقق من خلال فصل السلطات والمبدأ الفيدرالي او الاتحادي** (١٦)».

كما ان التعددية كمفهوم تنظر «**الى الحياة إنطلاقا من وجود اشياء متعددة على كافة المستويات، أي رفض الواحدية Monism او الزعم بأن هناك مبدأ غائياً واحداً، فمن الضروري ان يكون هناك تنوع في القيم والممارسات الايديولوجية والمؤسسية والاجتماعية، والذي تعبر عنه الاحزاب وجماعات المصالح والانتخابات** (١٦)».

إزاء هذا المفهوم للتعددية، وبعد إقرار النهج الديمقراطي في الاردن، وصدور الميثاق الوطني مع نهاية عام ١٩٩٠، حيث تطرق الى موضوع التعددية السياسية بالتالي: «**ان الدولة الاردنية هي دولة قانون بالمفهوم العصري الحديث للدولة الديمقراطية، وهي دولة المواطنين جميعا، مهما إختلفت آراؤهم او تعددت إجتهاداتهم، وهي تستمد قوتها من التطبيق الفعلي المعلن لمبادىء المساواة والعدل وتكافؤ الفرص، وإتاحة المجال العملي للشعب الاردني، للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياته وشؤونه، بما يحقق للمواطنين الاستقرار النفسي والاطمئنان وثقة بالمستقبل، والغيرة على مؤسسات الدولة والاعتزاز بشرف الانتماء الى الوطن** (٦٤)».

بهذا التحديد للتعددية الصادر في الميثاق الوطني، الذي يعتبر نوع من العقد الاجتماعي، تصبح التعددية الجانب المؤسسي والتنظيمي مصاغة في ميثاق، ومقرّة دستورياً، وبما يتفق مع اهم ما جاء في الخطاب العالمي للديمقراطية وحقوق الانسان، وفي إطار ثقافي يقبل بالديمقراطية والتعددية سبيلا للنهضة والتقدم عموما.

ولما كانت الجماعة الاسلامية "الاخوان المسلمون" من المساهمين في صياغة الميثاق الوطني، فانه بلا ادنى شك كان للجماعة موقف من التعددية السياسية، تفاوت بين الرفض

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والقبول، وقد حسمته الجماعة مؤخرا لصالح الإقرار بالتعددية السياسية، وقد تمثلت هذه المواقف بالتالي:-

لقد صرح المرحوم النائب احمد قطيش الازايدة: «**ان الديمقراطية هي إستجابة للفطرة التي خلق الله الناس عليها... وكان حريا بأمتنا ان تعلم الديمقراطية للدنيا كلها .. ان الاستجابة للديمقراطية هي إستجابة لمعطيات الواقع البشري** (٦٥)».

أما د. بسام العموش، وهو من قادة الاخوان المسلمين، فقد صرح بشكل مناقض تماما للتصريح السابق، فقال: «**إذا كانت كلمة الديمقراطية شكلا ومضمونا مقبولة في المجتمعات، فإن الاسلام ليس لديه إستعداد لتقبل مثل هذه الكلمات... لأن هذه الكلمات تضمنت معاني لا يقرها الاسلام. فالديمقراطية تعني – حكم الشعب على نفسه – وهي متعارضة مع اساس الحكم الاسلامي.. اننا لا نضيف الى الاسلام ديمقراطية ولا إشتراكية ولا غيرهما مما هو مستورد من عالم الضياع الفكري** (٦٥)».

فالديمقراطية، والتعددية احد اركانها، تعتبر من وجهة نظر د. بسام العموش فكرة تتعارض واساس الحكم الاسلامي، وفكرة تعبر عن ضياع فكري، لذا فهي مرفوضة.

وفي مقابلة للباحث مع الدكتور بسام العموش بتاريخ ١٩٩٤/٥/٥، وسؤاله حول هذا التصريح، أنكر أن يكون قد صرح بهذا الشكل، وأوضح بأن للنظام الديمقراطي حسناته وسيئاته، وبالامكان أن نأخذ محاسن الديمقراطية، ونهضمها في نظام الشورى الاسلامي، الأوسع من النظام الديمقراطي.

وبهذا يلتقي الدكتور بسام العموش مع مفهوم عبد القادر عودة حول الديمقراطية، وامكانية استيعاب محاسنها في نظام الشورى الاسلامي.

أما د. عبدالله العكايلة، فله رأي خاص ايضا وهو: «**نحن نقبل بالتعددية في الرأي، لكننا لا نقبلها في التعددية الفلسفية، حيث لا تعددية مذهبية في ظل المجتمع الاسلامي** (٦٥)».

ان الدكتور العكايلة يقبل بجانب من التعددية ولا يقبل الجوانب الاخرى منها، فهو يقبل التعددية في الرأي، ولكنه يرفض التعددية المذهبية، او التعددية الفكرية. وهذا بجوهره يتناقض مع مفهوم التعددية، حيث انها تقوم على احترام معتقدات الغير، وضمان الحريات الأساسية لجميع المواطنين، بما يحمي مرتكزات المجتمع الديمقراطي، وحقوق الفرد، ويكفل التعبير عن الرأي، واعلانه بحرية كاملة في اطار الدستور.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكذلك د. عبد اللطيف عربيات، له رأي بالديمقراطية والتعددية ينص على ما يلي:- «... **وان مفهوم الديمقراطية مفهوم واضح له اصول، وليس هناك معنى محدد للديمقراطية حتى في الغرب، ومفهومنا كأمة ان الشورى مفهوم عربي إسلامي اصيل، وهو ان الشورى حياة وممارسة يومية، وليست نظامَ حكمٍ فقط، بل هي تطال كل مجالات الحياة، وكل مستوياتها، وللشورى، إذن مفهوم شامل (اذا كنتم ثلاثة فأمرّوا احدكم) و (ما خاب من استشار)، وحياة الرسول صلى الله عليه وسلم، قبل الدولة وبعد الدولة شاهدة على ذلك، ... ونحن في مرحلة إنتقالية .. مرحلة العودة الى الذات، وتأصيل الاحكام الى التعاليم الاسلامية كما يجري في السودان الشقيق.. والشعب هو الذي يقوم بتطبيق مفهوم الشورى وآلياته، وفي ذلك احتكام الى هذا المبدأ، والشعب صاحب السلطة في الأخذ بهذا المبدأ، والاحتكام اليه لوضع نظام الشورى الكلي وآلياته، والشعب هو الذي يصنع ذلك.. والذين يقولون الديمقراطية كفر، والديمقراطية ضد الشورى، اقول لهم لا تعارض بين المفهومين ولا تماثل بينهما في الوقت نفسه، فالشورى اوسع وهي نظام حياة شامل، والديمقراطية هي جانب منه، والمصيبة هي ان الذين يكتوون بنار الاستبداد يقولون بأن الديمقراطية كفر، ونقول ان الديمقراطية هي آلية نصل من خلالها الى الاحتكام الى شرع الله، وبالتالي تضع الديمقراطية في مكانها الخاص، والشورى في مكانها الخاص العلي، ونحن نستخدم الآلية للوصول الى الاصل (٦٦)**».

في خضم هذا الجدل والمواقف المتباينة من مسألة التعددية لدى جماعة الاخوان المسلمين، وبعد نقاشات مستفيضة، حسمت الجماعة امرها بإقرار التعددية، كما حسمت أمرها بشأن المشاركة في الحكم، وخوض الانتخابات على اساس القانون الجديد "صوت واحد للرجل الواحد"، الذي اقرته الدولة عام ١٩٩٣. وبهذا الخصوص يقول نائب المراقب العام للجماعة، الاستاذ عبد المجيد ذنيبات: «**إننا نقدر ان التجربة الديمقراطية والشورية في الاردن لا زالت خداجا، على الرغم من تفوقها النسبي في العالم العربي، فهي بحاجة الى رعاية وتعامل محسوب ودقيق، وحيث ان الامة تعاني من وضعيات سياسية واجتماعية واقتصادية وامنية متردية، طابعها الغالب التبعية والتمزق والضعف، وهيمنة العدو المطلقة بعد الهزيمة في حرب الخليج الثانية... ومعطيات اخرى كثيرة، كلها لا تمكن من تحقيق خطوات واسعة في التجربة الديمقراطية الشورية، بل لا زالت بعض الاجهزة والممارسات الرسمية بعيدة عن إبجديات الديمقراطية في تعاملها مع قضايا الوطن والشعب.. ولأن إستراتيجية الجماعة تهدف الى تحقيق قدر اكبر من الحرية بتعميق مفاهيمها وممارساتها، ومزيد من المشاركة الشعبية، والتعددية السياسية والفكرية. فإنها ترى ضرورة توفير ما يكفي من الوقت والمناخات الملائمة**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حتى تنعم الاجيال بنسائم الشورى والحرية، وتسعى لتحقيق مزيد منها ضمن منهجية متدرجة وداعية ومسؤولة (٦٧)».

ويوضح السيد إبراهيم غرايبة موقف الاستاذ عبد المجيد ذنيبات من مسألة التعددية السياسية، في زاويته "زرقاء اليمامة" في جريدة السبيل، بالتالي:-

«إن الحركة الاسلامية تتعامل مع التعددية بصدق وقناعة، وعلى الآخرين، حكومات، وتنظيمات التعامل معها بنفس الروح، كما تعاملت الحركة الاسلامية مع مختلف القوى السياسية وفق قناعتها هذه. وهي تبحث عن المساحات المشتركة في الاجتهادات، والمواقف والعمل للتعاون بما يحقق وحدة الوطن وأمنه. والنهوض الفكري والسياسي، وينمي الحريات والحقوق والعدالة الاجتماعية ويحمي من الفساد.

وقد اكدت الحركة الاسلامية عمليا هذه المقولات خلال السنوات الاربع الماضية، ولكن المطلوب في هذه المرحلة تجاوز الانجازات السابقة. وكما كانت الحركة رائدة في التنسيق والحوار واحترام التعددية فإن المطلوب في المرحلة القادمة إنجاز نوعي جديد، وهو مزيد من المشاركة التفصيلية والتنسيق المسبق في دفع الاحزاب والقوى السياسية في مختلف القطاعات الى الوصول الى اتحادات الطلبة والنقابات والبلديات. بحيث لا يكون التحالف اضطراريا او أمرا واقعا او مصلحة تحققت بعد إنجاز خريطة النقابات او البلديات او فعاليات المجتمع المدني. وهو أمر يستدعي مزيدا من التضحيات والوعي، لأن تغييب القوى السياسية المخلصة – ديمقراطيا – سيخل بالتوازن العام، وقد يستعدي جميع الاطراف، ويحرم الحركة الاسلامية من خبرات، ومكاسب تفوق في اهميتها احتكار النجاحات الانتخابية، وهي تحالفات مطلوبة مع كافة مواقع الطيف السياسي للبلد، وليست مقصورة على القوميين واليساريين... (٦٨)».

يتضح مما تقدم غلبة الاتجاه السلفي المعتدل في صفوف جماعة الأخوان المسلمين، هذا الاتجاه الذي ينظر للشورى على أنها واجبة وملزمة للحاكم أو الخليفة، وبالتالي فإن موقف هذا الاتجاه المعتدل من مسألة الديمقراطية والتعددية، هو موقف القبول المحدود أو الجزئي للديمقراطية، ويتمثل ذلك في قبول التعددية في الرأي، وعدم قبول التعددية الفلسفية أو المذهبية، أو في اعتبار الديمقراطية مرحلة آنية، وعتبة إلى الشورى، ويوضح الأستاذ يوسف العظم ذلك بالقول:« إن الديمقراطية كانت مرفوضة من قبل الاسلاميين سابقاً، ولكنها الآن مقبولة، ولكن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أي ديمقراطية هي المقبولة؟ انها الديمقراطية التي ترفض الالحاد، ونقبل بالأمور التي نتفق عليها... نأخذ من الديمقراطية حسناتها ونرفض سيئاتها... الخ (٦٩)».

إن هذا الموقف يعكس أيضاً قبولاً محدوداً للتعددية، يقوم على القبول بالتعددية السياسية التي هي تداول الحكم عن طريق الانتخابات العامة وقبول ضوابطها بعدم استعمال العنف، حيث يقول يوسف العظم أيضاً: «**الديمقراطية مرحلة آنية في مجتمعنا المعاصر، نطورها ونتطور بها إلى الشورى، التي لا نرضى عنها بديلاً، وهنا التطوير بلغة الفكر والحوار وليس بالعصا والحجارة (٦٩)**». وكذلك القبول بالتعددية الحزبية، ورفض التعددية الفكرية.

ويؤكد د. عربيات أيضاً على أن الديمقراطية هي مرحلة آنية، أو مجرد وسيلة، وآلية تستخدم للوصول إلى الأصل، وهي الشورى واقامة شرع الله، وهذا يعني القبول بالديمقراطية كوسيلة فقط، وليس كوسيلة وهدف.

أما الأستاذ عبد المجيد ذنيبات فإنه يطرح بصراحة أن استراتيجية الجماعة تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية، والحرية، ومزيد من التعددية السياسية والفكرية، ضمن منهجية متدرجة وداعية ومسؤولة، وهذا يعني قبولاً أوسع للديمقراطية، يعكس الانتقال التدريجي للجماعة من مرحلة الدعوة إلى مرحلة الدولة، بكل ما تحمل من مواقف ومسؤوليات وتحديات، وهذا يفسر لنا موقف الجماعة الرافض لوجهة نظر محمد أبو فارس حول حرمة الاشتراك في الوزارة، حيث ترى الجماعة جواز ذلك، وفق ما تقتضيه السياسة الشرعية، ورؤية الجماعة وتحليلها للمرحلة.

٤-٢-١ موقف الاخوان المسلمين من الاشتراك في الحكومة:-

يقول مؤلف "الاخوان المسلمين في سطور" محمد الحسن: «**في سنة ١٩٥٧م عرض على الاخوان المسلمين في الاردن الاشتراك في الوزارة فاعتذروا عن ذلك لأن النظام لا يقوم على اساس الاسلام (٤١)**».

إلا انهم في عام ١٩٩١، وفي التعديل الوزاري لحكومة السيد مضر بدران،«**تسلمت جماعة الاخوان المسلمين، عدة حقائب وزارية، وهي: الاوقاف، والتربية والتعليم، والصحة، والعدل، والتنمية الاجتماعية (٤٥)**».

يلاحظ ان موقف الجماعة عام ١٩٥٧، كان ينسجم مع السياسة العامة التي حددتها الجماعة لنفسها، والتي اصدرت فيها بيانا في ١٩٥٤/٤/٣، يوضح الخطوط العريضة لسياسة الجماعة وكما ذكرناها في صفحة ٦١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن مؤلف كتاب "جماعة الاخوان المسلمين في الاردن وفلسطين"، عوني جدوع يقول: "وفي الطبعة الثانية لكتاب" الاخوان المسلمون في سطور، الصادر في عام ١٩٩٠ صيغت سياسة الجماعة التي نشر بيانها عام ١٩٥٤م بالعبارات التالية:-

«إن الاردن جزء لا يتجزأ من العالم الاسلامي، وأن الحكم بشريعة الله هو مطلب الاخوان في هذه الدنيا، وان قضية فلسطين قضية إسلامية، ولا بد أن تحشد لها جميع الامكانات المادية والمعنوية لتحريرها من اليهودية والصليبية الدولية (٤٥)».

إن تغير الخطوط العريضة لسياسة الأخوان المسلمين يعكس التغير الحاصل في الجماعة نفسها وفي مراحل تطورها، كما يعكس محاولة الانسجام مع توجه الحكومة نحو الديمقراطية والتعددية، والميثاق الوطني، وقانون الأحزاب الجديد، الذي يرفض أن يكون لأي حزب امتداداً تنظيمياً ادارياً ومالياً مع أحزاب أخرى مماثلة خارج حدود الأردن، لذا أسقطوا البند الرابع الذي ينص على أن الاخوان المسلمين في الأردن جزء من الحركة الاسلامية في مصر.

كما يتضح أيضاً أن الجماعة قد اتسمت بشيء من المرونة السياسية، فلم تعد تطرح القضايا – خاصة اتجاه مسألة الحكم والحاكم – بجديّة أو تشنج، فبدلاً من السياسة القديمة التي حددتها بالقول: " الاخوان المسلمون لن يؤيدوا أي حاكم حتى يقيم شرع الله في الأرض، ويرفضون أي نظام لا يقوم على أساس الإسلام"، قالوا حديثاً: "إن الحكم بشريعة الله هو مطلب الاخوان في هذه الدنيا".

فلم يتطرقوا إلى تأييد أو مساندة الحاكم، كما أعفوا أنفسهم من تحديد مواقف حاسمة من الأنظمة القائمة، والدخول في جدل هل تقوم على أساس الإسلام، أم لا؟ وبالتالي هل ترفضها أم تؤيدها؟!، وأبقوا المسألة في اطار المرونة السياسية على اعتبار أن الحكم بشريعة الله هو هدف عام، يتحدد الوصول إليه اجرائياً عبر التدرج والاصلاح.

إن الديمقراطية والتعددية بمفهومها الغربي تقتضي تقبل الآخرين، انطلاقاً من أن الحرية لا تجزأ، وأن المجتمع المدني يكفل حقوق أفراده كاملة، كما أن الايمان بالتعددية التي هي ركن من أركان الديمقراطية تعني الاعتراف بوجود جماعات أو شرائح أو طبقات أو أعراق او ثقافات متنوعة، لا بد من التعايش فيما بينها، وادارة الصراع بطرق سلمية، وعليه فإن مسألة تقبل الآخرين تعكس مدى الالتزام بالتعددية والديمقراطية، وبناء على ذلك سنتطرق إلى علاقة كل جماعة بالجماعات الأخرى، أو نظرة كل جماعة للعلاقة مع الآخرين.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤-٢-٢ نظرة جماعة الاخوان المسلمين للعلاقة مع الآخرين:-

إن جماعة الاخوان المسلمين تنطلق في مواقفها السياسية وعلاقاتها مع الآخرين من القاعدة الشرعية "تغير الاحكام بتغير الازمان والظروف" "ودرء المفاسد خير من جلب المنافع"، ومن قاعدة "المصالح المرسلة"، ولما كان تحليل جماعة الاخوان المسلمين للمرحلة ينطلق من الشعور «**بوجود ضغوط داخلية وخارجية على المنطقة كلها لتوجيهها في إتجاه مصالح القوى العالمية المتنفذة، او التي اصبحت قادرة على التدخل في شؤون البلاد العربية، كما تريد بعد إنهيار النظام العربي، وفقدان المناعة ضد الاستلاب والتبعية او مصادرة حق السيادة ... (٦٧)**»، «**وان التجربة الديمقراطية والشورية في الاردن لا زالت خداجا على الرغم من تفوقها النسبي في العالم العربي، فهي بحاجة الى رعاية وتعامل محسوب ودقيق، وحيث ان الامة تعاني من وضعيات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وامنية متردية، طابعها الغالب التبعية والتمزق والضعف وهيمنة العدو المطلقة بعد الهزيمة في حرب الخليج الثانية، ومعطيات اخرى كثيرة... (٦٧)**».

ولما كانت الجماعة تعيش حالة إنتقال مرحلي هادئة نتيجة تطور منهجيتهم في الدعوة والاصلاح، حيث إستقر فيها والى حد كبير العمل المؤسسي، واختزان الخبرة والتجربة العالية، والايمان «**بأن الحوار هو الوسيلة الانجح في التقريب بين التباينات الفكرية او الاختلافات في الرأي (١٩٥)**»، وعلى ضوء ما تمثله الجماعة من ثقل سياسي وتأثير مجتمعي، حيث «**ان نسبة الاصوات التي حصل عليها مرشحو الجماعة عام ١٩٨٩ تساوي ١٢٪ من مجموع اصوات الناخبين، وعلى ١٩٪ عام ١٩٩٣ في ظل قانون الصوت الواحد (٦٧)**»، بالرغم من التراجع النسبي في عدد المقاعد البرلمانية من (٢١-١٦)، امام كل هذه المعطيات، فإن الجماعة تعاملت وتتعامل مع القوى السياسية على الساحة الاردنية، سواء كانوا في سدة الحكم او في المؤسسات والهيئات والتنظيمات الشعبية، من قناعتها في البحث عن المساحات المشتركة في الاجتهادات والمواقف والعمل للتعاون مع الجميع. وقد ترجمت هذه القناعة من خلال الائتلاف العربي الاسلامي - إئتلاف مجموعة من النواب في مجلس النواب الحادي عشر - «**ثم تجمع القوى المناهضة للاستسلام من خارج مجلس النواب، و شاركت الحركة مع العديد من القوى بمبادرة منها او من غيرها في الكثير من الفعاليات التي تعبر عن موقف مشترك إزاء العديد من القضايا... والاخوان مستعدون للتعاون والتحالف مع هذه القوى ما دام هذا التحالف يحافظ على وحدة الوطن وأمن البلاد ويسعى للنهوض بالمجتمع ثقافيا وفكريا وسياسيا، وينمي الحريات العامة والحوار ويسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد ويدعم القضايا**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاسلامية والوطنية. ويغلّب مصلحة الاسلام والمسلمين وينشر الفضيلة وروح التعاون والاخوة، ولا تمانع الجماعة من البحث مع مختلف القوى والجهات رسمية وشعبية مثل تلك الغايات ضمن هذه الضوابط والمعايير (٧٠)».

مما لا شك فيه أن تغيراً واضحاً قد طرأ على سياسة الاخوان المسلمين بشأن علاقتهم بالآخرين، هذا التطور يعكس أيضاً دخول مفهوم الديمقراطية والتعددية لأدبيات الجماعة حديثاً، بعد خلو هذه الأدبيات من هذا المفهوم طويلاً، ورغم أن هناك تبايناً في مفهوم الديمقراطية بين أعضاء الجماعة، إلا أنه يتضح غلبة آراء التيار المعتدل، (آراء الأكثرية) حسب ما يعكسه المراقب العام أو نائبه من تصريحات، ولكن يبقى القلق قائماً على الديمقراطية، جراء هذا الفهم المتباين، وخشية غلبة الآراء الأخرى مستقبلاً، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن معظم دعاة الفكر الاسلامي يعتقدون بعدم جواز الإمامة أو الرئاسة للمرأة، وبناء على هذا الفهم، سيبقى مفهوم الديمقراطية لدى هذه الجماعات الاسلامية محدوداً، خاصة وأن الديمقراطية لا تجزىء حق المرأة أو الرجل، فالكل متساو أمام القانون في الحقوق والواجبات، ورغم أن هناك تغيراً في النظرة اتجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة، ومحاولة لتفعيل دورها في المجتمع، إلا أنه ما يزال هناك مسافة بين فهم الجماعة وبين مفهوم الديمقراطية الليبرالية بشأن المرأة والنظرة إليها.

وعلى أية حال، فإن جماعة الأخوان المسلمين من خلال قبولهم بالمشاركة في صياغة الميثاق الوطني مع الطرف القومي والأطراف الأخرى، فإنهم بذلك قد عكسوا توجهاً ديمقراطياً من خلال عقد اجتماعي ممثلاً بالميثاق، كغيرهم من القوى والجماعات العلمانية وغير العلمانية.

٤-٣ موقف حزب جبهة العمل الاسلامي من التعددية:-

كما عرفنا مما تقدم ان حزب جبهة العمل الاسلامي، هو تجمع إسلامي عريض تشكل فيه جماعة الاخوان المسلمين العمود الفقري، وما دام هذا هو دور وحجم الجماعة في حزب جبهة العمل الاسلامي، وما دام تم إفراز حزب سياسي يعتمد النهج الاسلامي، فإنه بالضرورة سيكون من اهداف هذا الحزب، استلام السلطة او المشاركة فيها كوسيلة لتحقيق الاهداف الكبرى المنشودة في الاصلاح والتغيير لمؤسسات الدولة والمجتمع.

إن إيجاد حزب جبهة العمل الاسلامي، يعتبر نوعا من التجربة السياسية للحركة الاسلامية، ونموذجا لصيغة إسلامية سياسية معاصرة، تجمع بين الأصالة الاسلامية والتمسك بالثوابت، وبين الاستجابة للمستجدات على الساحة الاردنية السياسية. إنه محاولة ترسيخ نموذج للعمل الاسلامي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السياسي في الاردن وخارجه، «ليكون إطارا إسلاميا مرنا، يتسع لجميع العاملين في الحقل السياسي من منظور إسلامي، وليعطي الصورة الصحيحة للعمل الاسلامي السياسي الهادف الذي يجمع بين التمسك بالثوابت والاستجابة لمستجدات العصر، ويسعى بالتالي الى تنمية الفقه السياسي الاسلامي من حيث النظرية والتطبيق ليكون نموذجاً يحتذى في المنطقة العربية (٦٨)».

أما بخصوص الديمقراطية، فقد اوضح د. إسحق الفرحان – امين عام حزب جبهة العمل الاسلامي – في ندوة «الديمقراطية في الاردن: المفهوم والتطبيق» التي عقدت في فندق ريجنسي/ عمان، بدعوة من الجمعية الاردنية للحرية والنهج الديمقراطي، قال فيها: **«إن تعزيز المسيرة الشورية الديمقراطية في الاردن على مستوى الفكر والوعي والمؤسسات والممارسات، ليكون نموذجا يحتذى في المنطقة العربية، مع ما يلزم ذلك من تأكيد على حرية الانسان وكرامة المواطن، وترسيخ دولة القانون، لتطبيق مبادىء تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، والعدل في الحكم بين الناس (٦٨)».**

ونلاحظ ان د. إسحق الفرحان يربط بين مفهوم الشورى والديمقراطية، ويؤكد على حرية الانسان وكرامة المواطن، وترسيخ دولة القانون، تماما كما هو الحال في الديمقراطية الليبرالية الغربية.

ويقول د. إسحق الفرحان ايضا: **«والتغيير في المنهج الاسلامي، لا يصاحبه العنف، ولا يتبنى كبت الحريات، ولا إحتقار الرأي الآخر، بل وسيلة الدعوة بالحكمة، والمجادلة بالحسنى، والاصلاح التدريجي، قال تعالى ﴿ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن﴾ وقال تعالى: ﴿ان اريد الا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله﴾ (٦٨)».**

فعدم اللجوء للعنف، وعدم كبت الحريات، وعدم احتقار الرأي الآخر، وسياسة الاصلاح، كل ذلك من صميم الديمقراطية الليبرالية، وبهذا نرى أن موقف حزب جبهة العمل الاسلامي وتوجهاته الديمقراطية التي تغلب عليها الصيغ الاسلامية "كالمسيرة الشورية" وغيرها من العبارات، هي في جوهرها تحاكي الديمقراطية الليبرالية.

٤-٤-١ نظرة حزب جبهة العمل الاسلامي للعلاقة مع الاخرين:-

يقول د. إسحق الفرحان بهذا الصدد: إن «نظرتنا للاحزاب السياسية السابقة في الاردن في العقود الماضية ليست سارة، لأنها كانت تتنافس تنافسا يعتمد على الاشخاص، وعلى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الارتباطات والتمويل الخارجي، ولكن الاحزاب والاتجاهات المختلفة، اتفقت بعد صدور الميثاق الوطني على مجموعة من الثوابت، والقواسم المشتركة بينها، ومن ضمنها ثوابت العقيدة الاسلامية، وان المصدر الرئيسي للتشريع في الاردن هو التشريع الاسلامي، وان جميع المواطنين مسلمون في ثقافتهم وحضارتهم وفكرهم، كما اتفقت حول جوهر القضية الفلسطينية، وان العمل لفلسطين يعتبر عملا وطنيا اردنيا، وكذلك إعتبار العمل للوحدة العربية، والتضامن الاسلامي، والاهتمام بالقضايا الاسلامية عملا وطنيا، كل ذلك يجعل مساحة الاتفاق بين جميع الاحزاب مساحة واسعة. وسنؤكد في تعاملنا مع الاحزاب على هذه القواسم المشتركة.

اما بخصوص التحالفات معها فسوف نمارس تحالفات عرضية وليست دائمة، تحالفات حول قضايا، ومواقف وبرامج معينة، ونحن من حيث المبدأ لسنا ضد التحالفات، إذا اتفق قدر كبير من البرامج. وستكون آلية تعاملنا مع مختلف الاحزاب هي آلية الحوار، والتفاعل والبحث عن نقاط الاتفاق، وعدم تجريح الاشخاص، والهيئات وفق الآداب والاخلاق الاسلامية التي نعتز بها (٧١)».

اما بخصوص علاقة حزب جبهة العمل الاسلامي في الاردن مع القوى والحركات الاسلامية في العالمين العربي والاسلامي، قال د. إسحق الفرحان: بأنها «علاقات ليست عضوية، وإنما علاقات اخوية، ونحن نسعى الى توثيق علاقاتنا مع جميع القوى والحركات الاسلامية في العالمين العربي والاسلامي، والى تبادل الخبرات والتنسيق واتخاذ المواقف المشتركة من القضايا الاسلامية العالمية، والمحن الاسلامية التي تمر بها شعوب العالم الاسلامي، كالبوسنة والهرسك وكشمير والصومال وغيرها من قضايا العالم الاسلامي (٧٢)».

٤-٣ موقف حزب التحرير الاسلامي من التعددية:-

ينطلق حزب التحرير في موقفه من التعددية من خلال رؤيته للديمقراطية التي يرى انها نظام كفر، سوقها الغرب الكافر الى بلاد المسلمين، والديمقراطية - كما يراها حزب التحرير - «لا علاقة لها بالإسلام، لا من قريب، ولا من بعيد. وهي تتناقض مع احكام الاسلام تناقضا كليا في الكليات وفي الجزئيات، وفي المصدر الذي جاءت منه، والعقيدة التي انبثقت عنها، والاساس الذي قامت عليه، وفي الافكار والانظمة التي اتت بها (٧٣)».

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعليه فإن مسألة الانتخابات والمشاركة والتعددية من المسائل المنتجة عن الديمقراطية، فهي مرفوضة كلية لدى حزب التحرير، الذي يرى أن الشورى هي أخذ الرأي مطلقاً، وهي مندوبة للحاكم، وليست فرضاً، وعدم وجود مجلس للشورى في الدولة الاسلامية، لا يعني أنها ليست دولة اسلامية، وطالما أن الشورى مندوبة للحاكم، أي ليست واجبة، فهي غير ملزمة، فإذا كان هذا هو الموقف من الشورى فإن موقف الحزب من الديمقراطية هو الرفض بالطبع، وبالتالي الرفض للتعددية أيضاً.

وينطلق حزب التحرير الاسلامي في رفضه للديمقراطية والتعددية من المفاهيم التالية: **«تقول الديمقراطية أن السيادة للشعب، فهو مصدر القوانين والتشريعات، وهذا يناقض الاسلام، فالسيادة للشرع، وليس للشعب، وليست الأحكام الشرعية مأخوذة من الشعب، ولا يستشار الشعب في أي حكم شرعي، بل يبحث في الحكم الشرعي عن دليله من القرآن والسنة فقط.**

وكذلك لا يوجد حريات في الاسلام، كما تقول الديمقراطية، فلا يوجد حرية اعتقاد، وغير مسموح للمسلم أن يرتد عن دينه، وكذلك لا يوجد حرية رأي، فلا يحق لأحد أن يقول مثلاً: أطالب بأن يكون للمرأة الحق في الزواج بأربعة، لأن للرجل الحق في ذلك.

ولا يوجد حرية شخصية، فلا يحق للمرأة أن تسافر من غير محرم، أو أن تكشف شعرها في الشارع، ولا يحق للرجل أن يتخنث بلبس لباس النساء، أو أن يعمل كل ما يشعر بالتشبه بالنساء... الخ.

ولا يوجد حرية تملك، وهي أن تملك ما تشاء، بغض النظر عن طريقة التملك، فلا تملك بالربا، ولا يأخذ الانسان إلا رأسماله فقط، ويعاقب على الربا... الخ (٧٢)».

وبصدد التعددية، فإن حزب التحرير لا يقر بوجود التعددية وفق المنظور الغربي الذي يرى في التعددية مذهباً يقول بأن ثمة أكثر من حقيقة مطلقة واحدة، فلدى حزب التحرير «**ليس بمقدور الانسان أن ينتمي إلى أي حزب، فالمادة ١٩ من دستور الدولة الاسلامية (المفترضة)، الذي تبناه حزب التحرير، ينص على أن (للمسلمين الحق في اقامة أحزاب سياسية، لمحاسبة الحكام، أو الوصول للحكم عن طريق الأمة، على شرط أن يكون أساسها العقيدة الاسلامية، وأن تكون الأحكام التي تتبناها أحكاماً شرعية، ولا يحتاج انشاء الحزب لأي ترخيص، ويمنع أي تكتل يقوم على غير أساس الاسلام).**

فالأحزاب القومية والشيوعية، وكل الأحزاب التي قامت على غير أساس العقيدة الاسلامية، وتحمل أفكاراً غير الأحكام الشرعية، المستنبطة من القرآن والسنة، يمنع وجودها منعاً باتاً.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبصدد المذاهب الفلسفية: يمنع المذهب الماركسي، والمذهب الديمقراطي، وكل مذهب قائم على أساس غير الاسلام، فالمسلمون أصلاً لا يسمح لهم بتغيير دينهم، بترك الاسلام، واتباع أي مذهب من المذاهب المذكورة، لأن ذلك يعتبر ارتداداً، فيطبق عليه أحكام المرتد، والرسول عليه الصلاة والسلام يقول :(من بدل دينه فاقتلوه).

أما غير المسلمين، كالنصارى واليهود والمجوس والدروز والنصيريين.. الخ، فإن ولدوا على تلك المذاهب، يعتبرون من أهل الذمة، ويعاملون معاملة أهل الذمة (٧٣)».

نستنتج مما تقدم، أن لدى حزب التحرير الاسلامي، اجتهاده في الشورى والديمقراطية والتعددية، فالشورى لدى حزب التحرير مندوبة (ليست واجبة)، رغم أنها مستحبة، والحاكم أو الخليفة، غير ملزم بنتائجها، **«فالحكم الشرعي ترجح فيه قوة الدليل، بغض النظر عن رأي الأكثرية، "والرأي الذي يدل على فكر في موضوع يرجح فيه ما ثبت الصواب، ويؤخذ فيه برأي الخبراء، أهل الاختصاص فقط، ولا يرجع فيه لرأي الأكثرية." "ويرجع لرأي الأكثرية في الرأي الذي يرشد إلى القيام بعمل من الأعمال، وذلك بوجود عدة خيارات كلها جائزة (٧٤)».**

أما كيفية تطبيق الشورى، التي هي حق للمسلمين، فإن ممارسة هذا الحق منوط باختيار الحاكم فقط، وهو مرحلة فقط لاعلان دولة الخلافة، أو تعيين الخليفة، الذي لم تحدد فترة لبقائه في الحكم، وانما هي مدة مفتوحة، وبالتالي فإن الخليفة غير ملزم بمجلس شورى، أو بأكثرية أو أقلية، إلا في حالة وجود خيارات كلها جائزة.. وهذا قريب من رأي ابن تيمية الذي يرى ضرورة حيازة الحاكم لثقة أغلبية الأمة (البيعة العامة)، بعد حصوله على بيعة الانعقاد من أهل الحل والعقد، أو أهل الشوكة، ويرى ابن تيمية أنه اذا اختلف رأي الامام مع رأي أهل الشورى، فإنه لا يلزم برأيهم، بل له أن يرى رأياً يخالفهم، ويأخذ به، ويلزم الأمة به.

وباختصار فإن حزب التحرير الاسلامي يرى أن يقتصر أمر الشورى على المسلمين في مرحلة فقط، وهي مرحلة التعيين أو الاعلان عن الخليفة، ولا يلتزم الخليفة بعد ذلك في الشورى، كما أن هذه الشورى لا تشمل غير المسلمين.

انطلاقاً من هذا الفهم، فإن الديمقراطية بمفهومها الغربي، وكمنتج لحضارة غربية، يرى فيها ذوو الاختصاص في حزب التحرير الاسلامي – على أنها مسألة فكرية خارجة عن نطاق المفهوم الاسلامي، والشرع الاسلامي، وبالتالي فهي كفر، لا يجوز التعاطي معها اطلاقاً، كما لا يجوز التعاطي مع ركائز الديمقراطية، وأركانها، من تعددية، وحرية اعتقاد، وحرية رأي، وحريات شخصية، وحرية تملك...

ورغم ان حزب التحرير الاسلامي كان قد شارك في الانتخابات النيابية في الاردن عام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٥٤م، وعام ١٩٥٦م، وتمكن من إيصال احد اعضائه الى البرلمان وهو "احمد الداعور"، إلا انه في الانتخابات التالية إمتنع عن المشاركة، وقد اوضح هذا الموقف بمنشور يحمل عنوان "جواب سؤال عن الانتخابات النيابية في الاردن" بالتالي:-

«ان حزب التحرير قد شارك في الانتخابات النيابية ودخل مجلس النواب الاردني مرتين، مرة في عام ١٩٥٤، ومرة ثانية في عام ١٩٥٦، وذلك من اجل غرض واحد آنذاك هو إتخاذه من مجلس النواب منبرا لإسماع الناس صوت الاسلام السياسي، وافكار الاسلام التي يتبناها، ولم يشترك في سنّ القوانين او التصديق عليها مطلقا. كما حجب الثقة عن الحكومات المتعاقبة آنذاك، حكومات توفيق ابي الهدى، وإبراهيم هاشم، وسمير الرفاعي، وسليمان النابلسي. والآن وبعد ان مكن الله سبحانه لصوت الاسلام ان يسمع، ومكن لافكار الحزب الاسلامية وعلى رأسها فكرة الخلافة، ونظام الحكم في الاسلام ان تنشر في العالم الاسلامي كله فإن الدافع لخوض الحزب الانتخابات قد زال، فأهملها منذئذ، ولم يعد يفكر في خوضها، ولكننا نقول هنا: إن اراد مرشح ان يخوض الانتخابات على الاساس وبالكيفية التي خاض بها الحزب الانتخابات، اي يمتنع عن المشاركة في سن القوانين والتصديق عليها، ولا يعطي الثقة للحكومة، ويحاسبها بجرأة على اساس احكام الاسلام، وليس على اساس احكام الدستور فلا بأس، وإن كان الاولى غير ذلك في هذه المرحلة /٧٥/».

إن حزب التحرير الاسلامي رغم إهماله لموضوع الانتخابات مؤخرا، وعدم التفكير بخوضها، لم يغلق الباب تماما في وجه عملية المشاركة، بل أبقاه مفتوحا ضمن شروط معينة، كالإمتناع عن سن القوانين، وحجب الثقة عن الحكومة، ومحاسبة الحكومة بجرأة على اساس احكام الاسلام. أي ان الحزب ينظر الى المشاركة في الانتخابات ودخول البرلمان كنوع من العمل الدعوي، وهذه المشاركة تحددها رؤية الحزب للمرحلة التاريخية والواقع المعاش.

ورغم إبقاء الباب مفتوحا - نوعا ما - للمشاركة في الانتخابات، إلا ان الحزب بقي على موقفه السابق من موضوع النظرة الى الحضارة الغربية، حيث يقول عبد القديم زلوم: **«إن الحضارة الغربية، والقيم الغربية، ووجهة النظر الغربية، والديمقراطية الغربية، والحريات العامة كلها تتناقض مع الاسلام واحكامه تناقضا كليا. فهي افكار كفر، وحضارة كفر، وانظمة كفر، وقوانين كفر. ومن الجهل او التضليل ان يقال ان الديمقراطية من الاسلام، وانها هي الشورى بعينها، وانها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وانها محاسبة الحكام.**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالشورى، والامر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومحاسبة الحكام، احكام شرعية، شرعها الله سبحانه وتعالى، وأمر المسلمين بأخذها والتقيد بها، بإعتبارها احكاما شرعية.

أما الديمقراطية فهي ليست احكاما شرعية، ولا هي من تشريع الله سبحانه، بل هي من وضع البشر وتشريعهم.

وهي غير الشورى، فالشورى هي إعطاء الرأي، أما الديمقراطية فهي وجهة نظر في الحياة، وهي تشريع للدساتير والانظمة والقوانين، يضعه البشر من عقولهم، ويشرّعونه بناء على المصلحة التي تراها عقولهم، لا بناء على وحي السماء. لذلك يحرم على المسلمين أخذها، او الدعوة إليها، أو إقامة احزاب على اساسها، او إتخاذها وجهة نظر في الحياة او تطبيقها، او جعلها اساسا للدستور والقوانين، او مصدرا من مصادر الدستور والقوانين، او جعلها اساسا للتعليم او لغايته.

ويجب على المسلمين ان ينبذوها نبذا كليا، فهي رجس، وهي حكم الطاغوت، وهي كفر، وافكار كفر، وانظمة كفر، وقوانين كفر، ولا تمت الى الاسلام بأية صلة.

كما يجب عليهم ان يضعوا الاسلام كاملا موضع التطبيق والتنفيذ في الحياة والدولة والمجتمع (٧٢)».

من هنا يتضح ان حزب التحرير الاسلامي قد حدد موقفه ايضا، تجاه الجماعات والاحزاب المختلفة (الاسلامية وغيرها)، فأي حزب او جماعة يتعامل بالديمقراطية، او يتخذ الديمقراطية نهجا له، او يسعى لتطبيق الديمقراطية ... هو حزب يدخل في دائرة المحرمات الشرعية، ويعتبر ذلك إثما او كفرا، وعليه فإن الحزب لا يتعامل مع الكفر، وبهذا يكون حزب التحرير الاسلامي قد أعلن القطيعة مع مختلف الجماعات والاحزاب السياسية في الاردن، التي قبلت بالعمل العلني المرخص وفق الدستور الاردني، والميثاق الوطني.

كما أن قبول حزب التحرير لمبدأ الانتخابات في اطار الفهم الاسلامي، هو قبول مؤقت، ومرحلي من أجل الاعلان عن الخليفة، وأن قبولهم بالتمثيل أو الوكالة، واختلاف الرأي هو فقط ضمن الاطار الاسلامي، كأن تأخذ بفقه أبو حنيفة مثلاً بدلاً من فقه الشافعي أو أحمد بن حنبل، بينما الأفكار والآراء الأخرى غير الاسلامية أو القائمة على أفكار غير اسلامية، لا مكان لها في دولة الاسلام، وفي مفهوم حزب التحرير للدولة والمجتمع. وبهذا ينطلق حزب التحرير الاسلامي من مفهوم الواحدية Monism وليس من مفهوم التعددية، ويترتب على ذلك عدم اعتراف حزب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التحرير بتعدد أو تنوع القيم والممارسات والأيديولوجيات والثقافات في المجتمع، وبالتالي فإن الدولة تعتبر تجسيداً لارادة الهية وليست تعبيراً عن ارادة انسانية، وأداة اجتماعية لتنظيم المجتمع.

٤-٣-١ نظرة حزب التحرير الاسلامي للعلاقة مع الآخرين:-

لا شك ان كيفية النظرة للاخرين تحكم السلوك اتجاه الآخرين، كما تحكم التوقعات ايضا.. وطبيعة النظرة للاخرين كثيرا ما تكون محكومة بعوامل متعددة، منها الخلفية الفكرية، وخصائص الاخرين وغيرها.

ولما كان حزب التحرير الاسلامي ينطلق من قاعدة سلفية، ومن إجتهاد ورؤيا إسلامية خاصة به، فإن نظرته للاحزاب والجماعات والافراد والدول التي تتبنى قوانين غير إسلامية، وتسلك طرقا غير إسلامية، وتتخذ اهدافا غير إسلامية، اي لا تكون اهدافها تطبيق الشريعة الاسلامية، فإن هذه الجماعات والاحزاب والدول هي جماعات كافرة او آثمة او ظالمة. فلا يجوز التعاطي معها، بل ويجب محاربتها عبر الصراع الفكري والسياسي، على إعتبار انها احزاب وجمعيات تصد عن سبيل الله، وهذا «**حاصل في دعواتها لافكار الكفر لصرف الناس عن الاسلام، فهي تدعو الى القومية، اي الى جعل العروبة رابطة، او جعل التركية رابطة او جعل الفارسية رابطة، وهذا يعني الدعوة الى القبلية ولكن بشكل موسع، وهي دعوة الى العصبية، وهي دعوة كفر وقد جاء الاسلام يحرمها على المسلمين، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول (ليس منا من دعا الى عصبية) ويقول عنها دعوها فإنها منتنة .. وهي تدعو الى الوطنية ... وهي تدعو الى الاشتراكية، والاشتراكية ليست من الاسلام ... لذا صار كفاح هؤلاء الذين يصدون عن سبيل الله فرضا لا يقبل التراخي، وواجبا فوريا يأثم من يؤخره ولو ساعة (٧٦)**».

وفي نشرة صادرة عن حزب التحرير / ولاية تركيا، بصدد الانتخابات والتصويت لأحد الاحزاب في تركيا، يقول المنشور: «**إن الاحزاب المبنية على اساس غير الاسلام، وافكارها وطرقها ليست إسلامية، واهدافها غير إسلامية، فإنها احزاب كافرة حتى لو كان جل مؤسسيها او اعضائها من المسلمين.**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من هنا وجب نبذ هذه الاحزاب كما وجب محاربتها تماما كواجب محاربة الكفر وانظمته وقوانينه، فلا يجوز قطعا لاي مسلم ان يعطي صوته لأي حزب كافر، لأنه بذلك يرتكب كبيرة إن لم يؤمن بأفكار ذلك الحزب الذي صوت له، ويخرج من الاسلام - والعياذ بالله - إن صوت لأحدها وهو مؤمن بأفكار واهداف ذاك الحزب الذي صوت له. ولهذا لا يجوز لأي مسلم ان يشترك في اي حزب من احزاب الكفر (٢٩٧)».

يتضح مما تقدم ان لدى حزب التحرير موقفا واضحا وحاسما إتجاه الاحزاب الوطنية والقومية والاشتراكية، كما أن له موقفا إتجاه الجماعات الاسلامية الاخرى أقل حدة، ولكنه لا يتعامل معها، حيث ان لدى الحزب موقفا واضحا ايضا اتجاه تطبيق احكام الاسلام، فالحزب يدعو لتطبيقها دفعة واحدة وليس بالتدرج، حيث ان التطبيق بالتدريج كما يقول الشيخ النبهاني في كتابه نظام الحكم في الاسلام: يتناقض مع احكام الاسلام كل المناقضة، ويجعل المطبق لبعض الاحكام، والتارك لبعضها آثما عند الله، فرداً كان او جماعة او دولة.

وبصدد الديمقراطية والتعددية فإن حزب التحرير لم يطرأ أي تغير على موقفه الرافض لهذه المسألة، فالحزب ما زال يعتبر الديمقراطية نوعاً من الكفر، ولا يجوز التعاطي معها، بالرغم من مشاركته في البرلمان في مطلع الخمسينات، حيث اعتبر الحزب تلك المشاركة نوع من الدعاية لايصال أفكار الاسلام السياسي، ولكن بعد اجتيازه تلك المرحلة لا يرى ضرورة المشاركة البرلمانية، أو التعامل مع المسألة الديمقراطية بمفهومها الغربي، وبالتالي فهو لا يقر التعددية أيضاً، بل يرفضها.

٤-٥ موقف الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية "دعاء" من التعددية:-

الحركة العربية الاسلامية "دعاء"، محاولة قراءة جديدة للنص المطهر - القرآن الكريم - ولتراث وثقافة المنطقة، والتاريخ الاسلامي، مستخدمة "المنهج المادي الجدلي" - كما يقول امين عام الحركة السيد يوسف ابو بكر الذي يعتبر استخدامه لهذا المنهج تحريراً له من الانحياز العاطفي المسبق، تجاه النص المطهر، وحتى يكون بإمكانه إتخاذ قرارات عادلة.

حيث يقول: «**وقد ساعدني هذا وحمائي من الوقوع في مطب العقلية السلفية المغلقة، او ما اسميهم "النصيون" الذي يقدسون ظاهرة النص - دون الغوص في اعماقه - فحولوه الى صنم بدل ان يكون ظاهرة الهية حية، متجددة الحياة الى يوم الدين - وبالطبع فإن النظر الى النص المطهر كنص جامد، هو الشكل الآخر لجمود العقل وتخلفه عن إدراك قيمة النص في**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جوهره. وقد قادني المنهج الجدلي في التفكير، الى بناء منهج إسلامي خاص، هو "منهج جدلية العقل والنص المطهر" الذي بإمكانه تقديم حلول عقلية قرآنية عملية للمشاكل والقضايا التي نواجهها في الحياة (٦٢)».

من هذه المشاكل التي تتصدى الحركة لمواجهتها، مسألة التعددية، ولدى الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية "دعاء"، مفهومها الخاص بالتعددية، حيث تنطلق الحركة في تبنيها للتعددية من منظور الاختلاف الانساني في الوراثة والبيئة، التي تنتج التعدد في الرؤية الفكرية. فالإنسان **«هو إبن بيئته ينمو في جو ثقافي - حضاري - إجتماعي - نفسي - متعدد، فتتكون الميول والرغبات والامزجة والنظرة العقلية، المختلفة للاشياء، فينشأ التعدد في الرؤية الفكرية وذلك لأن المعارف المختلفة تكتسب بدرجات متفاوتة، ناتجة عن البيئات المختلفة... والاهتمامات المتغايرة ... وإذن فالانسان ليس واحدا، والبشر ليسوا نسخة مكررة عن ابيهم آدم... والتطور والتغير تبعا لذلك، هما سنة الحياة... التي اطلق الله فيها منذ الازل - الحركة - ... والحركة البشرية - حركة الانسان - مستمرة منذ الخلق الاول الى ان يرث الله الارض ومن عليها - ولذلك فالإنسان في كل مكان في هذا العالم ... صاحب رأي، وموقف وفكر، مختلف بنسبة او بأخرى عن الآخرين، وهنا مربط الفرس الذي نريد .. ألا وهو الإقرار بمشروعية التعددية في الرأي، والحق في الإختلاف مع الآخر (٧٨)».**

وتنطلق الحركة في موقفها المؤيد للتعددية، من زاوية ان التعددية من المسائل الفرعية التي تندرج تحت عنوان المتغيرات الدنيوية، التي لم يشملها القرآن بكثير من التفصيل، بل انها حظيت بإجمال وإيجاز شديدين، بينما الثوابت الدينية حظيت بالتفصيل، وعدم إحتمال الخلاف.

وبهذا الصدد توضح حركة دعاء الموقف بالتالي: **«وقد يكون الاختلاف او الخلاف في مسائل دينية ادى الى الصراع الدموي، وقد حدث هذا في التاريخ الاسلامي الذي حفل بالتكفير، والتكفير المضاد الى حد الذبح، ومع ذلك، فلم يخرج الله سبحانه وتعالى هؤلاء واولئك من دائرة الايمان... فإذا كان الامر على هذا النحو في مسائل دينية، أو ليس من الطبيعي ان يختلف بنو الانسان في قضايا دنيوية؟ نحن نجيب بأن نعم.. ونقول، ان القرآن الكريم حوى اكثر من ٦٣٠٠ آية كريمة بينها اقل من مئة آية في مسائل العبادات والمسائل الحقوقية، ولنا ان ندعوها بالثوابت الدينية التي ترتكز على اثني عشر ركنا او عمودا، هي اركان الاسلام واركان الايمان... اما ما عداها فهو يندرج تحت عنوان المتغيرات الدنيوية...**

ومن القضايا التي حظيت بإجمال وإيجاز شديدين في القرآن الكريم - المسألة السياسية،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حيث ربطها الله سبحانه بصورة ضمنية بالمسألة الديمقراطية، او كما ورد نصا بالشورى... حيث بين ايدينا قوله تعالى: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾، ثم ﴿وشاورهم في الامر﴾ وهي مسألة لم تندرج تحت بند الثوابت الدينية الاثني عشر، التي تعد اصول الدين، فيجب والحالة هذه ان تصنف تحت الفروع... التي احتملت الاختلاف في مدى التاريخ الاسلامي كله، ولذلك فالإختلاف هنا مشروع من زاوية دينية – حيث المسألة فرعية، ومن زاوية انسانية، حيث التعدد واقع إجتماعي لا مفر من الاعتراف به (٧٧)».

بناء على ذلك فإن حركة دعاء تنظر بمشروعية لمسألة الديمقراطية والتعددية التي تعتمد على الاسلوب الحضاري في الحوار، بعيدا عن كافة اشكال التعصب والتزمت، او مصادرة الرأي الآخر. حيث «**وإن الله لم يعط علمه لأحد، ولذلك لا أحد يملك الحقيقة المطلقة (٧٨)**».

وهكذا تنظر حركة دعاء ان لكل عصر سماته، وشروط حياته الخاصة، لذا فالتعددية من سمات هذا العصر، ويجب الاخذ بها طريقا للنهوض والتقدم، وبناء الدولة والمجتمع العصريين.

٤-٥-١ نظرة حركة دعاء للعلاقة مع الآخرين:-

انطلاقاً من المرتكزات الفكرية لحركة دعاء، ومن المرتكز الخاص بجدلية الشورى والديمقراطية، أو "الديمقراطية الاسلامية" – كما تسميها حركة دعاء – وكذلك من مرتكز العلاقة الاسلامية – المسيحية، ففي مشروع الميثاق العام لرابطة العمل الاسلامي – المسيحي الموحد جاء في المقدمة: «**تتوجه رابطة العمل الاسلامي – المسيحي الموحد، إلى بناء شعبنا.... من أهل الرأي والفكر والثقافة والعقول المستنيرة، بموجز ميثاقها العام هذا، للانخراط سوياً في مشروع بناء هذه الجبهة الوطنية، كدرع يحمي الوطن من الاختراقات ذات الطبيعة المذهبية والطائفية والاقليمية... (٧٩)**».

كما أن المادة خمسة وعشرون من مشروع الميثاق العام للرابطة ينص على أن:-

«**باب العضوية للرابطة مفتوح للجميع، سواء كانوا أفراداً أو أحزاباً أو روابط سياسية، مع حق الجميع في الحوار الحر الديمقراطي والسعي لسيادة رأيه في الرابطة من خلال الأطر والنظم والقواعد المتفق عليها(٧٩)**».

وانطلاقاً من رؤية حركة دعاء في فهم التعددية السياسية، وفق "رؤيا اسلامية معاصرة" – كما تقول – فإنها تؤمن بفتح علاقات مع كافة الاتجاهات والتيارات السياسية وفق الدستور الأردني والميثاق الوطني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من خلال الفصول السابقة يتضح لنا:-

اولا: ان حزب جبهة العمل الاسلامي، والحركة العربية الاسلامية "دعاء" قد حسما موقفهما من مسألة التعددية، بقبولها كما وردت في نص الميثاق الوطني، ومن خلال المواقف المعلنة في الصحف والندوات ايضا. ورغم ان جماعة الاخوان المسلمين قد حسمت هذه المسألة لصالح الإقرار بالتعددية السياسية، كما ورد على لسان نائب المراقب العام للجماعة، إلا ان هناك اصواتا اخرى داخل الجماعة لم تقر بمشروعية التعددية، وتعتبرها فكرة دخيلة وغريبة عن الاسلام، كما هو الحال ايضا بشأن الديمقراطية، حيث هناك من الجماعة من اعتبرها مدخلا لنظام الشورى الاسلامي، وهناك من اعتبرها صنو الديمقراطية، وهناك من عارضها.

إن هذه التصريحات المتباينة رغم الموقف الرسمي للجماعة بتأييد المسيرة الديمقراطية، والتوجه نحو التعددية تعكس التباين والاختلاف داخل الجماعة فكريا، وتبقي الباب مفتوحا لتغير موقف الجماعة الرسمي، الى موقف مغاير في حالة نجاح اصوات المعارضة الداخلية في تغليب رأيهم، كما ان عدم إصدار أي توضيح في الصحف، على ان أي موقف أو رأي مغاير من الجماعة بعكس الموقف الرسمي، يعتبر خروجا عن رأي الجماعة، ويعطينا دليلا على عدم حسم مسألة الموقف من التعددية حسما نهائيا، خاصة وان الآراء المعارضة للديمقراطية والتعددية داخل الجماعة تصرح علنا في الصحف المختلفة وفي الندوات العامة.

اما حزب التحرير الاسلامي، وعلى ضوء موقف قيادته، والتزام اعضائه بالتحليل السياسي والنشرات الصادرة عن الحزب، فإن موقف الحزب قيادة واعضاء هو رفض الديمقراطية وما ينبثق عنها من تعددية، بل ويعتبرها الحزب نظام كفر، لا يجوز الأخذ به، او الدعوة إليه، او تطبيقه، وعليه فإن العضو الذي يخالف هذا الموقف يعتبر ضمنا مفصولا عن الحزب.

ثانيا:- إن ظاهرة الخلاف والاختلاف بين الفرق الاسلامية ظاهرة تاريخية، اخذت مناحي متعددة، ولكن يمكن حصر هذا الخلاف بين إتجاهين:-

الاتجاه الذي اخذ بظاهر النص. والاتجاه الذي اخذ بالتأويل.

وهناك مستويات مختلفة في كل إتجاه، حيث يتضح لنا ان حركة "دعاء" مثلا قد أخذت بإتجاه التأويل، وقد أبعدت كثيرا في هذا الاتجاه، الى درجة تحميل النص اكثر مما يحتمل، مثل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تفسيرها للآية – ﴿**وإن طائفتان من المؤمنين إقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله...**﴾ – على انها إقرار بالتعددية، او مؤشر لوجود التعددية.

كما ان حزب جبهة العمل الاسلامي اخذ بإتجاه التأويل بصورة معتدلة، فقد رأى الحزب في قوله تعالى: "إن أريد إلا الاصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله" – صدق الله العظيم – دلالة على إستراتيجية الاصلاح التدريجي للدولة والمجتمع، كما عزز الحزب موقفه من سلوك النهج الديمقراطي، واتباع الوسائل السلمية في التغيير من خلال الآية الكريمة: ﴿**ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن**﴾. أما حزب التحرير الاسلامي فقد أخذ بإتجاه النص، وقد اعتمد في ذلك على قوله تعالى: ﴿**ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين**﴾، وقال: ﴿**ما فرطنا في الكتاب من شيء**﴾ وقال تعالى ايضا: ﴿**اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا**﴾، وبناء على هذه النصوص، فإن الاصل هو وجوب إتباع الشرع، والتقيد به في الافعال والاشياء، فلا يجوز لمسلم ان يقدم على فعل شيء، او تركه إلا بعد ان يعرف حكم الله فيه. لذا فإن إحاطة الشريعة بجميع افعال الانسان إحاطة تامة شاملة، توجب على الانسان المسلم ان لا يأخذ من افكار وعقائد واحكام، إلا من الشريعة الاسلامية حصرا، أي مما جاء به الوحي من كتاب الله، وسنة رسوله، وما ارشد إليه من قياس وإجماع صحابة، ولا يجوز ان تؤخذ من غير ذلك، وعليه فإنه من باب الضعف الشديد في ذهن المسلمين، ومن الخطأ في فهم الشريعة الإلهية «صار الاسلام يفسر **مجالاً تحتمله نصوصه وتؤول احكامه ليتفق مع الواقع القائم، بدل ان يغيّر الواقع القائم وفق احكام الإسلام، فأخذوا بأحكام لا سند لها من الشرع، او كان لها سند ضعيف، بحجة القاعدة الخاطئة التي وضعوها "لا ينكر تغيّر الاحكام بتغير الزمان"، وصار تأويل الاسلام على لسان الكثيرين ليوافق كل مذهب، وكل فكر، وكل مبدأ ولو خالف احكام الاسلام، ووجهة نظره، فقالوا ان حضارة الغرب وأفكاره لا تتناقض مع حضارة الاسلام واحكامه، لأنها مأخوذة من حضارة الاسلام. وقالوا ان النظام الديمقراطي في الحكم، والنظام الرأسمالي في الاقتصاد لا يناقضان احكام الاسلام، مع انهما في واقعهما نظاما كفر. وقالوا ان الديمقراطية من الاسلام، وان الحريات العامة من الاسلام مع انهما تتناقضان تناقضا كليا مع الاسلام** (٧٣)».

وهكذا يتضح ان إتجاه النص يضع الحضارة الاسلامية في مواجهة مباشرة مع الحضارات الاخرى، خاصة على الصعيد الفكري والعقدي والسياسي، في حين ان مدرسة التأويل تميل الى التلاقح الثقافي بين الحضارات، وتحاول التجديد الاسلامي تمشيا مع روح العصر السائد، بدعوى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القاعدة الشرعية – التي تعتبرها ليست قاعدة ضعيفة السند، وإنما قاعدة قوية – "لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان".

من هنا نستنتج ان الخلاف بين إتجاه النص واتجاه التأويل لم يكن محصورا في القضايا السياسية، او الفقه السياسي، بل طال الخلاف ايضا الفقه التشريعي.

ثالثا:- ترتب على هذا الخلاف في الفقه التشريعي ايضا، خلافا إجرائيا في كيفية تطبيق احكام الاسلام، فقد إرتأى الاخوان المسلمون، وحزب جبهة العمل الاسلامي، وحركة دعاء، ان تطبيق احكام الاسلام تتم عبر الإصلاح المتدرج، وعبر تنقية القوانين بما ينسجم والشريعة الاسلامية، ومن خلال العملية الديمقراطية، اما حزب التحرير الاسلامي فيرى ان تطبيق احكام الاسلام تكون كاملة وشاملة ودفعة واحدة، وليس بالتدريج، وبناء على هذا الفهم المتغاير، فقد إتجه الاخوان المسلمون نحو الافراد في دعوتهم، على إعتبار انه إذا صلح الفرد صلح المجتمع، بينما إتجه حزب التحرير الاسلامي نحو المجتمع ومؤسساته، وعلى رأسها مؤسسة الدولة، فإذا صلح رأس الدولة ومؤسساتها صلح المجتمع والافراد ايضا. لذا يرى حزب التحرير الاسلامي ان التطبيق بالتدريج يتناقض مع احكام الاسلام، حيث ان التدرج يعني تطبيق بعض الاحكام الاسلامية، ووجود أحكام اخرى غير إسلامية، وهذا يعني إثما عند الله، لأن ترك بعض الاحكام سواء لدى الفرد او الجماعة او الدولة يعتبر إثما. «فالواجب واجب ويبقى واجبا، ويجب ان يقام به، والحرام حرام، ويبقى حراما، ويجب الابتعاد عنه». ويستشهد حزب التحرير بالآية الكريمة: **﴿وإن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع اهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما انزل الله إليك﴾** صدق الله العظيم.

رابعا:- يلاحظ التطور لدى جماعة الاخوان المسلمين بإنتقالهم من مرحلة الدعوى والإعداد الى مرحلة الدولة، وذلك من خلال مشاركتهم الرئيسة في حزب جبهة العمل الاسلامي، كممثل للاتجاه الاسلامي الذي يتبنى برامج سياسية واضحة «**ترسي تقاليد سياسية عريقة، من بينها تداول السلطة التنفيذية سلميا، في خدمة الشعب والمصالح الوطنية العليا، وفق الدستور، والقوانين المرعية** (٦٨)» – كما قال د. إسحق الفرحان.

إن هذا التوجه الديمقراطي، قد إنعكس ايضا في العلاقات مع الاحزاب الاخرى، فبدلا من الصراع الحاد، والتنافس، والتراشق بالاتهامات مع الاحزاب الاخرى، فقد ابدت الجماعة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاسلامية من خلال حزب جبهة العمل الاسلامي إستعدادها للتعاون مع الاحزاب الموجودة، وخاصة الجماعات الاسلامية الاخرى، وبهذا الصدد يقول نائب المراقب العام الاستاذ عبد المجيد ذنيبات: "ليس هناك تنافر بين جماعة "الاخوان المسلمين" و "حزب التحرير" او أية جماعة إسلامية اخرى تدعو الى تطبيق شرع الله، بل العكس، نحن جميعا ملزمون بالتعاون على سبل الخير لخدمة ديننا ووطننا، ونحن في جماعة "الاخوان المسلمين" نتبع في تعاملنا مع الآخرين القاعدة التي تعلمناها في دعوتنا «**نتعاون فيما نتفق عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما إختلفنا فيه، قد نختلف مع البعض في إجتهادات فرعية ليست من الأصول في الشرع او العقيدة، وهذا امر طبيعي، وابواب الحوار مفتوحة مع الجميع لما فيه المصلحة العامة (٣٠)**».

اما حزب التحرير الاسلامي، فلم يطرأ عليه أي تغير في مواقفه الفكرية، وبصدد العلاقات مع الآخرين فإن نظرة الحزب للاحزاب الاخرى، التي قامت على اساس غير الاسلام، وان افكارها وطرقها ليست إسلامية، واهدافها غير إسلامية، فهي من وجهة نظر الحزب احزاب كافرة حتى لو كان جل مؤسسيها او اعضائها من المسلمين، لذا فعلاقتهم مع هذه الاحزاب علاقة صراع وليس تعاون.

٦ خامسا:- تتفق الحركة الاسلامية، ممثلة بجماعة الاخوان المسلمين، وحزب جبهة العمل الاسلامي، وحركة دعاء، مع الاحزاب القومية والوطنية والماركسية في الموقف من الديمقراطية والتعددية، وقد إنعكس هذا الاتفاق من خلال المشاركة بين هذه الجماعات المختلفة في صياغة الميثاق الوطني، الذي يعتبر بمثابة عقد إجتماعي بين المشاركين والدولة. ومن خلال التنسيق بين جبهة العمل الاسلامي واحزاب قومية ووطنية وماركسية تجاه بعض القضايا السياسية، مثل "جبهة مناهضة الحلول الاستسلامية"، او التنسيق مع افراد وجماعات في المجلس النيابي. وقد أملى هذا التوجه لدى الجماعة الاسلامية، المستجدات السياسية على الساحة الاردنية، والتأثر بالتجربة السودانية، "تجربة الجبهة القومية الاسلامية في السودان"، بالإضافة الى إحساس الجماعة بثقل وزنها المجتمعي والسياسي، خاصة بعد إحرازها واحداً وعشرين مقعدا برلمانيا في إنتخابات عام ١٩٨٩، وستة عشر مقعدا في إنتخابات عام ١٩٩٣، ونجاحها في العديد من مجالس الطلبة في الجامعات الاردنية، وفي العديد من النقابات المهنية والعمالية، وبعض البلديات، وبهذا قال د. إسحق الفرحان: «**اثبتت ممارسات الحركة الاسلامية في الاربعين سنة الماضية، في محطات مختلفة من عمر الاردن في الخمسينات والسبعينات والثمانينات، انها عنصر إستقرار اساسي في مسيرة الوطن، وانها من اهم عوامل الوحدة الوطنية التي ترتفع فوق**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العصبية والاقليمية والطائفية، وبالتالي فهي مشروع وطني ينبغي المحافظة عليه (٦٨)».

إنطلاقا من هذه الثقة بالذات، إضافة الى إعتقاد الجماعة بأن إنهيار النظام العربي بعد حرب الخليج عام ١٩٩٠، وسيادة سياسة القطب الواحد، ومحاولات الاستلاب والالحاق والهيمنة الاستعمارية، ورغبة القوى العالمية المتنفذة والمهيمنة لتحجيم دور الحركة الاسلامية، والضغط بكل قوة لمحاصرتها.. امام هذه التحديات الجديدة، والمستجدات السياسية في الاردن، فإنه لا مناص من الحوار والتعاون مع الجماعات والاحزاب السياسية الاخرى، في المواقف المختلفة لما فيه المصلحة العامة.

مما لا شك فيه ان هذا التعاون مرحليا، تمليه تحديات خارجية وظروف داخلية، وسيسهم هذا التعاون في تعزيز المسيرة الديمقراطية لسنوات قادمة، ما دامت الحركة الاسلامية مستمرة في تبنيها لمفهوم الديمقراطية والتعددية، المعلن عنه في الميثاق الوطني، ولكن في حالة تبني الحركة الاسلامية مفهوماً مغايراً للتعددية المنصوص عليها بالميثاق الوطني، او اعتبار الميثاق الوطني، وقانون الاحزاب من القوانين الواجب تنقيتها، فإن حالة من الصراع ستسود الساحة، وستتهدد بالتالي المسيرة الديمقراطية.

سادساً:- رغم التباين والاختلاف في فهم الديمقراطية والتعددية والموقف منها لدى الجماعات الاسلامية، والحقوق التي تنطوي عليها، إلا انه يلاحظ غلبة التيار الاسلامي المعتدل في الاردن في هذه المرحلة، ونبذ العنف الجسدي والارهاب كوسيلة للتعامل، سواء مع الدولة او الاحزاب الاخرى.

سابعاً:- يلاحظ أن حزب التحرير الاسلامي أكثر تمثيلاً للاتجاه السلفي المتشدد من الجماعات الاسلامية الأخرى، وأن حزب جبهة العمل الاسلامي، وحركة دعاء أقرب إلى التيار أو الاتجاه التوفيقي الذي يحاول الدمج بين المفاهيم الاسلامية والمفاهيم الحديثة، ويتضح ذلك من خلال التقارب في المفاهيم مع أحزاب علمانية توفيقية، سواء من حيث الموقف من الديمقراطية والتعددية، أو الموقف من مسألة العروبة والاسلام.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المراجع والمصادر

١- حسن توفيق ابراهيم، أماني مسعود الحديني، "ظاهرة الأحياء الاسلامي في الدراسات الغربية: رؤية تحليلية نقدية"، منبر الحوار، العدد ٢٥، السنة الرابعة، صيف ١٩٩٢، بيروت، دار الكوثر، ص ص ٦ - ١٨.

٢- Berger. M., Islam in Egypt: Social and Political aspects of popular religion,(New York: Cambridge Univ. Press, 1970).

٣- Dekmejian R. H., The anatomy of Islam Revival: Legitimacy crisis ethimc conflict and the search for Islamic alternatives. Middle East Journal, Vol. 34, vo. 1, (Winter 1980), p. p. 1-12.

أنظر أيضاً:

Griffith. W. E., "The Revival of Islamic Fundamentalism: The case of Iran" International security, Vol. 4, (1979), P. P. 132-138.

٤- Dekmejian R. H., "Fundamentalism in Islam: Theories, typologies and trends". Middle East Review,Vol. XVII, No. 4, (Summer 1985), p. p. 28-33.

٥- Esposito. J. I., (ed). Islam and development: Religion and Sociopolitical change, (Suracuse: Syracuse Univ. Press. 1980).

٦- Keddic. R. Nikki. "Islamic Revival in the Middle East: A comparison of Iran and Egypt", In: Farsoun. K. Samith (ed). Arab Society: Continuity, and change (London: Cromm Helm. 1985). p.p. 65-82

٧- بشير أبو رمان، الحركة الاسلامية ... والبرلمان، عمان، جمعية عمال المطابع، ١٩٩١.

٨- خالد الحسن، اشكالية الديمقراطية والبديل الاسلامي في الوطن العربي، ط١، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٨٨، ص١٥٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٩- فؤاد بيطار، أزمة الديمقراطية في العالم العربي، بيروت، دار بيريت للنشر، ١٩٨٤، ص١٨٤.

١٠- عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص٣٤,

١١- عبدالفتاح حسين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٤، ص١٤.

١٢- موسوعة السياسة، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص٧٦٨.

١٣- السيد ياسين، "التعددية والمسألة السياسية في الوطن العربي"، الأفق العربي، العدد التاسع، عمان، المركز الأردني للدرسات والمعلومات، شباط ١٩٨٧، ص ٣٨.

١٤- Max Weber, "Politics as a vocation" in: H.H. Gerth and Wright Wills, eds., From Max Weber: Essays in Sociology (New York; Oxford University Press, 1958) PP. 100-103.

١٥- Joseph Lapalombara and Myron Weiner, The Origin: and Development of Political Parties, in: Joseph Lapalombara and Myron Weiner, (eds.), Political Development (Princeton: Princeton University Press, 1966) P12.

١٦- أحمد ثابت، "التعددية السياسية في الوطن العربي: تحول مقيد وآفاق غائمة"، المستقبل العربي، العدد ١٥٥، ١٩٩٢/١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٤.

١٧- محمد اركون، الفكر الاسلامي نقد واجتهاد، ط١، لندن، دار الساقي، ١٩٩٠، ص ١٥.

١٨- غازي التوبة، الفكر الاسلامي المعاصر، ط٣، بيروت، دار القلم، ١٩٧٧، ص ٧٨.

١٩- تقي الدين أحمد ابن تيمية، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، اختصره الحافظ أبو عبدالله محمد بن عثمان الذهبي، طبعه محب الدين الخطيب، ١٣٧٤هـ، ص٥٨.

٢٠- محمد أبو فارس، حكم الشورى في الاسلام، عمان، دار الفرقان، ١٩٨٨، ص ٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢١- تقي الدين أحمد ابن تيمية، السياسة الشرعية في صلاح الراعي والرعية، مراجعة وتحقيق على سامي النشار وأحمد زكي عطية، ط٢، القاهرة، دار الكتاب العربي بمصر، ١٩٥١، ص٧٠.

٢٢- عباس السيسي، حسن البنا: مواقف في الدعوة والتربية، ط٢، الاسكندرية، دار الدعوة للطباعة والنشر، (د.ت)، ص ١٥٦.

٢٣- حسن هويدي، الشورى في الاسلام، الكويت، مكتبة المنار الاسلامية، ١٩٧٥، ص ص ٣٨، ٣٩.

٢٤- تقي الدين النبهاني، نظام الحكم في الاسلام، ط٣، بيروت، دار الامة للطباعة والنشر، ١٩٩٠، ص ص ٢١١،٢١٢.

٢٥- عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الاسلامي، ج١، ط٢، القاهرة، مكتبة دار العروبة، ١٩٥٩، ص ٣٧.

٢٦- أبو الاعلى المودودي، الحكومة الاسلامية، ترجمة أحمد ادريس، ط١، القاهرة، المختار الاسلامي للطباعة والنشر، ١٩٧٧، ص ٩٤.

٢٧- طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٣٨، ص

٢٨- سعد الدين ابراهيم، "ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي" تلخيص فهد الفانك، نشرة المنتدى، العدد ٤٤، المجلد الرابع، عمان، آيار ١٩٨٩، ص ٧.

٢٩- أماني عبد الرحمن صالح، "التعددية السياسية في الوطن العربي: دراسة للنموذج المصري، المغربي"، مجلة الفكر الاستراتيجي، العدد ٣٨، اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩١، بيروت، معهد الانماء العربي، ص ١٠١.

٣٠- محمد عابد الجابري، "ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي"، تلخيص فهد الفانك، نشرة المنتدى، العدد ٤٤، المجلد الرابع، عمان، آيار ١٩٨٩، ص ٧.

٣١- مجلة الوطن العربي، مقابلة مع عباس مدني، (٣ آب/ أغسطس ١٩٩٠).

٣٢- جريدة الحياة، ١٩٩٠/٦/١٢.

٣٣- فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الاسلام، عمان، دار الشروق، ١٩٨٨، ص ١٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٤- البرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة كريم عزقول، بيروت، دار النهار، (د.ت)، ص ص ١٠, ١١.

٣٥- خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، ط١، مطبعة الدولة لحاضرة تونس المحمية، ١٢٨٤هـ، ص ١٧.

٣٦- رفاعة الطهطاوي، مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية، ط٢، مطبعة شركة الرغائب بمصر، ١٣٣٠/ ١٩١٢، ص ص ٤٤١, ٤٤٢.

٣٧- عبد الرحمن الكواكبي، أم القرى (الأعمال الكاملة)، ص ١٨٠.

٣٨- الياس فرح، مقدمة في دراسة المجتمع العربي والحضارة العربية، ط٤، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١، ص ١٣٣.

٣٩- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٣٩.

٤٠- أحمد صدقي الدجاني، "تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، أزمة الديمقراطية في العالم العربي، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين ثاني ١٩٨٤، ص ١٤٠.

٤١- جمال الشاعر، "تجربة الديمقراطية في الأردن"، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٦٨٧.

٤٢- علي محافظة، تعقيب ١، "تجربة الديمقراطية في الأردن"، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٧١٧.

٤٣- سليمان الموسى، ومنيب الماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، (د.م.د.ن)، ١٩٥٩، ص٣٢٣.

٤٤- خليل على حيدر، قيادات الصحوة الاسلامية، ط١، الكويت، شركة كاظمة، ١٩٨٧، ص ١٧.

٤٥- عوني جدوع العبيدي، جماعة الاخوان المسلمين في الأردن وفلسطين، ط١، عمان، (بلا)، ١٩٩١، ص ١٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٦- زكريا بيومي، الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية، (رسالة دكتوراة منشورة)، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٧٩، ص ص ١٤٢، ١٤٣.

٤٧- ريتشارد ميتشيل، الاخوان المسلمون، ط٢، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٥، ص ٣٥.

٤٨- ورقة غير منشورة صادرة عن جماعة الأخوان المسلمين في الأردن.

٤٩- محمد الحسن، الاخوان المسلمون في سطور، عمان، دار الفرقان، ١٩٩٠، ص ص ٥٦، ٥٧.

٥٠- موسى زيد الكيلاني، الحركات الاسلامية في الأردن، عمان، دار البشير، ١٩٩٠، ص ٢٨.

٥١- (بلا)، الاخوان المسلمون في سطور، ط١، (بلا)، ١٩٧٨، ص ص ٣٤، ٣٥.

٥٢- الموسوعة الفلسطينية، ج١/٥٦٤.

٥٣- احسان سمارة، مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الاسلامي المعاصر، إشراف احمد ماضي، عمان، الجامعة الاردنية، ١٩٨٦،ص ١٤١.

٥٤- عوني جدوع العبيدي، حزب التحرير الاسلامي، عمان، دار اللواء، ١٩٩٣، ص ١٤٦.

٥٥- تقي الدين النبهاني، التكتل الحزبي، من منشورات حزب التحرير، ١٩٥٣، ص ٤.

٥٦- ملف نشرات سياسية، القسم الأول، ١٩٥٣ - ١٩٦٩، منشورات حزب التحرير الاسلامي، ص ٣٣٧.

٥٧- منشور صادر عن أمين عام حزب جبهة العمل الاسلامي، ١٩٩٢/١٢/٨.

٥٨- بيان صادر عن حزب جبهة العمل الاسلامي، ١٥ أيار ١٩٩٣.

٥٩- صحيفة الرباط، ٢٠ - ٢٦ كانون ثاني ١٩٩٣، ص ٣.

٦٠- رسالة الأمين العام إلى اخوانه في حزب جبهة العمل الاسلامي، ٨ تموز ١٩٩٣.

٦١- ميثاق حركة دعاء.

٦٢- نشرة صادرة عن حركة دعاء ١٩٩٣/٦/٢٧، عن مقابلة يوسف أبو بكر مع جريدة الرأي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦٣- أحمد على حسن، المسلمون العلويون في مواجهة التجني، ط٢، (بلا)، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ١٨.

٦٤- رناد الخطيب، التيارات السياسية في الأردن ونص الميثاق الوطني، عمان، المطبعة الوطنية، ١٩٩١، ص ١٤٣.

٦٥- جريدة المسيرة، العدد ٩، أواخر شباط ١٩٩٣، ص ٤.

٦٦- جريدة اللواء الأردنية، ١٧ - ١٩٩٢/٦/٢٤، ص ١٠.

٦٧- جريدة السبيل، العدد الحادي عشر - السنة الأولى، ٢٨ كانون أول ١٩٩٣ - ٣ كانون ثاني ١٩٩٤، ص ١٨.

٦٨- المصدر السابق، العدد الثامن عشر - السنة الاولى ص ٧.

٦٩- يوسف العظم، ندوة ترتيب العمل الحزبي السياسي في الاردن، ندوة عقدت في المركز الثقافي الملكي/عمان، في ١٩٩٢/٥/١٨. (التلفزيون الاردني، مساء يوم الاثنين ١٩٩٢/٥/١٨).

٧٠- جريدة السبيل، العدد الثاني عشر، السنة الأولى، عمان، الأردن، ٤ - ١٠ كانون ثاني ١٩٩٤.

٧١- مجلة المجتمع، العدد ١٠٤٤، ص ٢٠.

٧٢- عبد القديم زلوم، "الديمقراطية نظام كفر"، منشورات حزب التحرير، ١٩٩٠، ص ٥.

٧٣- ردود على أسئلة قدمها حزب التحرير الاسلامي مكتوبة للباحث/حزيران ١٩٩٢.

٧٤- منشورات حزب التحرير الاسلامي، الشخصية الاسلامية، ص ص ١٩١، ٢٠٥.

٧٥- منشورات حزب التحرير، منشور في ١٩٨٩/٨/١٠.

٧٦- ملف نشرات سياسية، منشورات حزب التحرير، القسم الأول، منشور في ١٩٦١/١١/٢١، حزب التحرير/ القدس. ٤٤٠١٩٢

٧٧- منشور صادر عن حزب التحرير/ ولاية تركيا، ١٩٨٣/١٠/٢٤.

٧٨- منشورات الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية ، التعددية السياسية رؤية اسلامية معاصرة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٧٩- موجز مشروع الميثاق العام لرابطة العمل الاسلامي - المسيحي الموحد، نشرة صادرة عن حركة دعاء، ٢٣ تموز ١٩٩٢.

٨٠- مجلة الاسبوع العربي، ١٩٩٢/٩/١١، ص٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ABSTRACT

Positions of some Islamic Groups and parties towards democracy and pluralism

Prepared by : AZMI AHMAD RASHED MANSOUR
Supervised by : Prof. IBRAHIM OTHMAN

Jordan, as a part of the Arab World, has witnessed many attempts to find out a Model for a society, and a state. Consequently, many secular and religious parties, and movements emerged with various attitudes regarding models of the state and society. The significance of the Islamic parties and groups were obviously clear since the fifties of this century, and is now considered one of the most important socio-political movements in the socio-political structure in Jordan.

This study tends to discuss the ideological foundation, positions and the historical changes that took place in the Islamic Movements, as well as the variations among them, regarding the question of Pluralism, and Al-Showra.

In studying religious groups, the researcher relied on the historical approach, collecting data from a number of various references which dealt with the question concerned, as well as analysing the documents published by Islamic parties, and carrying out interviews with its leading figures.

The study included the Muslim Brother's Group, the Islamic Liberation Party, the Islamic Action Front Party, and Du'a Movement.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Besides, the description and analysis of the ideological and actual positions of the various groups, the study tries to identify the understanding and interpretation of these Islamic groups, of the fundamental concepts pertaining to pluralism.

The study concluded the following:-

1. The Muslim Brother's Group, the Islamic Action Front Party, and Du'a Movement accept pluralism, as mentioned in Jordanian National Accord, while the Islamic Liberation Party took the anti-pluralism side.
2. The existence of clear differences between the groups whose position is derived from the "nuss", the verses, (represented by the Islamic liberation party) and those who depend on interpretation, (represented by other groups) - concerning their positions towards pluralism, where the later tends to be more tolerant and show acceptance of the process of pluralism.
3. The existence of theological and political differences between the two above camps, where the groups of interpretation tend to take in consideration the objective conditions which play a role in finding an adaptive interpretation.
4. Clear changes in the position of Muslim brothers, towards a more reflexable acceptance and participation in the structures of the state, as represented in the formative of a political party (I.A.F.P.) which joined the parliament.
5. The position of Muslim brothers towards pluralism and democracy, is getting closer to that of secular parties, while that of the I.L.P. remained apart.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit